

السياسة النقدية

مع تطبيقها

في الجمهورية العربية الليبية

١ - مقدمة :

السياسة النقدية هي «الطريقة التي يمكن بها ، تغيير كمية النقود في المجتمع ، وتغيير نفقة الاقتراض ، أى سهولة أو صعوبة الحصول على النقود . فهي إذا (السياسة النقدية) إحدى الوسائل ، التي تغير مستوى الانفاق ^١ » . وهناك تعريف آخر ، ربما يكون أشمل وأكمل ، ذكره البروفسور ماكونيل فقال « السياسة النقدية هي التي تساعد اقتصاد الأمة ، على الوصول الى الناتج الكلى ، مع العمالة الكاملة وبغير تضخم ^٢ » ثم تعريف ثالث للبروفسور تريزكوت « أنها السياسة التي تهدف ، الى منع الناتج الاهلى الاجمالى من الانخفاض ، كى لا تسبب بطالة بين العمال وقلة فى الانتاج ، كما لا يصح أن يزيد الناتج الاهلى الاجمالى ، زيادة كبرى دفعة واحدة ، حتى لا يسبب ارتفاعا فى مستوى الاثمان ^٣ » .

والسياسة النقدية إحدى وسائل السياسة الاقتصادية إذ لهذه الأخيرة أدوات

«Money and Banking» by Prof. W. H. Steiner and Prof. Eli Shapiro, 3rd., ed., New York, 1953, p. 635.

«Economics» by Prof. C. R. Mc Connell, New York, 1966, p. 321.

«Money, Banking and Economic Welfare», by Prof. Paul B. Trescott, 2nd., ed., New York, 1965, p. 513.

(١) أنظر

(٢) أنظر

(٣) أنظر

أو سياسات أو وسائل . تستخدمها للوصول الى أغراضها ، فهي تستخدم مثلا الوسائل المالية مثل الانفاق بالعجز أو الانفاق بالنفاض ، أو الوسائل النقدية مثل تغيير سعر المصرف أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي ، الذى تودعه المصارف التجارية بالمصرف المركزى ، أو هى تستخدم وسائل أخرى مثل تغيير البناء الاقتصادى للأمة ، كما لو أقامت الحكومة بنفسها هيكل الصناعة ، أو سياسة فرض الرقابة على الائتمان أو الاستيراد ، أو سياسة رفع أو خفض قيمة العملة .

فالاقتصاديون يقصدون أشياء كثيرة فى الواقع ، حينما يتحدثون أو يشرحون السياسة النقدية ، يقصدون التغييرات التى تطرأ على كمية النقود وعلى قيمتها ، فتؤثر على مستوى الانتاج ، وهذا يؤثر بدوره على البطالة أو العمالة ، وهذه تقلل أو تزيد من القوة الشرائية ، فيرتفع أو ينخفض الطلب ، وتزيد أو تقل الائتمان ، ويتحسن أو يضر ميزان المدفوعات .

وكانت المصارف المركزية فى الماضى ، هى المسئولة عن تلك التغييرات ، أى عن السياسة النقدية ، فلما انتهت الحرب الثانية ، قبلت حكومات كثيرة ، مسئولية العمالة الكاملة ، ولذا اهتمت اهتماما كبيرا ومباشرا ، بالسياسة النقدية ، تضع خططها وتنفذها ، بالاشتراك مع المصرف المركزى ، حتى أصبحت السياسة النقدية ، وسيلة هامة من وسائل السياسة الاقتصادية عند الحكومات .

وكان اهتمام السياسة النقدية فى الماضى ، يكاد ينحصر فى تغيير عرض النقود،

(٤) انظر كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » من منشورات الجامعة الليبية ، عام ١٩٧٠ ص ٤٥٥ - ٤٨٠ ، ويحسن أن نذكر القارئ ، بأننا ذكرنا السياسة الاقتصادية ، أغراضا قصيرة الاجل ، هى (أ) العمالة الكاملة (ب) استقرار الائتمان (ج) تحسين ميزان المدفوعات ، ثم أغراضا طويلة الاجل ، هى (د) التوسع فى الانتاج (هـ) تحسين توزيع عوامل الانتاج (و) اشباع الرغبات الجماعية (ز) إعادة توزيع الدخل والثروة (ح) حماية بعض الصناعات (ط) تشجيع أنماط مفيدة من الاستهلاك (ى) ضمان وجود بعض السلع الهامة (ك) السياسة السكانية (ل) تقليل ساعات العمل .

(٥) أنظر ص ١٧١ An Objective Analysis of the Objectives of American Monetary Policy, 1952-61 by Prof. W. G. Dewald and Prof. H. G. Johnson, 1963, ed., by Prof. D. Carson.

أما الآن ، فانها تهتم بميزان المدفوعات ، وبالناتج الاهلى وبالعمالة الكاملة ، ثم تأخذ فى الاعتبار مسألة كبرى ، وهى ثبات الائتمان ، لان ارتفاعها أو انخفاضها ، يسبب خللا فى توزيع الدخل •

٢ - الائتمان والتوسع أو التقييد :

ويؤخذ على ثبات الائتمان ، صعوبة الوصول الى العمالة الكاملة ، لان المنظمين كلما عرفوا أن الائتمان ستظل ثابتة ولن ترتفع ، كلما قلت عندهم الحوافز والبواعث ، للاستثمار وتوظيف عمال أكثر ، ولذا يعتقد فريق من الاقتصاديين ، أن أعدل طريقة يشارك فيها أبناء الشعب ، رخاء الامة ويسرها ، ثبات الدخل ، مع زيادة الانتاج وزيادة الكفاية الانتاجية ، للعمل على انخفاض الاسعار • ويرد فريق آخر ، بأن مثل هذه السياسة ، التى تميل فيها الاسعار نحو الانخفاض ، تقلل الانتاج وتزيد البطالة •

ولذا أصبح هناك سياستان ، تختار السلطات النقدية احدهما :

أولا : سياسة التوسع : An Expansionist Policy

حيث ترتفع الائتمان (وتنخفض قيمة النقود) ، لتبعث الحياة فى الانتاج وتنعشه ، وعلى الاخص اذا كانت القوة الشرائية غير كافية ، للمحافظة على مستوى الطلب ، الذى يصل بالامة الى العمالة الكاملة • فى هذه الحالة ، تصبح سياسة التوسع مرغوبا فيها ، أى سياسة زيادة الائتمان لتشجيع الطلب ورفع الائتمان • والحقيقة أن بعض السلطات النقدية ، اتبعت سياسة التوسع ، ولكن صاحبها موجات تضخمية ، دون الوصول الى العمالة الكاملة •

ثانيا : سياسة التقييد : A Restrictionist Policy

وتتبع هذه السياسة ، حينما يتفاحل أمر التضخم ، ويخشى منه على اقتصاديات البلاد ، ولذا تتجه السياسة النقدية عندئذ ، الى مقاومة التضخم وارتفاع الاسعار •

حدث هذا مثلاً في بريطانيا عام ١٩٤٥ ، حينما زاد الطلب على العمل عن العرض ، فوصلت بريطانيا الى حالة « فوق العمالة الكاملة over - full employment » ، ولذا اتبعت من وقت لآخر ، سياسة التقييد أو القيود ، بانكماش الائتمان لتقليل الطلب ، وكان أن عانت أحياناً من الابتعاد عن العمالة الكاملة ، وتحدث الكتّاب عندئذ ، عن « سياسة ضغط الائتمان Credit Squeeze » ، التي كانت تلجأ اليها السلطات النقدية البريطانية ، كلما ظهر عجز جديد في ميزان المدفوعات ، وما ظهر العجز ، الا لزيادة الطلب على الواردات ، مما هدد باستنزاف الاحتياطي البريطاني من الذهب والعملات القابلة للتحويل .

٣ - السياسة النقدية تبعت من جديد :

أتى على السياسة النقدية حين من الدهر ، ارتفع فيه صولجانها وزادت أهميتها ، ثم ضعفت أحوالها وتضاءل شأنها كسلاح للسياسة الاقتصادية ، الى أن رد لها اعتبارها ، وعادت لها أهميتها . ولا بد للباحث اذا أراد أن ينير الطريق للقارئ ، أن يلم - ولو في شيء كثير من الايجاز - بهذه الاحداث الهامة

(أ) الحرب الاولى :

فقد كان الاستقرار الاقتصادى يتحقق - قبل الحرب الاولى - عن طريق السياسة النقدية ، حتى اذا ترك العالم قاعدة الذهب ، وكنتيجة للكساد الكبير (١٩٣٠ - ١٩٣٣) اتجهت حكومات دول كثيرة ، نحو السياسة النقدية ، باستخدام النقود الرخيصة الوفيرة ، كعامل مساعد للنهوض ، وكذلك استخدام أسعار الخصم وعمليات السوق المفتوحة ، وتقليل الاحتياطي النقدي . ولكن أسلحة السياسة النقدية في ذلك الحين ، كانت قليلة الاهمية ، بالنسبة الى السياسة المالية . التي احتلت المركز الاول .

(ب) الحرب الثانية :

عاد ثانية اغراء النقود الرخيصة ، مع الائتمان المصرفي لتمويل الحرب ، وكلما أصبح التضخم شديد البأس قوى المراس ، كلما حاولت السلطات النقدية كبح جماحه ، ولكن بوسائل غير نقدية ، مثل الادوات الآتية :

- ١ - مراقبة الاسعار وتحديد الایجارات •
- ٢ - تقليل الاستهلاك باتباع نظام البطاقات ، كى تنخفض الاثمان للمستهلك •
- ٣ - مراقبة النقد ومراقبة الاستيراد •
- ٤ - تخصيص الموارد لمصانع الحكومة أو مصانع القطاع العام ، مثل تخصيص المادة الخام والعمال •
- ٥ - رفع معدلات الضرائب على الدخل ، وزيادة معدل ضريبة المشتريات للمستهلك •
- ٦ - مراقبة الاستثمار •

(ج) بعد الحرب الثانية :

كانت النقود الرخيصة - بعد الحرب الثانية - هى طابع المجتمع ، وظل الاتجاه لمحاربة التضخم أو محاولة التحكم فيه ، بالوسائل غير النقدية ، الآنفه الذكر • فاذا تساءلنا عن السبب ، وجدناه فى الرغبة الملحة لدى الامم ، للتشديد والتعمير ، والوصول الى عمالة كاملة طويلة الاجل ، مع تحقيق الضمان الاجتماعى • ولكن الاتجاهات التضخمية ظلت قائمة وسائدة ، حتى آخر عام ١٩٤٦ ، حينما أصبح من الضرورى ، استخدام وسائل أخرى لايقاف التضخم ، وظلت النقود الرخيصة ^٦ سائدة فى المجتمع ^٧ ، مع بدء استعمال سياسة سعر الخصم ، وحتى هذه

(٦) النقود الرخيصة easy Money تستخدم فى وقت البطالة والانكماش، لتصحيح

الاضلاع بزيادة عرض النقود ، بطرق كثيرة منها :

(أ) تخفيض نسبة الاحتياطى النقدى ، الذى تودعه المصارف التجارية فى المصرف المركزى •

(ب) شراء المصرف المركزى للسندات •

(ج) تقليل سعر الخصم •

عندئذ يقال ان الدولة تتبع سياسة النقود السهلة أو الرخيصة ، والغرض منها سهولة الحصول على الائتمان •

اما اذا كانت القوة الشرائية كبيرة ، تعمل السلطات على تقييد الانفاق ، بتقليل عرض النقود ، بطرق كثيرة منها :

(أ) زيادة نسبة الاحتياطى النقدى (ب) بيع المصرف المركزى للسندات •

(ج) رفع سعر الخصم • وهذه سياسة النقود الغالية أو المقيدة (Tight Money)

والغرض منها صعوبة الحصول على الائتمان •

(٧) أنظر Monetary Policy For Stable Growth by Prof. E. Victor Morgan, London 1966, p. 15.

لم تستخدمها الا سبع دول فقط ^٨ .

وفي الخمسينيات ، بدأت بعض الدول تعود الى السياسة النقدية من جديد ، مثل الولايات المتحدة ^٩ وبريطانيا ، وذلك برفع سعر الخصم ، واستخدام نسبة الاحتياطي النقدي ، بينما ظلت دول أخرى تنظر الى السياسة النقدية « نظرة يتخللها الشك وتنساب فيها الريبة ، وسبب ذلك الصورة القاتمة التي علفت بالازدهان ، كنتيجة لما حدث خلال الكساد الكبير ، وبعد أن انفجر الدين العام لدى معظم الحكومات - أثناء الحرب الثانية - بسبب الائتمان المصرفي والنقود الرخيصة .

ومهما يكن من أمر ، فقد بدأت بعض دول العالم المتقدم ، منذ عام ١٩٤٦ ، في غرس بذور شجرة نقدية جديدة ، شجرة السياسة النقدية المرنّة ، بدلا من سياسة النقود الرخيصة ، لعجز الحكومات عن الحد من التضخم بطرق غير نقدية ، ولا استمرار الارتفاع في الاسعار وفي النفقات في العالم . وكأن الدول حينما بدأت تأخذ بالسياسة النقدية الجديدة ، اعترفت في الحقيقة ، بأن الحرب سببت التضخم النقدي ، وهذا سبب الافراط في كمية النقود ، كما اعترفت الدول أيضا ، بأن الوسائل الاخرى غير النقدية - مثل التدابير المالية والمادية والاستثمارية ومراقبة الائتمان والاجور ، الخ - ولو أن لها وظائف تؤديها لمحاربة التضخم ، الا أن ما وصلت اليه في التطبيق ، كان مدى محدودا في الداخل والخارج . ولذا كان من الضروري ، أن تتجه سلطات العالم ، الى محاربة التضخم من جديد ، ولكن بالوسائل الفنية النقدية ، سواء كانت ذات أثر مباشر أو غير مباشر ، والواقع أن الدول كانت راغبة في استخدام الادوات النقدية ، لمحاربة التضخم منذ الثلاثينيات ، كما يؤكد ذلك الاسلوب الذي سار عليه العالم لمحاربة التضخم . وهنا يجدر بنا

(٨) وهي بلجيكا وإيطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا وفنلندا واليونان وأكوادور
أنظر كتاب «Central Banking» by M. H. De Kock, 3rd., ed., London, 1961, pp. 281-2.

(٩) أنظر ص ٢٤٥ من كتاب «Money» by Sir Roy Harrod, London, 1969

وانظر ص ١٩٦ من الفصل الحادى عشر ، عن

«Federal Reserve Discount Policy and Its Critics» by Prof. M. E. Polakoff,
from the Book «Banking and Monetary Studies» ed., by Prof. D. E. Carson, 1963

أن تتساءل ، عن أسباب التضخم خلال الحرب الثانية وبعدها ؟ والجواب ينحصر في الامور الآتية :

- ١ - النفقات الكبيرة الباهظة ، التي مولت بها تلك الحرب .
 - ٢ - الخسائر الفادحة التي منيت بها الامم ، وتطلبت نفقات ضخمة للانشاء والتعمير بعد الحرب .
 - ٣ - ما فرضته الحرب الكورية من أعباء على دول كثيرة .
 - ٤ - النفقات الرأسمالية الهائلة ، التي أنفقت على الخدمات الاجتماعية ، وهذه لم تكن منتجة بطريقة مباشرة ، وكان بعضها غير منتج .
- هذه النفقات وغيرها ، تسببت في زيادة الدخول النقدية ، وبالتالي زادت القوة الشرائية ، وزادت القدرة على الادخار ، والقدرة على دفع الضرائب . ومع أن الضرائب والمدخرات ، عملت على تقليل القوة الشرائية ، لدى أفراد القطاع الخاص ، إلا أن السلطات العامة في معظم البلاد ، ظلت تنفق انفاقا كبيرا ، عن طريق الائتمان المصرفي ، مما تسبب عنه زيادة عرض النقود ، بنسبة أكبر بكثير ، من زيادة الانتاج ^{١٠} .

ولكن لماذا توغلت السلطات النقدية في العالم ، واستمرت مرعى الائتمان المصرفي ؟ حدث ذلك بسبب زيادة الاوراق الحكومية ، لدى المصارف المركزية والتجارية ، وكان الائتمان لا يكاد يزداد ، حتى يزداد من جديد ، بسبب زيادة حجم الانتاج والتجارة ، وبسبب ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات الاجور ، مما دعا الى زيادة أوتوماتيكية لرأس المال .

واذاً فإن الزيادة المفرطة في عرض النقود ، كانت هي السبب الهام للتضخم ، ثم لاستمراره مدة طويلة ، وهذه حقيقة ظهرت ووضحت للسلطات النقدية في مختلف

(١٠) زاد عرض النقود ، فيما بين ١٩٣٩ ، ١٩٥١ ، في بريطانيا وهولندا ٣ أضعاف ، أمريكا وكندا ، أكثر من ذلك ، الهند وجنوب أفريقيا ، ٤ أضعاف ، استراليا ٧ أضعاف ، فرنسا ١٧ ضعفاً ، إيطاليا ٥٠ ضعفاً ، سويسرا مرتين ونصف فقط .
أنظر De Kock السالف الذكر ، ص ٢٩٤

دول العالم ، وازاءها بدأت تلك السلطات ، في زيادة الانتاج ، وفي تقليل الفاقد ، لا بل انها أقرت بأهمية محاربة التضخم ، بالوسائل النقدية ، ولا يفل الحديد الا الحديد ، فجعلت النقود نادرة وغالية ، وذلك عن طريق تقلص الائتمان المصرفي وتضييق رقعته ، وكذلك رفع معدلات الخصم والفائدة .

وهنا يجب أن نتلقن درسا جديدا ، لان السياسة المضادة للتضخم ، لا يمكن أن تؤتى ثمارها ، وفي الفترة المرجوة منها في أية أمة ، الا بمعرفة المدى والمدة ، اللتين تطبق فيهما سياسة انكماش الائتمان المصرفي ، لان المسألة تتوقف على شدة التضخم أو درجة حدته في الامة ، وعلى قدرة سلطاتها النقدية وأجهزتها المصرفية وسوقها النقدية ، على الاستجابة للنداء ، وتطبيق السياسة المضادة . وقد طبقت هذا فعلا بعض الدول بعد الحرب الثانية ، وطلبته - كما ذكرنا - دول أخرى منذ بداية الخمسينيات ، وكانت المسألة الجوهرية التي كمنت وراء مكافحة التضخم ، هي موازنة ميزان المدفوعات ، أو تقليل العجز به على الاقل ، حتى اذا وصلت الامة الى ما أرادت ، أو الى بعض ما أرادت ، لجأت ثانية الى المرونة في سياستها النقدية ، فاتبعت السياسة النقدية المرنة ، أى ضيقت الخناق على الائتمان أو توسعت فيه ، كيفما اقتضاه الموقف الاقتصادي ، واستعملت في ذلك أول ما استعملت ، سياسة سعر الخصم .

ونجحت السياسة النقدية المرنة ، بيد أن ذلك النجاح ، لا يعزى الى سياسة سعر الخصم وحدها ، ولا يصح أن يحضنا على المغالاة في استعمال تلك السياسة ، التي نجحت تماما وأتت بالاثار المطلوب ، أثناء قاعدة الذهب . أما الآن وازاء صرامة الاحوال الاقتصادية وتعقيدها ، وبعد الخبرة التي جنتها أمم كثيرة ، فان استعمال معدلات الخصم في السنين الحالية ، يمكن أن يؤدي عملا نافعا بتصحيح الاتجاهات الخاطئة ، دون أن تكون فعاليته أكيدة تماما ^{١١} ، كما كانت في سنى الذهب . ومن ناحية أخرى ، لا بد من استعمال سلاح نقدي آخر ، مثل الاحتياطي النقدي أو الاقناع الادبي ، كي يمكن تطبيق سياسة سعر الخصم ، والحصول منها على

(١١) أنظر ص ٣٣٠ من كتاب Mc Connell السابق ذكره .

الآثار المرجوة ، لان السلطات النقدية ، اذا اتجهت مثلاً الى زيادة سعر الخصم ، لتقليل الائتمان والحد من التضخم ، فسيقول الائتمان لاغراض الاستهلاك أو الاستثمار أو المضاربات ، وستقل الأوراق المالية والتجارية في أيدي المصارف ، وسيفعل العامل النفسي أثره ، لتقييد الاستهلاك وتشجيع الادخار . « فسياسة سعر الخصم لا تختلف الآراء حول استعمالها ، وانما تختلف في «متى» و «كيف» تستعمل ؟ وهذا أمر خاص بالاهداف لا الادوات ١٢ » .

(د) الاهتمام بالسياسة النقدية الآن :

والعالم اليوم يحاول أن يتعمق ، في فهم أسلحة السياسة النقدية وأدواتها ، والكيفية المثلى لتطبيق تلك الأسلحة ، أى أن الدول المختلفة ، لا تريد أن تهمل السياسة النقدية ، كما فعلت خلال الثلاثينيات مثلاً .

ولكن العالم كان قد انصرف عن السياسة النقدية ، وذهب يتلمس العلاج عند أدوية أو أسلحة غير نقدية . فهل كانت أسلحة السياسة النقدية غير فعالة ، أم أن السلطات العامة أساءت الى تلك الأسلحة ، فاستخدمتها بطريقة مفزعة ، كما كان الحال في الافراط في عرض النقود ؟ الواقع أن السلطات العامة في معظم البلاد ، وحتى بداية الخمسينيات ، أهملت السياسة النقدية ، واستبدلتها بالسياسة المالية ، التي تستخدم ضمن ما تستخدم ، الضرائب وايرادات الحكومة ونفقاتها ، لاعادة التوازن الاقتصادي ، والوصول الى العمالة الكاملة . يضاف الى ذلك ، أن أمراً مزعجاً كان يخيف الحكومات بعد انتهاء الحرب ، وذلك هو الدين العام ، الذي وصل الى أرقام مفزعة عند أهم كثيرة ، وكانت الحكومات تخشى رفع سعر البنك ، كى لا تقل أسعار السندات الحكومية ، فتتخفف قيمتها الرأسمالية . ولما كانت المصارف قد ملأت محافظها المالية ، بسندات الحكومة ، فستصاب تلك المصارف بخسائر في أصولها ، فيصاب الجمهور بالذعر ١٣ ، مع أن رفع سعر الفائدة ، كان

(١٢) أنظر ص ٦٨٦ من كتاب

«Money, Prices and Policy» by Prof. W. W. Haines, 2nd., ed., New York 1966

(١٣) أنظر البنود الستة ، التي من أجلها خافت الولايات المتحدة ، من استخدام سعر الخصم . ص ٦٣٨ من المرجع السابق .

من الوسائل النقدية الهامة لمحاربة التضخم ، ومع ذلك وقفت منه الحكومات مغلولة الايدي .

وأخيرا ، هل استغنت الدول بالسياسة المالية ، عن السياسة النقدية ؟ كلا ، لان السياسة المالية نفسها ، كانت مليئة بالصعوبات ، وكانت ولا تزال في حاجة الى دعم من السياسات النقدية والتجارية . أما صعوباتها فتنشأ من ضرورة وضع الميزانية العامة لمدة سنة ، ويصبح من الصعب التبديل والتغيير فيها ، لتعديل الاوضاع الاقتصادية . وهناك صعوبة أخرى ، تبرز من ضرورة استبقاء فائض كبير في الميزانية وقت التضخم - كسياسة مالية بالفائض - ولكن الحكومات تكون قد وعدت شعوبها أو ناخبها ، بالانفاق على مشروعات كثيرة متنوعة ، للتعليم والصحة والطرق والجيش الخ ، ولا تستطيع الاستغناء عن الفائض فتتفقه ثانية ، ويعود الى عروق المجتمع على شكل انفاق فدخل فانفاق الخ .

ومن أجل ذلك ، بدأت دول كثيرة - كما أشرنا الى ذلك آنفا - الى العودة الى السياسة النقدية والاهتمام بها ، باستخدام أدواتها وأسلحتها . حدث ذلك منذ الخمسينيات ، لا كبديل للسياسة المالية ، بل كعون لها ، وكمعين للسياسة التجارية ، لتكمل السياسات بعضها بعضا ، ولتكون جميعا أدوات للسياسة الاقتصادية ، تساعد على تحقيق أهدافها الكبرى .

وهناك سلسلة من الاسباب والنتائج ، بين السياسة النقدية وبين الناتج والعمالة ومستوى الائتمان . ويمكن ايجاز تلك السلسلة فيما يلي :

السياسة النقدية التي يتبعها المصرف المركزي

تؤثر على

الاحتياطيات النقدية الخاصة بالمصارف التجارية

وهذه تؤثر على

عرض النقود

وهذا يؤثر على

سعر الفائدة (التكلفة) وعلى امكان الحصول على الائتمان

وهذان يؤثران على الاستثمار والانتاج والعمالة ومستوى الائتمان

٤ - أهداف السياسة النقدية :

من الاقتصاديين من يبالغ فيعدد أهدافا كثيرة للسياسة النقدية ، تكاد تتضمن كل أهداف السياسة الاقتصادية ، ومنهم من يقصرها على ثلاثة أو أربعة أهداف فقط . وعلى كل حال ، يمكن تلخيص أهم الاهداف فيما يلي ١٤ :

- (أ) العمالة الكاملة .
- (ب) المحافظة على مستوى ثابت ومعقول للائتمان ، للابتعاد عن التضخم .
- (ج) العمل على زيادة النمو الاقتصادى ، بزيادة الدخل الاهلى لرفع مستوى المعيشة .
- (د) المحافظة على قيمة الوحدة النقدية .
- (هـ) المحافظة على توازن ميزان المدفوعات .

وربما تعارض بعض هذه الاهداف ، مع بعضها الآخر ، كما لو تساءلنا مثلا : هل يتمشى ثبات الاسعار ، مع المحافظة على العمالة الكاملة ، أو هل يمكن الوصول الى النمو الاقتصادى بغير تضخم ، أو ألا تزيد الواردات ، اذا وصلت الامة الى العمالة الكاملة ، وزاد معدل النمو وارتفع مستوى المعيشة ، فتؤثر (زيادة الواردات) على ميزان المدفوعات ؟

أما الاقتصاديون الذين يوجزون الاهداف ، فيتحدثون عن ١٥ :

- (أ) الانتاج الاقصى .
 - (ب) العمالة الكاملة .
 - (ج) استقرار الاسعار .
- فلنشرح كل هدف على حدة

(١٤) أنظر «A Textbook of Economics» by F. L. Hanson, London (4th., ed., 1966, pp. 420-1, and Morgan, op. cit., pp. 21-29.

(١٥) أنظر Haines الأنف الذكر ص ٦٠٢ وكذلك Dewald السابق الإشارة اليه ص ١٧٣ ثم ص ٣٨٥

(أ) الانتاج الاقصى

وهذا ما تتمناه كل أمة ، لان الوصول الى أعلا درجة من درجات الانتاج ، يعنى الوصول الى مستوى معيشى مرتفع • ويفضل بعض الاقتصاديين ، أن يتحدثوا عن الانتاج الامثل ، بدلا من الانتاج الاقصى ، أى الانتاج الذى يمكن للامة أن تصل اليه ، حينما يقدم كل فرد فيها ، كل ما يستطيع أن يقدمه • وعلى ذلك ، فان الانتاج الامثل ، لا يمكن أن يتحقق ، الا بمساعدة عوامل الانتاج ، مع التطور التكنولوجى والعمالة الكاملة •

(ب) العمالة الكاملة

ومعنى العمالة الكاملة ، أن يكون هناك عمل لكل فرد قادر وراغب فى العمل ، ويعرفها البريطانيون بحالة تكون فيها الاعمال المتوفرة للعمال ، أكثر من العمال العاطلين ١٦ • بيد أن هذا المثل الاعلى ، هدف لا تستطيع الوصول اليه أية أمة ، لوجود بطالة ولو بنسبة ضئيلة ، وذلك لاسباب منها :

أولا : تتعطل عن العمل أحيانا ، المهارات القديمة ، بسبب التجديد والتطور الفنى التكنولوجى • وطالما أن التقدم مستمر ، فستظل هناك بطالة ، كنتيجة للتكنولوجيا •

ثانيا : يبحث بعض العمال دائما ، عن أعمال أخرى ، ولشدة الطلب على العمال فى بعض الاحايين ، تترك فئة أعمالها ، بحثا عن أعمال أخرى •

(ج) استقرار الائتمان

لا يوجد اتفاق كامل بين الاقتصاديين ، حول الشكل الذى يتخذه استقرار الاسعار ، فهم يتحدثون عن بدائل ثلاث ، عن الارتفاع البطئ للاسعار ، وعن الانخفاض البطئ لها ، وعن ثباتها • فلنذكر كلمة مختصرة عن كل منها :

أولا : الارتفاع البطئ للاسعار :

فالاستقرار لا يعنى الركود ، بل يعنى النمو المنتظم ، الذى يمكن الوصول

إليه - في رأى بعض الاقتصاديين - بارتفاع في الاسعار ، بشرط أن يكون الارتفاع منتظما وقليلًا . ويختلف الاقتصاديون ، فيسمح البعض بمقدار ٢٪ أو ٣٪ ١٢ كل عام ، بينما لا يرتبط البعض الآخر بأية أرقام .

ويذهب أصحاب فكرة الارتفاع البطيء ، الى أنه من المستحيل الوصول الى العمالة الكاملة ، بغير باعث من ارتفاع مستوى الائتمان ، وأن التضخم المعتدل (أو الهادى أو المترفق) ، ليس أمرا اذا ، بل هو مفيد للمنظم ، حيث يزيد نشاطه الاقتصادى ، فيرفع أرباحه ويعطى أخطاءه .

غير أن أكبر مساوئ هذه الفكرة ، أن المشروعات تقوم اليوم على تحمل المخاطر ، فاذا عرف مقدما ما سينتهى اليه السعر ، قل ما يتحمله المنظم من مسؤوليات ومخاطر .

ثانيا : الانخفاض البطيء للائتمان :

وتوجد فئة قليلة من الاقتصاديين ، تذهب الى امكان الوصول الى نتائج أحسن للاستقرار ، عن طريق انخفاض الاسعار . وهم في مناقشتهم ، لا يطالبون بانخفاض مستمر في الائتمان ، بل بضرورة تعديلها تبعا لنفقات الانتاج . فاذا انخفضت نفقات الانتاج الحقيقية ، فلا بد أن يستفيد المستهلك ، من انخفاض الائتمان النقدية .

ويذهب أصحاب هذا المبدأ ، الى أن التقدم التكنولوجى ، يقلل نفقات الانتاج ، فيرفع مستوى المعيشة ، ومن الواجب أن يستفيد من الفرق ، المستهلك لا العامل ، لان هذا الاخير كان يستفيد من زيادة أجوره . ولكن هذه الفكرة تتضمن جدلا كبيرا ، لان أبناء الصناعة يقولون انهم أولى من المستهلكين ، بالحصول على الفرق .

(١٧) ذكر البروفسور سامولسون Samuelson في كتابه Economics الطبعة الرابعة عام ١٩٥٨ ، ص ٢٧٠ ، أن الارتفاع قد يكون ٣٪ ثم لم يذكر شيئا فى طبعته السادسة ، بل قال « زيادة الاسعار ببطء » .

ثالثا : ثبات الاسعار :

وهذه مدرسة تتوسط بين أمرين ، الامر الاول ، هو ارتفاع الائتمان واحتمال حدوث التضخم ، والامر الثاني هو انخفاض الاسعار واحتمال وقوع الكساد . فالمدرسة تعتقد أن الاقتصاد يسير سيرا أحسن ، لو ظل مستوى الاسعار ثابتا ، وبذلك يتجنب مساوئ المدرستين السابقتين .

٥ - وسائل السياسة النقدية :

للمصرف المركزي أسلحة يستخدمها للوصول الى أهدافه ، وربما يستعمل سلاحا واحدا منها ، وربما استخدم أدواتين أو ثلاث ، اذا عجزت واحدة عن تحقيق ما يبتغيه المركزي ، ساعدتها الاداة الثانية والثالثة . وفي العصر الحديث ، لا يستخدم المركزي وسائله ، الا بمعاونة السياسات الاخرى ، المالية والتجارية الخ ، مما سنشير اليه فيما بعد .

وحيث أننا كتبنا في الماضي عن ست سياسات^{١٨} أو وسائل لمراقبة الائتمان ، فانا نشير اليها هنا اشارة عابرة ، لمجرد استكمال موضوع قد يبدو ناقصا بغيرها ، ثم نزيد عليها بعض الوسائل الاخرى . . . ولنبدأ الآن بالوسائل الست :

أولا : سياسة سعر الخصم Bank Rate Policy

وهو السعر الذي يخضم به المصرف المركزي ، أو يعيد خصم الاوراق التجارية للمصارف أو ييوت المال . فلما يرفع المركزي سعر الخصم ، ترتفع معدلات الخصم الاخرى وأسعار الفائدة ، فيقل طلب رجال الاعمال على القروض ، وتقل كمية الاوراق المقدمة للخصم ، وتسير الامة في طريق الانكماش وتقليل الاستثمار . أما خفض سعر الخصم ، فيحدث الاثر العكسي . ومهما يكن من أمر ، فان هذه السياسة ، تتطلب استجابة سريعة من المصارف التجارية وأجهزة سوق النقد ، مع مرونة أسس الاقتصاد القومي ، كي تؤثر سياسة سعر الخصم ، على الاسعار ونفقات الانتاج .

(١٨) انظر كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا » ص ٤١ - ٤٦
ثم ص ٢٢٥ - ٢٦٥ ، عام ١٩٧٠

ثانيا : سياسة السوق المفتوحة Open Market Operations

وتتلخص هذه السياسة ، في شراء المصرف المركزي للاوراق المالية ، فيدفع ثمنها للمصارف أو للأفراد ، وبذلك تزيد كمية النقود في الدولة ، أو يبيع المركزي أوراقا مالية الى المصارف والجمهور ، ويحصل على ثمنها ، فيقلل كمية النقود الموجودة ، وهو في الحالتين يؤثر بطريقة مباشرة ، على الاحتياطيات النقدية ، التي أودعتها لديه المصارف المركزية ، تلك الاحتياطيات التي كلما زادت ، كلما خلقت المصارف ودائع كثيرة ، وكلما قلت ، كلما قبضت المصارف يدها عن خلق الودائع .

وهذه السياسة أيضا ، قد لا تنجح في أهدافها ، اذ يتوقف أمرها على استجابة رجال الاعمال ، وعلى مقدار ما لدى المصارف من احتياطيات .

ثالثا : التحايل الادبي Moral Suasion

أو الاقناع الادبي ، اذ يلجأ المركزي أحيانا ، الى وسائل دبلوماسية ، فيها الحذق والمهارة والحرص على المصلحة العامة ، بأن يرسل مثلا انذارات للمصارف الاعضاء ، كي لا تتوسع في الاقراض ، أو مذكرات باستبعاد بعض الاوراق التجارية من امتياز اعادة الخصم ، ومنها التنويه بالامتناع عن تقديم القروض للمصارف ، اذا لم تسر ضمن الحدود التي رسمها المركزي .

رابعا : صلاحية الصكوك المقدمة للخصم Eligibility Requirements

يحدد المركزي في بعض الاحيان ، نوع العمليات التي تمويلها الاوراق المقدمة للخصم ، والا فانه لا يعيد خصمها ، وذلك اذا هدف الى تمويل عمليات تجارية منتجة ، كما يحدد المدة الخاصة باستحقاق الاوراق ، كأن يعطى امتياز الخصم لاوراق تمويل عمليات صناعية أو تجارية لمدة ثلاثة أشهر ، أو عمليات زراعية - ان شاء - لمدة تسعة أشهر .

خامسا : تغييرات الاحتياطي النقدي Changes in Reserve Requirements

أي تغيير نسب الاحتياطيات النقدية ، التي تودعها المصارف لدى المركزي ،

فاذا رفع المركزى نسبة الاحتياطى النقدى ، قلل قدرة المصارف على الاقراض ،
واذا قلل تلك النسبة ، ساعد المصارف على خلق الودائع •

وسبق أن ذكرنا ، أن هذا السلاح يصبح فى يد المركزى بتارا قاطعا ، اذا لم
يكن هناك فائض من الاحتياطى ، لدى المصارف التجارية ، وعندئذ تتأثر المصارف
وخاصة اذا استعمل المركزى وسيلة سعر الخصم أيضا • ويحسن أن نشير كذلك ،
الى أن مصارف الولايات المتحدة ، من خبرتها الطويلة ، اضطرت أحيانا الى بيع
بعض استثماراتها ، كى تصل باحتياطياتها الى النسبة المطلوبة ، وربما خسرت فى
وقت انخفاض الائتمان •

سادسا : فحص ومراقبة حسابات المصارف Examinations and Supervision
فقد خضعت مصارف كثيرة من الدول ، الى عمليات فحص منظمة ، يقوم
بها رجال المصرف المركزى ، للتأكد من تنفيذ القوانين •
هذه هى الوسائل الست ، التى أشرنا اليها ، فلندكر الآن بعض
الوسائل الاخرى ١٩ :

سابعا : تحديد كمية الائتمان : Rationing of Credit

وهذه وسيلة قديمة ، تعود الى الحياة من جديد ، وتتضمن تقتير المصارف
عند منح الائتمان الى عملائها ، أى تمنحهم « بالقطارة كما يقولون » ، أو أن تقبل
اعادة خصم الاوراق التجارية ، ولا تقدم من قيمتها ، الا ما يوازى ٧٠٪ أو ٨٠٪
فقط ، مع ملاحظة أن المدين الاصلى ، والمصرف الذى خصم الاوراق ، متضامنين
فى دفع الدين الاصلى للمركزى ، وربما كانت الاوراق قد قبلت لدى بيت من
بيوت قبول الاوراق التجارية ، فينضم هذا الى سلسلة المتضامنين • وبالرغم من
هذا كله ، لا يدفع المركزى الا ٦٠٪ أو ٧٠٪ كما ذكرنا ، اذا أراد أن يقلل من
عرض النقود •

وقد استعمل بنك إنجلترا هذه الاداة أو هذه الطريقة ، كوسيلة من وسائل مراقبة الائتمان في نهاية القرن الثامن عشر ، وعادت بعض المصارف الى استخدامها ، بعد الحرب العالمية الاولى ، فاستعملتها ألمانيا عام ١٩٢٤ ، بعد أن أصدرت المارك الألماني الجديد ، ودأبت على استخدامها كلما هدد المارك الجديد أى خطر ٢٠ ، ثم استخدمها بنك الرايخ الألماني « The Reichbank » عام ١٩٣١ ، فحدد حصصا من الائتمان لكل من المصارف الألمانية الكبرى ، أثناء الازمة العالمية ، ليوقف انهيار تلك المصارف .

وفي أول أكتوبر ١٩٤٨ ، وضع مصرف فرنسا حدودا قصوى ، لاعادة خصم الاوراق التجارية لكل مصرف ، على أساس المستوى الذي كان سائدا في ذلك التاريخ . وفي الستينيات في بعض الدول الاشتراكية ، حدد الوزير المختص حجم الائتمان ، لكل مؤسسة من المؤسسات التابعة لوزارته .

وكى لا يساء استخدام هذا السلاح ، يجب أن تسود العدالة ، وأن تكون هناك مراقبة قديرة فعالة .

ثامنا : العمل المباشر : Direct Action

ويستعمل المصرف المركزى هذه الوسيلة ، بدلا من أو مع استخدام سعر الفائدة أو السوق المفتوحة ، ويضمن كثيرون من الكتاب هذه الوسيلة ، ضمن « التحايل الادبى » أو « الاقناع الادبى » الآنف الذكر ، ولكن وسيلة العمل المباشر ، هى في الحقيقة الزام من جانب المصرف المركزى ، لمصرف تجارى أو مؤسسة مالية ، باتباع سياسة معينة ، أو برفض الاستجابة الى طلب مصرف ، في حدود ما يسمح به القانون ، اذ يستطيع المركزى مثلا ، أن يرفض اعادة خصم الاوراق التجارية ، لمصرف اتضح أن سياسته في الائتمان متقلبة ، أو أن يرفض المزيد من اعادة الخصم ، لمصرف يكون قد اقترض كثيرا من المركزى ، حتى أضحت قروضه لا تتناسب مع رأسماله واحتياجاته . وربما يقبل المركزى في هذه الحالة

(٢٠) انظر ص ١٤ من بحثنا « فائض ميزان المدفوعات الألماني ، مع الإشارة الى الفائض الليبى » في مجلة « دراسات » ربيع ١٩٦٩ ، المجلد الخامس ، العدد الاول .

الآخيرة ، أن يوقع عقوبة على المصرف التجاري ، بزيادة سعر إعادة الخصم عن السعر الرسمي .

فهذه اداة أو وسيلة فيها الزام لا دبلوماسية ، وفيها عقوبات لا تحايل .

تاسعا : احتياطي قانوني آخر : Secondary Reserve

أى أن تحتفظ المصارف التجارية ، الى جوار احتياطياتها القانونية النقدية ، باحتياطي آخر ، مثل الاوراق الحكومية ذات الاجل القصير . وتختار المصارف المركزية هذه الاداة ، اذا ارادت وضع قيود أكثر وأكثر ، على قدرة المصارف على تقديم القروض للجمهور . ولما برهنت هذه الوسيلة على محاربتها للتضخم ، ومساعدتها للمصرف المركزى على استعمال سعر الخصم بفاعلية كبيرة ، اتبعتها بلاد كثيرة ، منها بلجيكا وايطاليا وفرنسا والفلبين والمكسيك والهند والسويد والنرويج .

٦ - قصور السياسة النقدية :

ومهما يكن أمر المزايا ، التى تستمتع بها السياسة النقدية ، فلها قصور تتلخص فيما يلى :

أولا : صعوبات فى التوسع والانكماش :

فحينما يهدف المصرف المركزى الى الانكماش ، فانه يضيق الخناق على المصارف التجارية (Tigh money) فتقل احتياطياتها ، وتضطر الى تقليل حجم قروضها ، وربما لا تستطيع تقديم قروض أخرى لمقترضين آخرين . وفى نهاية المطاف ، ينكمش عرض النقود .

هذه هى الناحية النظرية ، بينما قد يحدث عمليا ، أن ترى المصارف ومؤسسات الادخار^{٢١} ، أنها تملك عددا كبيرا من سندات الحكومة أو أذوناتها ، فتبيع جزءا

(٢١) توجد فى كثير من البلاد الغربية وخصوصا فى الولايات المتحدة ، مصارف للادخار، ثم اتحادات أو شركات للتمويل أو مؤسسات للائتمان الخ .

منها ، وتزيد بقيمتها احتياطياتها النقدية ، وبالتالي تزيد القروض وعرض النقود . كما يحدث أن تفعل نفس الشيء ، بعض الشركات العملاقة ، لزيادة استثماراتها . والسنوات القريبة الماضية ، تنبأنا بحدوث هذه الامور فعلا في أمريكا ، حيث ارتفعت الاثمان بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، وهددت الاتجاهات التضخمية ، الاقتصاد الأمريكي ، ونزلت الى الميدان المصارف المركزية ، لاتباع سياسة الانكماش (tight money) ، ولكن وسائل المصارف التجارية والشركات وبيوت الادخار ، لغت أو قللت من أهمية السياسة النقدية ، التي أرادت المصارف المركزية .

وفي عام الارتداء أو الرجوع recession ، أى عام ١٩٥٨ ، حدث العكس تماما وبأمريكا أيضا ، فألغت المصارف التجارية وغيرها ، سياسة التوسع ، التي أرادت المصارف المركزية ، أو على الأقل قللت من أهميتها . وفي هذا المجال ، ينصح كثيرون من الاقتصاديين ، بأن السياسة النقدية يجب أن تؤثر ، على كل مؤسسات التمويل والادخار .

بينما اذا تبنى المصرف المركزي سياسة التوسع (easy money) ، فسيعمل على أن تزيد الاحتياطيات النقدية ، لدى المصارف التجارية . ولكن هذه الزيادة ، لا تعنى في كل الظروف ، رغبة المصارف التجارية في زيادة قروضها ، والسير مع المصرف المركزي لزيادة عرض النقود ، فقد ترفض المصارف التجارية (حتى مع فوائض احتياطياتها النقدية) أن تقرض ، أو قد لا يرغب رجال الاعمال في الاقتراض ٢٢ ، لتشاؤمهم أو لاي سبب آخر . عندئذ لا تتحقق أهداف المصرف المركزي ، كما حدث خلال سنوات الكساد الكبير ، اذ لم يزد عرض النقود ، ولم يوجد الباعث لدى رجال الاعمال للاستثمار ، وخشيت المصارف (مع زيادة فوائضها النقدية) على أموالها من افلاس العملاء ، وفضلت المزيد من السيولة وتراكم الفوائض ، عن المخاطرة بأموالها .

(٢٢) يشبه البروفسور ماكونيل هذه الحالة ، بحصان يستطيع صاحبه أن يقوده الى ينبوع من الماء ، ولكنه لا يستطيع أن يجبره على الشرب .

ثانيا : تغييرات سرعة التداول :

ففى فترات التضخم ، تحاول السلطات النقدية ، أن تقلل من كمية النقود ، ولكن يحدث أن تميل سرعة التداول الى الارتفاع ، لان رجال الاعمال فى فترة الرواج ، يتفائلون وينتظرون ارتفاعا فى الاثمان ، فلا يحتفظون بسائل قدى كبير ، مما يزيد دورات النقود . وبالعكس فى أوقات الانكماش ، تتخذ السلطات وسائل لزيادة كمية النقود ، ولكن ربما تقل سرعة التداول ، لان رجال الاعمال ينظرون الى المستقبل نظرة تشاؤمية ، فيحتفظون بالنقود ، مما يقلل سرعة دورانها .

ثالثا : تضارب أهداف السياسة النقدية :

والمقصود هنا أن تتضارب أهداف المصرف المركزى ، وأهداف وزارة الخزانة (المالية) ، فقد يرى المركزى أن يرفع من سعر الفائدة ، للحد من الاقتراض ، ويرى وزير الخزانة ، أن أثر ذلك القرار ، سينعكس على سندات وأذونات الحكومة ، أى أن الوزير يرى أن ارتفاع سعر الفائدة ، سيخرج الحكومة حرجا شديدا ، اذ تضطر الى اصدار السندات الجديدة بفائدة أعلا ، ومن ناحية أخرى ، ستتنخفض قيمة السندات القديمة فى السوق ، مع أن المصارف تكون قد اشترت منها كميات كبيرة ، وأبقتها لديها لمساعدتها على السيولة ، ببيعها فى الحال اذا اقتضى الامر ، وعندئذ تحيق بالمصارف خسائر رأسمالية ، من جراء ارتفاع سعر الفائدة . ويذكر الاستاذ ماكونيل ، أن زيادة سعر فائدة سندات الحكومة الامريكية ، بمقدار ١٪ فى السنة ، يكلف تلك الحكومة ٣ بليون دولار سنويا ٢٣ .

رابعا : معالجة النفقات أيضا لا الطلب فقط :

تحاول السياسة النقدية ، أن تتحكم فى التضخم ، بتحديد وتقليل الانفاق العام ، أى لتصحيح Demand - pull inflation بمعنى أنها تقلل من شأن الطلب الذى يزيد من حدة التضخم ، ولكن ربما كان من أهم أسباب التضخم ، زيادة

النفقات Cost - push inflation ، أى ربما كان العرض هو المسألة الهامة ، التى يصح أن تعنى بها السلطات النقدية • أما الاستثمار بمعالجة الطلب فقط ، فقد يكون مسألة خاطئة ، اذ لو زاد الطلب الكلى زيادة غير شديدة ، ثم حاربناه بالسياسة النقدية ، فقد نزيد من البطالة^{٢٤} ونقلل معدل النمو •

خامسا : الاستثمار والسياسة النقدية :

يتشكك بعض الاقتصاديين ، فى قدرة السياسة النقدية ، على الحد من الاستثمار ، خصوصا وقت ارتفاع الائتمان ، لان زيادة معدل الفائدة ، هو أحد مقررات كثيرة ، لمستوى الاتفاق على الاستثمار ، وليس (أى معدل الفائدة) أهم مقرر ، اذ يحتمل أن يتأثر رجال الاعمال بدرجة أكبر ، بالتغيرات التكنولوجية ، وباحتمالات المستقبل والتفاؤل ، مما يشد من عزيمة المستثمرين ، ويدفعهم الى الاستثمار ، حتى مع زيادة سعر الفائدة •

ومن ناحية أخرى ، توجد شركات احتكارية أو شبه احتكارية ، يمكنها أن تزيد نفقاتها وبالتالي أسعارها ، كلما ارتفع سعر الفائدة ، فهى تنقل عبء الزيادة الى المستهلك •

يحدث هذا عند كبار رجال الصناعة وأصحاب المشروعات ، بينما يضار المنتج الصغير ، الذى يتأثر قطعا بارتفاع سعر الفائدة • وكأن السياسة النقدية فى هذا الخصوص ، تفرق ولا تعدل بين المشروعات •

واذا كانت وجوه النقد القاسية هذه ، قد وجهت الى السياسة النقدية ،

(٢٤) وهذا حدث فعلا فى بريطانيا ، وقت كتابة هذه السطور (٥ ابريل ١٩٧١) ، حيث زادت معدلات الاجور بمقدار ١٤٪ عن العام الماضى ، ولم يزد الانتاج تقريبا ، ولكن ارتفعت الائتمان بمعدل ٨٥٪ عن العام الماضى ، وقلت أرباح الشركات كثيرا ، فانخفضت الاستثمارات ، وزادت البطالة بين العمال الرجال ، حتى وصلت ٤٥٪ فى مارس ١٩٧١ ، وقد تصل الى ٦٪ فى الشتاء المقبل ، اذا استمر الحال على هذا المنوال •

انظر المقال الافتتاحى لمجلة The Economist عدد ٢٧ مارس ١٩٧١ ، حيث يذكر العلاج فى أمرين : الاول تجميد الاجور والثانى تقليل الضرائب لتشجيع الاستثمار •

فليس معنى ذلك أنها سياسة لا رجاء منها ولا خير فيها ، ولكنها سياسة ذات حدود معينة ، من الناحية العملية ، في مهاجمتها للتضخم والبطالة . ومع أن الكثيرين من الاقتصاديين ، يعتقدون أن السياسة النقدية كوسيلة للاستقرار ، أقل أثرا من السياسة المالية ، إلا أن مراقبة الائتمان أمر ضروري هام ، للسياسة العامة الخاصة بالاستقرار الاقتصادى .

٧ - عوامل مساعدة للسياسة النقدية :

حينما واجهت بعض الدول ، القصور الذى منيت به السياسة النقدية ، تفتقت الازدهان عن وسائل أخرى ، يمكن أن تساعد تلك السياسة ، فى الوصول الى أهدافها . وكانت بريطانيا من أولى البلاد ، التى سارعت فتبنت بعض العوامل المساعدة ، مع أنها مع أعرق البلاد فى المصارف ، ومن أولى الأمم التى أنشأت مصرفا مركزيا ، يتجه الى الصالح العام ، بما يسنه من سياسة نقدية . وجدت بريطانيا ، فيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥١ ، أن سياسة سعر الخصم ، فقدت فعاليتها ، فلجأت الى وسائل غير نقدية كثيرة ، نلخصها فيما يلى ٢٠ :

أولا : القيود المادية :

مثل نظام البطاقات ، لتحديد كميات معينة من بعض السلع لكل مستهلك ، ومثل مراقبة الائتمان وتراخيص البناء ، ومراقبة النقد ومراقبة الاستثمار . وكانت كل هذه الوسائل ، سائدة فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، فأبقت عليها بعد الحرب ، كسلاح تخضع به التضخم ، ولكنها لم تستطع التخلص منه .

ثانيا : السياسة الضريبية :

وكانت بريطانيا قد استعملت هذه السياسة منذ الثلاثينيات ، حينما تعين تخفيف الضرائب عن كواهل الممولين ، ليزيد الطلب على السلع والخدمات ، وينتهى الكساد ويبدأ الابلال أو النهوض . ومنذ عام ١٩٤٥ ، طبقت بريطانيا

السياسة العكسية ، بزيادة الضرائب ، للحد من موجات التضخم ، ولايجاد فائض في ميزانية الدولة ، لتقليل القوة الشرائية والضغط على الطلب .

ثالثا : البيع بالتقسيط :

اذ يمكن تنظيم البيع بالتقسيط ، ليناسب الظروف الاقتصادية ، فمثلا يمكن دفع قسط كبير في البداية ، أو قسط صغير ، كما يمكن تقسيط الباقي على سنتين أو ثلاثة أو خمسة ، أو حتى على ستة شهور فقط . فاذا كان من الضروري إيقاف الارتداء الذى قد ينتهى بالكساد ، فمن المستحسن تشجيع البيع بالتقسيط ، وتقليل القسط الاول مع مد فترة الاقساط الاخرى ^{٢٦} . أما اذا كان هناك تضخم أو تهديد بالتضخم ، فمن الواجب وضع قيود شديدة على البيع بالتقسيط ، لإيقاف الطلب المتزايد .

وحتى عام ١٩٥١ ، باءت كل الجهود الخاصة بالقيود المادية والسياسة الضريبية بالفشل ، فعمدت بريطانيا الى العودة الى سياسة سعر الخصم من جديد ، بزيادة سعر البنك ، واتخاذ وسائل ضريبية ومالية عديدة ، مثل زيادة معدلات ضريبة المشتريات ، ووضع القيود الصارمة على البيع بالتقسيط ، لانه كان قد أصبح من المضخامة ^{٢٧} ، بحيث يمكن به التأثير والاتجاه الى التوسع أو الى الانكماش ، بما له من أثر على مستوى الطلب ومستوى الانتاج .

رابعا : ودائع خاصة للمصرف المركزى :

فمن المعروف أن المصارف التجارية البريطانية ، تحتفظ عادة (وبموجب العرف والتقاليد) باحتياطى تقدى قدره ١٠٪ ، من مجموع ودائعها لدى بنك

(٢٦) وافق الوزراء البريطانيون ، على تكوين لجنة كراوذر ، للنظر في ترك الشروط الخاصة بالبيع بالتقسيط .

أنظر The Sunday Times عدد ٢٥ أبريل ١٩٧١

(٢٧) فى عام ١٩٦٥ ، وصل دين المدينين الذين اشترؤا بالتقسيط فى بريطانيا ، الى حوالى ١٣٥٠ مليون جنيه استرليني .

انجلترا^{٢٨} ، وهى نسبة ظلت مستمرة منذ عشرات السنين • ولكنه لما استفحل أمر الموجات التضخمية ، وأثرت على ميزان المدفوعات البريطانى ، استعمل بنك إنجلترا لأول مرة ، حقه كمصرف المصارف ، فطالبها عام ١٩٦٠ بزيادة احتياطيها النقدي عنده ، بمقدار ٢٪ • وطالبها عام ١٩٦١ بطلب مماثل ، ثم رد لها تلك الودائع الزائدة فى عام ١٩٦٣/٦٢ ، وعاد فطالبها من جديد فى عام ١٩٦٥/٦٤ • كل هذا كى يؤثر على الائتمان •

٨ - السياسة المالية :

ذكرنا فى مقدمة هذا البحث ، أن السياسة المالية احدى وسائل السياسة الاقتصادية ، وحيث أننا وجدنا قصورا يلزم السياسة النقدية أحيانا ، قصورا دعا بعض الامم الى ايجاد عوامل مساعدة ، للسياسة النقدية ، فلا أقل من أن نذكر - فى شئ كثير من الايجاز - كلمة عن السياسة المالية ، كبديل أحيانا للسياسة النقدية ، وكمساعدة لها فى معظم الظروف •

والسياسة المالية هى « التى عن طريقها ، تستخدم الحكومة برامج نفقاتها وايراداتها ، لتحقيق آثار مرغوب فيها ، مع تجنب الآثار الضارة بكل من الدخل الاهلى والانتاج والعمالة^{٢٩} » أو « هى السياسة التى تشير الى تغييرات فى الانفاق الحكومى ، وتغييرات فى الايرادات من الضرائب ، بقصد التخلص من الثغرة الانكماشية^{٣٠} » •

وللسياسة المالية نفسها أدوات ، تستخدمها فى تحقيق أهدافها ، ولا بد لنا من الاشارة اليها بطريقة عابرة ، تتلخص فيما يأتى^{٣١} :

(٢٨) أنظر كتابنا « النقود والمصارف » الأنف الذكر ، ص ١٨٥

(٢٩) أنظر «Federal Budgeting and Fiscal Policy», by Arthur Smithies, 1949, p. 174..

(٣٠) أنظر Mc Connell السابق الذكر ص ٣٤٥

(٣١) نشغل فى نفس الوقت ، فى بحث عن «السياسة المالية مع الاشارة اليها فى ليبيا» وسنوفى تلك السياسة حقها ، وما أردنا هنا ، الا أن نلخصها كوسيلة هامة من وسائل السياسة الاقتصادية •

(أ) توازن الميزانية :

لم يعن الكلاسيك بآثار تغيرات الميزانية ، على مستويات الدخل والعمالة والاسعار ومعدلات النمو وموازين المدفوعات ، لانهم افترضوا حياد الميزانية ، وأبعدوا الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد ، وجاء كينز في الثلاثينيات ، فذكر أن حجم الميزانية ومدى ما يطرأ عليها من تغيرات - حتى مع توازن الإيرادات والنفقات - يعتبران مقررین هامین ، لمستويات الدخل الاهلى النقدي والعمالة والايمان ، وأن التغيرات الرئيسية التى تطرأ على الميزانية ، يمكن أن تسبب ، اما توسعا فى الانتاج أو جنوبا الى التضخم ، واما كسادا وبطالة • وبهذا أكد كينز أهمية القطاع الحكومى ، فى تأثيره على الاقتصاد ، حتى لو توازنت الميزانية ، وان كانت القاعدة العامة ، أن الميزانيات غير المتوازنة ، تؤثر على الدخل الاهلى والعمالة والايمان ، بدرجة أكبر من تأثير الميزانيات المتوازنة •

(ب) التمويل بالعجز ٣٢ : Deficit Financing

أى أن تزيد النفقات العامة عن الإيرادات الضريبية أثناء السنة ، فيكون هناك « عجز فى الميزانية » ، ومن زيادة الانفاق ، تشتري الحكومة السلع والخدمات ، فيزيد الاستثمار ويتجه الاقتصاد نحو التوسع ، وفى النهاية يزيد الدخل الاهلى الحقيقى ٣٢ • ولا بد من طرق لتمويل عجز الميزانية ، طرق أخرى غير الضرائب ، مثل الاقتراض من الجمهور أو من المصارف التجارية أو من المصرف المركزى •

فأما الاقتراض من الجمهور ، فمبني على قوته الشرائية ، وينخفض مستوى انفاقه على السلع والخدمات • وكأن آثار هذا النوع من الاقتراض ، تشبه آثار الضرائب على الاقتصاد القومى ، فلا يصح أن تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الجمهور « لتمويل العجز » ، الا اذا أرادت أن تحد من آثار التوسع •

(٣٢) أنظر «The Public Finances» by Prof. J. M. Buchanan, revised edition 1965, p. 89.

(٣٣) راجع مبدأ « مكرر الاستثمار » فى كتابنا « النقود والمصارف » الأنف الذكر ، ص ٤٢٤ - ٤٣٦

وأما الاقتراض من المصارف التجارية ، لتمويل عجز الميزانية ، فمن الممكن أن يوجد لدى المصارف فائض فوق النسبة القانونية ، تأخذ الحكومة فتحيله من أموال مستكنة ، الى أموال نشيطة تسير في عروق المجتمع ، كجزء من تيار النفقات العامة . عندئذ تزيد الحكومة من عرض النقود ، بأضعاف المبلغ المقترض — أى بمكرر العجز — لما ينشأ من ذلك من خلق الودائع .

أما اذا لم يكن لدى المصارف التجارية فائض فوق نسبة الاحتياطي القانوني، فإن المصارف في هذه الحالة ، تشتري سندات الحكومة ، من أموال كانت تعدها للاستثمار في أوراق مالية مثلاً ، فيقل الطلب على الاوراق المالية ، فتتخفص الاثمان وترتفع معدلات الفائدة ، وتكون النتيجة توسعا حكوميا ، يقابله انخفاض فى الاستثمار الخاص .

وأما اقتراض الحكومة من المصرف المركزى ، فمعناه فتح حساب عنده لصالح الحكومية ، وتقديم شيكات لها بقيمة القرض ، فيأخذ أفراد الجمهور تلك الشيكات ويودعونها بالمصارف التجارية التى تغدو دائنة للمركزى ، وبالتالي تخلق ودائع بأضعاف ما زاد لها بالمركزى من مال . والنتيجة زيادة في عرض النقود ٣٣ ، مشابهة لاصدار زائد من أوراق البنكنوت ، لمقابلة الاتفاق الحكومى الزائد عن الايرادات الضريبية .

إذاً ، اقتراض الحكومة من المركزى ، منزلق خطر وطريق وعر ، وعلى الاخص في وقت ارتفاع الاثمان والاتجاه نحو التضخم ، واذا جاز لها ذلك ، فعند قاع الكساد ، لاعادة الاستقرار الى الاقتصاد القومى .

(ج) التمويل بالفائض :

أى زيادة الايرادات الضريبية ، عن النفقات العامة ، أثناء السنة المالية ، فينشأ بالميزانية « فائض » .

(٣٤) انظر ص ٢٢٨ — ٢٢٩ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر ثم انظر أيضا ص ١٣١ من كتاب «Economics of Public Finance» by Prof. O. H. Brownlee, 1954.

ولخلق الفائض طرق كثيرة ، منها تقليل الانفاق العام مع ثبات الضرائب أو زيادتها ، ومنها زيادة الضرائب مع ثبات الانفاق العام أو تقليله . ومعنى هذا أن الانفاق الكلى (أى العام والخاص) سيتناقص ، وينخفض الدخل الاهلى النقدى ، ويكون أثر الفائض فى هذه الحالة ، أثرا انكماشيا ، تزداد وطأته بمكرر الفائض ، طالما أن الحكومة لم توجه فائضها ، الى تيار الانفاق العام .

٩ - ضرورة تعاون السياستين ، النقدية والمالية :

يجدر بنا الآن ، بعد أن عددنا أسلحة السياسة النقدية ، وتحدثنا عن قصورها وعواملها المساعدة ، ثم بعد أن شرحنا السياسة البديلة أو المعينة (حسبما تكون الظروف) ، أى السياسة المالية ، التى لخصنا طرقها وأدواتها وقدرتها فى التأثير على الاقتصاد القومى ، نقول بعد هذا كله ، وجب علينا أن نتساءل ، أى السياستين ، النقدية أم المالية ، أكبر وأبعد أثرا ، كسلاح فى يد السياسة الام ، السياسة الاقتصادية ؟

الواقع أن فريقا من الاقتصاديين ، يعتقد أن السياسة النقدية هى سلاح بعيد الاثر للاستقرار الاقتصادى ، كما ثبت ذلك حديثا بالولايات المتحدة ، حيث قضت على الارتداد recession فى كل من سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٤ ، كما أنها قمعت أو حاصرت الاتجاهات التضخمية ، فى فترة كبيرة من الخمسينيات . ويهتم هذا الفريق من الاقتصاديين ، بما تمتاز به السياسة النقدية عن السياسة المالية ، من درجة المرونة ^{٣٥} وسرعة الاستجابة ، اذ لا يحتاج الامر الى الموافقة مجلس ادارة المصرف المركزى ، دون روتين حكومى وفترة طويلة حتى يجتمع مجلس الوزراء ، ويقتنع بما يعرضه وزير المالية ، لميزانية عام مقبل . ولكن السياسة النقدية مرنة بدرجة تجعلها سريعة التشكل ، وقادرة على التغير ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادى . هذا رأى فريق من الاقتصاديين ، بينما يتجه رأى الغالب ، الى ضرورة قيام

(٣٥) انظر ص ١٧٢ من كتاب

«Banking & Monetary Studies» op. Cit., article on «An Obective Analysis of the Objectives of American Monetary Policy» by W. G. Dewald and H. G. Johnson, New York, 1963.

علاقة من التعاون بينهما ، فالسياستان في الحقيقة تكملان بعضهما ، وحيث تظهر مواطن القوة في واحدة ، تتضح نقاط الضعف في الأخرى ^{٣٦} . وإذا اتصفت السياسة النقدية ، بدرجة كبيرة من المرونة والدقة ، في كل من التوقيت والعمليات النقدية ، وهى تتجه مباشرة نحو هدفها ، الخاص بالاستقرار الاقتصادى ، فإنها لا تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل ، كما أن تأثيرها على مجرى الانفاق غير مؤكد .

أما السياسة المالية ، فلها القدرة على معالجة الاوضاع الاقتصادية المختلفة ، ولها تأثير مباشر على استقرار الدخل ، عن طريق تغيرات الدخل والانفاق ، ولذا نادى بعض الاقتصاديين كثيرا ، باعطاء رئيس الدولة تفويضا في حدود معينة ، لتغيير معدلات ضريبة الدخل ، كلما نشأت حاجة الى ذلك .

ولنأخذ مثالا يبين تعاون السياستين ، كما لو هدد التضخم أمة من الأمم ، فإنها تستطيع مقاومته باحدى طريقتين :

أولا : رفع معدلات الضرائب وزيادة فائض الحكومة .

أو ثانيا : زيادة معدلات الفائدة ، وتقليل احتياطي المصارف .

أو ربما أمكن احلال بند محل الآخر ، ولا تهم الطريقة المستعملة ، طالما كان الغرض كبح جماح الاسعار .

أما في حالات أخرى ، فهناك فروق هامة بين الطريقتين ، فمثلا اذا حاربنا التضخم بزيادة الضرائب ، فسيكون الاثر الهام ، هو تقليل الاستهلاك ، واذا حاربناه بتقليل الائتمان ، فسيكون الاثر الهام هو انخفاض الاستثمار . أما لو حاربناه بتقليل الانفاق الحكومى ، فلن تستطيع الحكومة أن تقوم بكل المشروعات . وعلى كل حال ، فان العمل على تقليل أى من هذه البنود الثلاثة (أى الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومى) ، سينتهى بتقليل الضغط التضخمى ، ولكن الطرق الثلاث على العموم ، تتساوى من ناحية الوصول الى الاستقرار

الاقتصادى ٣٧ •

وعلى ذلك ، فمن الاوفق استخدام السياستين معا ، لمنع ما يطرأ على الناتج الاهلى الاجمالى ، من حركات متطرفة ، كأن تستخدم السياسة النقدية ، مع الادوات المالية الاوتوماتكية ، automatic stabilizers لاعادة التوازن . ويمكن استخدام مزيج من الوسائل النقدية والمالية ، لتحقيق الاثر المطلوب ، على الناتج الاهلى الاجمالى ، كما لو استخدمت ميزانية عامة شديدة ، مع سهولة فى الائتمان ، لتحقيق معدل عال من الاستثمار مع نمو الطاقة الانتاجية . كما يمكن استخدام ميزانية عامة ذات عجز ، لدفع عجلة التوسع ، مع استخدام أسعار عالية للفائدة . مثل هذا المزيج ، يناسب العمل على تحسين ميزان مدفوعات الدولة ، دون التضحية بالاهداف الاقتصادية المحلية .

والآن وقد انتهينا من دراسة الجزء النظرى من هذا البحث ، فلتنتج نحو ليبيا، لندرس السياسة النقدية فيها ، ثم نقترح فى النهاية ما نراه من اقتراحات . ولا بد لتكوين السياسة النقدية وتنفيذها ، فى أية دولة من الدول ، أن تتوفر عناصر ثلاثة :

أولاً : اختيار الاهداف •

ثانياً : استخدام وتطوير الاجهزة والاسلحة النقدية ، لنجاح الوصول الى الاهداف •

ثالثاً : الاعتماد - ولو بطريقة ضمنية - على نظرية - لمعرفة الآثار الاقتصادية المختلفة ، للوسائل النقدية المختارة •

١٠ - عرض النقود فى ج.ع.ل. :

لا يكاد الباحث يقرأ تقريراً دولياً أو محلياً ، عن السياسة النقدية فى ج.ع.ل. ، أو عن التضخم وملاحه وآثاره ، الا ويرتطم بمسألة عرض النقود ، حيث زاد

(٣٧) أنظر «Principles of Economic Policy» by Prof. K. E. Boulding, 1964, p. 227 and also «Government Finance : Economics of the Public Section» by John F. Due, 4th., ed., 1968, pp. 285-6.

عرضها زيادة هائلة في عشر سنوات ، ويكاد أصحاب التقارير ، ينحون باللائمة على مصرف ليبيا ، مع أنه ربما كان بريئاً من ذلك الاتهام . فلندرس اذا قضية عرض النقود ، ولنبدأها بالجدول الآتي رقم (١)

جدول رقم ٢٨ (١)

عرض النقود فى ج.ع.ل.

مقربة بآلاف الدينارات الليبية

في نهاية	عملة لدى الجمهور (١)	ودائع تحت الطلب لدى الجمهور (٢)	عرض النقود (١) + (٢)	الزيادة السنوية في عرض النقود بالتقريب
ديسمبر ٦٠	١٠٣٠٠	١٢٠٠٠	٢٢٣٠٠	
٦١ «	١٢٨٠٠	١٣٣٠٠	٢٦١٠٠	٤٠٠٠
٦٢ «	١٥١٠٠	١٣٩٠٠	٢٩٠٠٠	٣٠٠٠
٦٣ «	١٧٨٠٠	١٧٩٠٠	٣٥٧٠٠	٦٠٠٠
٦٤ «	٢٤٦٠٠	٢١٦٠٠	٤٦٢٠٠	١١٠٠٠
٦٥ «	٣٣٦٠٠	٣٥٥٠٠	٦٩٢٠٠	٢٣٠٠٠
٦٦ «	٤٧٧٠٠	٥١٥٠٠	٩٩٢٠٠	٣٠٠٠٠
٦٧ «	٦١٠٠٠	٦٥٤٠٠	١٢٦٤٠٠	٢٧٠٠٠
٦٨ «	٧٠٤٠٠	٨٧٦٠٠	١٥٨١٠٠	٣٢٠٠٠
٦٩ يونيو	٧٩١٠٠	١٢٢٠٠٠	٢٠١٢٠٠	٤٣٠٠٠
٧٠ مارس	١٠٨١٠٠	١٢٨٠٠٠	٢٣٦١٠٠	٣٥٠٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن عرض النقود ، زاد خلال عشر سنوات ، من حوالى ٢٢ مليون دول. الى ٢٣٦ مليون دول. ، كما زادت العملة لدى الجمهور

(٣٨) انظر الجدول رقم ١٦ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو/يونيو ١٩٦٩ ، المجلد ٩ والعدد ٣ ، ثم انظر ص ٩٠ من تقرير مصرف ليبيا الرابع عشر (٦٩/٧٠)

في نفس الفترة ، من حوالي ١٠ دول. الى ١٠٨ م.دول. هذان الامران ، دعيّا الكثيرين من المعنيين بالامور الاقتصادية الليبية ، الى مهاجمة الزيادة المستمرة في عرض النقود ، ولعل العبء الاكبر من النقد - كما ذكرنا - انصب انصبابا على مصرف ليبيا . ولذا يحسن أن نعدد ماريش الى عرض النقود من سهام ، وأن نذكر أيضا ردود المدافعين ، في هذه القضية الهامة ، التي تحتل جزءا كبيرا من السياسة النقدية :

أولا : جاءت الى ليبيا بعثة النقد الدولي ، وكتبت تقريرا في ١٩٦٨/٦/٢٦ ، ولاحظت استمرار الزيادة في عرض النقود ، حتى أن متوسط تلك الزيادة ، فيما بين ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، بلغ حوالي ٣٣ مليونا ، لمتوسط السنوات الثلاث ، حتى كتابة تقريرها المشار اليه عن «ليبيا»^{٣٩} مما سبب ارتفاعا في الائتمان .

وفي صيف عام ١٩٦٨ ، جاءت الى ليبيا بعثة البنك الدولي ، « لابتداء المشورة وتقديم رأى حول الاقتصاد الليبي » فقارنت معدل زيادة عرض النقود (المشار اليه فيما سبق) ، « بمعدل زيادة عرض الموارد (أى مجموع اجمالي الناتج المحلي + الواردات من السلع والخدمات - باستثناء خدمات عوامل الانتاج) ، فوجدت أن هذا الاخير (أى عرض الموارد) زاد بين السنتين المذكورتين ، (١٩٦٨-٦٣) بمعدل سنوى قدره ٢١٪ / ٤٠ فقط » وتنتهى البعثة من هذا ، الى أن زيادة عرض النقود ، فاقت بكثير ، الزيادة في الموارد الحقيقية ، الامر الذى يشير الى عرض النقود ، كمصدر للتضخم ، اذ كلما زادت العملة المصدرة - في الظروف الاقتصادية المذكورة - كلما ارتفعت لائتمان .

(٣٩) أنظر تقرير صندوق النقد الدولي في ١٩٦٨/٦/٢٦ ، ويحسن بالقارئ أن يلاحظ ، أن الزيادة حتى يونيو ٦٩ وصلت الى ٤٣ م . ، وأنها حتى مارس ٧٠ وصلت الى ٣٥ م .

(٤٠) أنظر البنود من ١٠ الى ١٥ من تقرير بعثة البنك الدولي ١٩٦٨ ، عن السياسة الضريبية والادارة المالية .

ثانيا : أراد صندوق النقد الدولي ، أن يصل الى نفس الغرض ، أى أن يثبت أن عرض النقود يتزايد ، بنسبة أكبر من أية نسبة أخرى ، فقارن زيادته (عرض النقود) بزيادة كل من الناتج القومي ، والناتج الاهلى ، والدخل الاهلى ، وقدم لنا الجدول الآتى :

جدول رقم (٢) ٤١

الناتج المحلى الاجمالى والدخل الاهلى ج.ع.ل

بأثمان ١٩٦٤

القيمة بملايين دول.

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	
٥٩٤ر٠	٥١٧ر١	٤٣٣ر٩	٣٣٨ر٧	٢٣١ر٣	الناتج القومى الاجمالى
١٣٠ر٢ -	١٠٤ر٧ -	٨١ر٠ -	٧٨ر١ -	٦ر٩ -	- صافى المدفوعات الخارجية
٤٦٣ر٨	٤١٢ر٤	٣٥٢ر٩	٢٦٠ر٦	٢٢٤ر٤	الناتج الاهلى الاجمالى
٣١ر -	٢٦ر٣ -	٢٢ر٥ -	١٨ر٢ -	١٢ر٢ -	- الاستهلاك
٤٣٢ر٠	٣٨٦ر١	٣٣٠ر٤	٢٤٢ر٤	٢١٢ر٢	الدخل القومى الحقيقى على أساس أسعار ١٩٦٤

نسبة الزيادة



٪١١٩

نسبة الزيادة



٪١٦٨

(٤١) أنظر ص ٥٢ من تقرير الصندوق المشار اليه آنفا ، وانظر ص ٢٨ - ٢٩ من التقرير السنوى لمصرف ليبيا (الثانى عشر) وكذلك ص ١٠٢ - ١٠٩ من التقرير الرابع عشر .

ملاحظة : هناك اختلاف كبير جدا بين أرقام الدخل القومى الليبى ، فهى فى المجموعة الاحصائية تختلف عن تقارير التخطيط ومصرف ليبيا . ولما كنا هنا بصدد تقرير ما ذكره الصندوق ، فكان لا بد من وضع أرقامه .

فاذا أخذنا نسب الزيادة في الدخل الاهلي ، للاعوام الثلاثة الاخيرة من الجدول رقم (٢) ، ثم أضفنا لها نسب الزيادة في كمية النقود ، فانا نستطيع أن نكون الجدول الآتي رقم (٣) ، بأسعار ١٩٦٤ كي تكون المقارنة صحيحة :

جدول رقم (٣) ٤٢

نسب الزيادة في كل من

الدخل القومي وعرض النقود (بأسعار ١٩٦٤)

١٩٦٩-١٩٦٨	١٩٦٨-١٩٦٧	١٩٦٧-١٩٦٦	١٩٦٦-١٩٦٥	
		٪١١٩	٪١٦٨	الدخل الاهلي ٤٢
٪٣٢٥	٪٢٩٨	٪٢٧٠	٪٣٠	عرض النقود

نستنتج من الجدول الاخير رقم (٣) ، أن نسبة زيادة عرض النقود ، جاءت أعلا بكثير ، من نسبة زيادة الدخل الاهلي .

ولو أخذنا السنوات التي تحدث عنها ، صندوق النقد الدولي ، أي من ١٩٦٣ الى ١٩٦٧ ، وقارنا عرض النقود والانفاق العام ، بأسعار عام ١٩٦٤ ، لحصلنا على الجدول رقم (٤)

(٤٢) زادت النفقات العامة من ٦٥ الى ١٩٦٦ من ١٣٥٤م.د. الى ١٩٤٩م.د. د.ل.
زادت النفقات العامة من ٦٦ الى ١٩٦٧ من ١٩٤٩م.د. الى ٢٦٦٢م.د. د.ل.

(٤٣) الناتج القومي الحقيقي لعام ١٩٦٨ هو ٧٠٦٩م.ج.ل. والناتج القومي الحقيقي لعام ١٩٦٩ هو ٧٥٢٨م.ج.ل. ولم تظهر بعد أرقام الدخل الاهلي عن السنتين المذكورتين ، ص ٤٩ من تقرير مصرف ليبيا الرابع عشر .

جدول رقم (٤)

عرض النقود والانفاق الاجمالى

بملايين دول.

آخر ديسمبر	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	الزيادة المئوية ١٩٦٧-١٩٦٣
عرض النقود	٣٥٧	٤٦٢	٦٩٢	٩٩٢	١٢٦٤	٪٢٦٠
الانفاق الاجمالى في ليبيا بالاسعار الجارية	٢٤٢	٢٨٧٢	٣٤٦١	٤٤٣٢	٥٢٧٢	٪١١٨
الانفاق الاجمالى في ليبيا بأسعار ١٩٦٤	٢٥١	٢٨٧٢	٣٢٨٤	٣٩٩٦	٤٤٨٣	٪ ٧٨

ومن هذا الجدول رقم (٤) ، يتبين أن عرض النقود ، زاد بنسبة كبيرة جدا ، اذا قورنت بنسبة الانفاق العام ، أى جاءت زيادة عرض النقود خلال المدة الآتفة الذكر ، ٪٢٦٠ بينما لم تزد نسبة الانفاق الاجمالى بالاسعار الجارية عن ٪١١٨ ، ونسبة الانفاق الاجمالى بأسعار ١٩٦٤ ، لم تزد هى الاخرى عن ٪٧٨ .

واذاً يتضح من الجدولين الاخيرين ، أن عرض النقود زاد بنسبة أكبر من كل من الدخل الاهلى (بأسعار ١٩٦٤) ، والانفاق الاجمالى (بأسعار ١٩٦٤) . والنتيجة طبعاً ، ارتفاع فى الاسعار ، رغم حرية الاستيراد ، ورغم القيود والاسلحة النقدية ، التى استخدمها مصرف ليبيا ، لمحاربة الضغوط التضخمية .

وقد دافع مصرف ليبيا عن نفسه ، وفى كل تقاريره - كما سندكر فيما بعد - بأن زيادة العملة مرجعها الى ميزان المدفوعات ، كما أنها لا تحدث ، الا لمقابلة نفقات الحكومة للتنمية أو للاستهلاك ، أو لمقابلة مطالب شركات البترول من نفقات محلية ، وعادة لا يزيد طلب الشركات أو الحكومة محلياً ، الا بزيادة أرصدها

الاجنبية لدى مصرف ليبيا ، وعندئذ يقوم المصرف المذكور ، بتحويل العملات الاجنبية ، الناتجة عن دخل البترول ، الى عملات ليبية ، حتى تتمكن شركات البترول ، من مقابلة نفقاتها المحلية ، ودفع العوائد المستحقة للحكومة .

كل هذا بينما جاءت زيادة شبه النقود (ودائع الادخار والودائع الآجلة للقطاع الخاص) بين العامين ٦٣ - ٦٧ ، من ١٨ مليون دولار الى ٤٢ ٤٤ م.د.ل . ومع أنها زيادة ليست كبيرة ، ولكنها تعتبر وقت التضخم حسنة من الحسنات ، تعمل على امتصاص بعض الفائض من النقد السائل . « واذا كان عرض النقود قد زاد سنويا ، بمعدل قدره ٣٣٪ ، فقد كانت الزيادة السنوية الى الاقتصاد ٢٤٪ . وبزيادة الدخل المتوسط ، يزيد الطلب على السيولة ، بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخل ، ومن ثم يبدو من التسرع الحكم على أن سيولة الاقتصاد ، أكثر من اللازم » .

ثالثا : تقرير لودفيج س . هيلبورن :

وهذا أيضا يتحدث في أوائل عام ١٩٦٧ ، عن عرض النقود والتضخم وعرض السلع ، فيقول « ان التضخم قد حدث بسبب أن كمية المعروض من النقد ، قد نمت وازدادت بمعدل أسرع من معدل نمو المعروض من السلع والخدمات في ليبيا (الانتاج المحلي + الواردات) ، وأن العلاج الاساسي يكمن ، في تخفيض سرعة نمو الاول ، وزيادة سرعة الثاني . وأن الاجراء القاطع ، الذي لا يمكن تجنبه ، ويصلح في مكافحة التضخم في ليبيا ، هو سياسة خفض نمو المعروض من النقد ، وذلك عن طريق القيود المالية ، ونعني به انشاء احتياطي والمحافظة عليه كما تعتبر إيرادات ضريبة الدخل ، أهم العوامل المناوئة ، للتضخم ، اذا لم تصرف من قبل الحكومة » .

فالتقارير كلها على العموم ، تتحدث عن زيادة عرض النقود ، ثم عن احتمال

(٤٤) انظر تقرير البنك الدولي الآنف الذكر ، بنود ١٠ - ١٥

(٤٥) انظر ص ٢ من تقرير وزير المالية ، ردا على بعثة البنك الدولي عام ١٩٦٨

(٤٦) انظر ص ٤ - ٦ من تقرير لودفيج س . هيلبورن ، عن التقرير الخاص بلجنة التضخم ، الى مدير عام الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ١٨/٢/١٩٦٧

استمرار النفقات المحلية للشركات المنتجة للبتروول ، في كونها مصدرا هاما جدا من مصادر التوسع النقدي ، ثم ضرورة سحب جزء من « القوة الشرائية من أيدي الجمهور ، عن طريق ضرائب الدخل ، للحد من مكنة الجمهور الاتفاقية ، وبالتالي يضعف الطلب العام ، فيكون بذلك قد ساهم في الحد من الارتفاع اللولبي للأسعار »^{٤٧} .

١١ - مصرف ليبيا وعرض النقود :

طالما أن التقارير كلها ، انتقدت الزيادة المستمرة في عرض النقود ، وطالما أن مصرف ليبيا هو المصرف المركزي ، المنوط به وحده ، اصدار أوراق البنكوت ، فكأن النقد موجه اليه بطريقة ضمنية ، ولذا يجعل بنا أن نقرر هنا ما كتبه في هذا الشأن ، في كل تقاريره تقريبا ، وأن نسرده ما ساوره من قلق ، بسبب زيادة عرض النقود ، وما قدمه من أسباب لتلك الزيادة . فقد كتب :

« ونتج الارتفاع في عرض النقود (العملة لدى الجمهور + الودائع تحت الطلب) ، عن الزيادة الحادة في صافي الاصول الاجنبية ، التي بلغت ٩٧ مليون دول وبذلك استعادت حركة العملة الاجنبية دورها ، كعامل توسعي رئيسي في عرض النقود . وكان المصدر الرئيسي للعملات الاجنبية ، هو تحويلات شركات البترول ، التي بلغت ٥٩٥ مليون دول . خلال عام ١٩٦٣ ، مقابل ٤٦٢ مليون دول . في العام السابق وتمت مواجهة الضغط التضخمي جزئيا ، بارتفاع الواردات بنسبة ١١٥٪ . خلال سنة ١٩٦٣ ، ويبدو أنه كان للاجراءات التي اتخذتها الحكومة ، مثل الزيادة العامة في التعريف الجمركية خلال عام ١٩٦٢ وزيادة الاجور ، أثر غير مباشر في زيادة الاسعار »^{٤٨} .

وفي التقرير التاسع يقول البنك « كما استمر عرض النقود في الارتفاع حيث بلغ ٥١٧ مليون دول . في نهاية مارس ١٩٦٥ ، مقابل ٣٧٢ مليون دول . في

(٤٧) أنظر ص ٥٣ من « دراسات » مجلة الاقتصاد والتجارة ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، ربيع ١٩٦٩ ، في مقال « ضرائب الدخل الجديدة » للاستاذ مصباح العريبي

(٤٨) أنظر ص ١٧ - ١٨ من التقرير السنوي الثامن لمصرف ليبيا (١٩٦٤/٣/٣١) .

نهاية مارس ١٩٦٤ ، أى بزيادة ٣٩٪ عن مستواه في العام الماضي ٠٠٠٠ . وكانت العوامل السببية التي أحدثت التغيرات في عرض النقود ، خلال السنة المالية المنتهية في مارس ١٩٦٥ ، على الوجه الآتي :

١ - زيادة صافي الاصول الاجنبية بمقدار ١٦٧٧ مليون د.ل.

٢ -

ومن الواضح أن العوامل النقدية ، قد استمرت في التأثير على الجزء الأكبر من الزيادة في عرض النقود . ويعود ذلك الى طبيعة الاقتصاد الليبي ، الذي تشكل التجارة الخارجية فيه ، نسبة عالية من الدخل القومي ، ويعكس ذلك أيضا حدود السياسة النقدية في البلاد ، ومدى الصعوبة التي تواجهها ، أمام التأثيرات النقدية الناتجة عن عوامل خارجية ، مثل صافي وضع ميزان المدفوعات .

وفي الوقت الذي تمثل فيه الاتجاهات النقدية والمصرفية في الاقتصاد الليبي ، الجانب النقدي للارتفاع في الدخل ٠٠٠٠٠ فانه من الواضح أيضا ، أن هناك عنصرا هاما يزيد من حدة الضغط التضخمي ، ألا وهو الزيادة في السيولة . ويعمى مصرف ليبيا الحاجة للتيقظ في مجال السياسة النقدية ، غير أنه ليس من المغالاة القول ، بأن تذليل المهمة الشاقة ، لمراقبة التضخم والحيولة دونه ، يتول في النهاية الى مزيج من السياسات والرقابة ، على النواحي المالية والنقدية والرقابة المباشرة» .

ويذكر مصرف ليبيا ، في تقريره السنوي العاشر (٦٥ - ١٩٦٦) ما يلي :

« أدت الاتجاهات التوسعية ، في قطاعات البترول والبناء والاستهلاك ، الى ارتفاع عرض النقود ، من ٥١٧ م.د.ل في ٣١/٣/١٩٦٥ ، الى ٧٤ م.د.ل في ٣١/٣/١٩٦٦ ٠٠٠٠٠ » ويعدد التقرير أسباب الزيادة :

١ - ارتفاع الاصول الاجنبية ، كنتيجة لزيادة ايرادات البترول .

٢ - ارتفاع مجمل الائتمان للقطاع الخاص ، من حوالي ٢٨٥ م. الى ٣٨٢ م. دينار .

ثم يستمر التقرير في الحديث عن ارتفاع الاسعار فيقول :

« ويبدو أن الاتجاه التضخمي ، ازداد خطورة خلال الربع الاول من السنة الجارية ، وإذا استمر هذا الاتجاه ، فسوف يكون من العسير على البلاد أن تنمو نموا سليما ، وذلك لانه من طبيعة التضخم في المدى البعيد ، أن يمتص كل فوائد التنمية ، علما بأنه لا يمكن علاج الموقف ، عن طريق التدابير النقدية فقط مع اتباع نظام ضريبي ، يساعد على مكافحة التضخم وتوزيع الدخل القومي بصورة عادلة » ٤٩ .

ويقول تقرير مصرف ليبيا عن ٦٦ - ١٩٦٧ :

« اتسم الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد البحث ، بنفس الاتجاهات التي بدأت منذ اكتشاف البترول وتصديره ، ويمكن تلخيصها :

١ - التوسع النقدي الذي جاء كنتيجة لتدفق الاموال الاجنبية ، عن طريق النفقات المحلية لشركات البترول أولا ، ثم كإيرادات للخزانة العامة من صادرات البترول ،

٢ - الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات ،

٣ - ارتفاع الايجارات المنزلية ،

٤ - سوء توزيع اليد العاملة ، وعدم تشغيلها بشكل منتج ،

وارتفع عرض النقود ، من ٧٤ م.د.ل. في ٣١/٣/٦٦ الى ١٠١٣ م.د.ل في ٣١/٣/٦٧

وعلى كل حال ، يجب التنبيه مرة أخرى ، الى اتخاذ جميع الاسلحة الممكنة ، والمتوفرة لدى رجال السياستين ، النقدية والمالية ، لمحاربة الاتجاه التضخمي ، الذي يعوق عمليات التنمية الاقتصادية . وإذا تحقق هذا ، فانه يمكن أن يستتب الاستقرار الاقتصادي ، في ظل أسعار وتكاليف مناسبة للنهوض بمشاريع التنمية» .

وجاء في تقرير مصرف ليبيا في نهاية مارس ١٩٦٨ ما يلي :

(٤٩) انظر ص ٢١ - ٢٢ من التقرير السنوي العاشر لمصرف ليبيا ، ١٩٦٥-١٩٦٦

(٥٠) انظر التقرير الحادي عشر لمصرف ليبيا (٦٦-١٩٦٧) ص ٢٢ و ٤٦ و ٢٨

« وزاد عرض النقود من ١٠١٣م ١٠١٣م الى ١٣٧٩م ١٣٧٩م ، خلال السنة قيد البحث . والسبب الرئيسى لزيادة الاصول المحلية ، هو زيادة ايرادات الحكومة من البترول ، وبالتالي زيادة اتفاقها على مشاريع التنمية والادارة .

..... الا أنه مع ذلك ، فان الاتجاه التضخمى ، لا زال منظورا فى الاقتصاد الليبى ، نظرا لزيادة اتفاق شركات البترول ، والتوسع فى الاتفاق الحكومى . ولذلك فانتا نأمل ، كما سبق وأن كررنا النداء فى تقاريرنا السابقة ، أن تتخذ الحكومة كافة التدابير العملية ، لوضع حد لهذا التوسع فى المصروفات الادارية والمتكررة ، وتوجيه أية زيادة فى الاتفاق ، الى المشاريع الانتاجية وحدها » ٥١ .

وفى آخر تقارير مصرف ليبيا (٣١ مارس ١٩٧٠) يقول ، « هذا وقد حدث توسع كبير فى عرض النقود ، خلال السنة قيد البحث ، بلغت نسبته ٢٦٦٦٪ / مقابل ٣٠٪ خلال السنة المالية الماضية . غير أنه بالرغم من التوسع الملحوظ فى كمية النقود ، فان انخفاض معدل دوران النقود الى ١١ ، خلال النصف الثانى من السنة موضوع التقرير ، (كنتيجة لانخفاض النسبى ، فى اجمالى المسحوبات خلال هذه الفترة ، بسبب اجراءات تقييد السحب ، التى اتخذت عقب الثورة) يتوقع أن يعكس نموا ، ولكن بمعدل أقل ، على كل من اجمالى الناتج القومى النقدى ، وعلى مستوى الاسعار . والملاحظة الاخرى التى يمكن اضافتها فى هذا الخصوص ، هو أن زيادة عرض النقود ، كانت نتيجة لارتفاع ميل الجمهور ، نحو الاحتفاظ بكميات أكبر من العملة (العملة لدى الجمهور) ، سواء لغرض المعاملات أو الاكتناز . علما بأنه لدينا شعور قوى ، أن معظم الزيادة فى العملة لدى الجمهور ، كانت للغرض الاخير ، وبالتالي ليس لها أثر على الاسعار أو الناتج القومى » ٥٢ .

وكأن مصرف ليبيا فى الحقيقة ، قد وضع أمام الباحثين ، أسبابا متعددة لزيادة عرض النقود ، نلخصها فيما يلى :

- (٥١) أنظر التقرير الثانى عشر لمصرف ليبيا (٦٧-١٩٦٨) ص ٥٣ و ص ٨
(٥٢) أنظر ص ٣٩ - ٤٠ من التقرير السنوى الرابع عشر ، لمجلس ادارة مصرف ليبيا،
عن السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠

- (أ) زيادة صافي الاصول الاجنبية ، من تحويلات شركات البترول •
- (ب) الحدود التي كانت موضوعة للسياسة النقدية ، ومصاعبها أمام صافي ميزان المدفوعات •
- (ج) زيادة السيولة لدى المصارف التجارية وزيادة الائتمان •
- (د) عدم قدرة السياسة النقدية وحدها على معالجة الموقف •
- (هـ) ارتفاع أثمان السلع والخدمات •
- (و) ارتفاع الايجارات المنزلية •
- (ز) سوء توزيع اليد العاملة وعدم تشغيلها بشكل منتج •
- (ح) زيادة النفقات الحكومية المتكررة •
- (ط) ظاهرة الاكتناز عند الجمهور •

ونحن وان كنا نوافق مصرف ليبيا ، على كثير من أسبايه الرئيسية ، التي عملت على زيادة عرض النقود ، ولئن كنا نشعر بالجهد الكبير الملحوظ ، الذي بذله مصرف ليبيا ، والاجراءات العديدة التي أدخلها ونفذها فعلا منذ عام ١٩٦٦ ، الا أننا نحب أن نذكر بعض التحفظات الآتية :

أولا : لم تكن لمصرف ليبيا كلمة مسموعة لدى المصارف التجارية ، ولكنه بعد تلييب المصارف وتأميم الحصص الاجنبية فيها ، غدا المشرف والمهمين على المصارف كلها ، فهو الآن صاحب التوجيه والارشاد •

ثانيا : ربما كانت حكومات الماضي ، لا تتعاون معه التعاون الوثيق المنشود ، ولكن الحكومة الحالية ، جعلت منه مصرفا مركزيا حقيقيا ، بل أنابته عنها في كل ما يختص بنقل ملكية الاسهم ، التي تؤول الى الدولة ، وملكية رءوس أموال المصارف المملوكة بأكملها للدولة^{٥٣} الخ ، ولذا يستطيع المصرف الآن ، أن يقترح على الحكومة ما يشاء ، باعتباره مستشارها الاول في الامور النقدية والمصرفية • ولا شك أن الحكومة تنتظر الى اقتراحاته بعين الاعتبار والتقدير ، وعلى الاخص حينما يطالبها — كما فعل مرارا في الماضي — بتعاون سياسات أخرى مع السياسة

(٥٣) أنظر ص ٥٣١ من كتابنا « النقود والمصارف » المشار اليه آنفا •

النقدية ، وكذلك بتقليل النفقات الحكومية المتكررة ، وسوء توزيع اليد العاملة ، التي تشتغل بشكل غير منتج .

ثالثا : كانت الايجارات المنزلية مرتفعة ، فأصدرت الثورة قانونا بتخفيضها ، وعملت على تحديد الاثمان .

رابعا : يجدر بمصرف ليبيا - كمستشار اقتصادي للدولة - أن ينصح الحكومة بحسن توزيع اليد العاملة ، وتقليل النفقات المتكررة .

خامسا : لم يصبح المصرف المركزي الليبي ، قادرا على التأثير على المصارف بالاقناع الادبي فقط ، أو بما له من سلطان بعد تلييها والتأميم ، بل أنه يستطيع أن يختار من الاسلحة اليوم ما يشاء ، لا بل انه أصبح فعلا ، ملجأ المصارف التجارية ، التي اقترضت منه ٢٨٨ مليون دينار ، حتى آخر يونيو ١٩٧٠ ، مقابل ٣٠ مليون دينار فقط ، في نهاية مارس ١٩٧٠ .^{٥٤}

١٢ - الدخل الاهلي الاجمالي وقروض القطاع الخاص :

تبين لنا مما سبق ، أن عرض النقود زاد زيادة كبيرة جدا ، خلال الاحدى عشرة سنة الماضية ، وأنه زاد بمعدل يفوق معدل زيادة كل من ، عرض الموارد ، والدخل الاهلي ، والاتفاق الاجمالي (بأسعار سنة ١٩٦٤)^{٥٥} ، واقترح الكثيرون « خفض نمو المعروض من النقد »^{٥٦} ، حتى أن مصرف ليبيا نفسه ، يساوره خوف وينتابه قلق ، من زيادة عرض النقود ، فيحذر مرة ويدعو الى التيقظ مرة أخرى ، ثم ينسب زيادة كمية النقود الى أسباب كثيرة منها التوسع في المصروفات الادارية والمتكررة^{٥٧} ، ثم سبب هام آخر ، يدعو الى الوقوف عنده والتفكير فيه ، ونعنى به « ارتفاع مجمل الائتمان ، للقطاع الخاص »^{٥٨} .

(٥٤) أنظر ص ١٤٢ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠ ، المجلد ١٠ العدد ٥

(٥٥) أنظر ص ٣٤ من هذا البحث .

(٥٦) أنظر ص ٣٥ من هذا البحث .

(٥٧) أنظر ص ٣٩ من هذا البحث .

(٥٨) أنظر ص ٣٧ من هذا البحث .

هذا الوضع الاخير ، أو تلك الحقيقة الاخيرة ، جعلتنا نسائل أنفسنا : هل اتجهت بعض قروض القطاع الخاص ، الى الاستثمار ، فعملت على زيادة الدخل الاهلى ؟ وإذا كان هذا فقد حدث بالفعل ، فهل هناك علاقة أو ارتباط ، بين زيادة قروض القطاع الخاص ، من المصارف التجارية ، وبين زيادة الدخل الاهلى ؟ لبحث هذا الموضوع ، لا بد أولاً ، أن نعرف الكيفية ، التى توزع بها القروض على الاغراض المختلفة ، وأهمية كل بند بالنسبة الى مجموع القروض كلها ، كما يتضح من الجدول الآتى رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

توزيع قروض المصارف التجارية حسب الاغراض

بآلاف الدينارات (مقربة)

نوع النشاط		مارس ١٩٦٨		مارس ١٩٦٩		مارس ١٩٧٠	
		المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
التجارة العامة (الجملة والتجزئة)		٢٠٤٠٠	٣٥٤	٢٧٨٠٠	٣٦٤	٣٩٤٠٠	٤٣٢
		١٠٦٠٠	١٨٤	١٢٩٠٠	١٦٩	١٥٠٠٠	١٦٣
البناء		٥٥٥٠	٩٦	٩٤٠٠	١٢٣	٨٥٠٠	٩٣
		٢٥٦٠	٤٥	٢٩٥٠	٣٩	٣٧٥٠	٤١
الصناعة		١٣٧٠	٢٤	١٣٣٠	١٧	١٧٠٠	١٨
		١٩٤٠	٣٣	١٩١٠	٢٥	١٩٠٠	٢١
النفط		٥١١٠	٨٨	٧٠٦٣	٩٢	٥٩٨٠	٦٦
		٢١	٠	٢١	٠	١٠	٠
الزراعة		١٤٨٠	٢٦	٢١٧٠	٢٨	٢٠٨٠	٢٣
		٢٣٤٠	٣٩	٣٣٥٠	٤٤	٤٥٢٠	٥٠
المرافق العامة		٢٦٦٠	٤٦	٢٨٠٠	٥٠	٤٩٠٠	٥٤
		٣٨٠٠	٦٥	٣٨٠٠	٤٩	٣٦٠٠	٣٩
السيارات		٥١١٠	٨٨	٧٠٦٣	٩٢	٥٩٨٠	٦٦
		٢١	٠	٢١	٠	١٠	٠
خدمات النقل		١٤٨٠	٢٦	٢١٧٠	٢٨	٢٠٨٠	٢٣
		٢٣٤٠	٣٩	٣٣٥٠	٤٤	٤٥٢٠	٥٠
المؤسسات المالية		٢٦٦٠	٤٦	٢٨٠٠	٥٠	٤٩٠٠	٥٤
		٣٨٠٠	٦٥	٣٨٠٠	٤٩	٣٦٠٠	٣٩
الفنادق والملاهى		٢٦٦٠	٤٦	٢٨٠٠	٥٠	٤٩٠٠	٥٤
		٣٨٠٠	٦٥	٣٨٠٠	٤٩	٣٦٠٠	٣٩
المهن الحرة والافراد		٢٦٦٠	٤٦	٢٨٠٠	٥٠	٤٩٠٠	٥٤
		٣٨٠٠	٦٥	٣٨٠٠	٤٩	٣٦٠٠	٣٩
الرهونات على المباني		٢٦٦٠	٤٦	٢٨٠٠	٥٠	٤٩٠٠	٥٤
		٣٨٠٠	٦٥	٣٨٠٠	٤٩	٣٦٠٠	٣٩
بنود أخرى		٢٦٦٠	٤٦	٢٨٠٠	٥٠	٤٩٠٠	٥٤
		٣٨٠٠	٦٥	٣٨٠٠	٤٩	٣٦٠٠	٣٩
المجموع		٧٦٥٤٠	١٠٠٠	٨٧٠٨٥	١٠٠٠	٩١٠٧٠	١٠٠٠

(٥٩) أنظر ص ٧٦ من تقرير مصرف ليبيا (الثالث عشر) ١٩٦٩/١٩٦٨
وكذلك ص ٨٤ من تقرير مصرف ليبيا (الرابع عشر) ١٩٦٩/١٩٧٠

ويتضح من هذا الجدول ، أن التجارة العامة ، تأخذ نصيب الأسد ، من قروض المصارف التجارية ، لقصر فترتها وزيادة أرباحها ووفرة ضماناتها ، وتكاد نسبتها وكذلك نسب الانواع الاخرى من النشاط ، لا تتغير الا في حدود ضيقة من عام الى آخر . وعلى كل حال ، هناك قروض لعمليات البناء (من حوالى ١٦٪ الى ١٨٪) وقروض للصناعة بحوالى ١٠٪ ، والزراعة من ٢٥٪ الى ٢٪ . الخ . لذلك تتساءل مرة ثانية : كيف استطاعت بعض هذه القروض ، أن تتجه الى الاستثمار ، فتزيد الدخل الاهلى ؟ للإجابة عن هذا السؤال ، نأخذ الجدول الآتى :

جدول رقم (٦)
الدخل الاهلى الاجمالى وقروض المصارف التجارية للقطاع الخاص بهلاين الدينارات الليبية

السنة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
القروض ١٠	١٧٥٧	٢٢٥٢	٢٨٠	٢٥٥٣	٣٨٥٢	٥٠٥٨	٥٧٥٦	٧٥٥٩	٩٠٤٤
الدخل الاهلى الاجمالى ١١ بسعر التكلفة	١٤٦٥٢	٢١٥٥٩	٣٠٠٥٥	٤٢٣٥٢	٥٢٥٥٥	٦٣٣٥١	٨٦٦٥٤	١٠١٨٥٧	

(٦٠) انظر: (١) جدول «التغيرات في عرض النقود» في التقارير السنوية لمصرف ليبيا من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ بعنوان « قروض للقطاع الخاص » .

(ب) انظر الجدول رقم (١) من الحسابات الاحطية الليبية (١٩٦٢-١٩٦٧) وزارة التخطيط والتنمية ، مايو ١٩٦٩

(١١) انظر: (١) ص ٤٩-٤٨ من التقرير السنوى الرابع عشر لمصرف ليبيا فى ٣١/٣/١٩٧٠

(ب) ص ٤٠ من بحثنا عن «فائض ميزان المدفوعات الاالى مع الاشارة الى الفائض الليبى» بمجلة «دراسات»

المجلد الخامس العدد الاول ربيع ١٩٦٩

(٦٢) كان الرقم لسعر السوق (بصرف ليبيا) مبلغ ١٠٦٨٥٧ جملناه (تقديريا وبالتقايى الى السنة التى قبلها) ١٠١٨٥٧ وجذنا ارقام الدخل القومى الاجمالى (بسعر التكلفة) منذ عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٤ ، مختلفة اختلافات شاسعة ملاحظة:

خطيرة ، فلم نأخذها فى الاعتبار ، وفصلنا ان نعرف الاتجاه العام منذ عام ١٩٦٥ ، واعتمدنا على احصائيات مصصرف ليبيا ، المستقاة من قسائم الحسابات القومية - جهاز التخطيط والتنمية .
ولكى نغرب مثلاً ونلفت نظر المسؤولين الى فسخامة وفسادة الفسروق فى احصاءات الدخل القومى ، نذكر ان المجموعة الاحصائية «لوزارة التخطيط والتنمية» سابقا (مصلحة الإحصاء والتعداد) ، طرابلس ١٩٦٧ ذكرت فى صفحة ٣٠٤ على سبيل المثال ان الدخل القومى الاجمالى يسعر التكلفة كان باللاين ٢٤٣٥٢ عام ١٩٦٥ و ٤٣٠٥٨ عام ١٩٦٦ و ٥٢٤٥٨ عام ١٩٦٧ بينما كان فى احصاءات مصرف ليبيا المشار اليها كما يلى : ٢٢٣٥٢ عام ١٩٦٥ و ٥٢٥٥٥ عام ١٩٦٦ و ٦٣٣٥١ عام ١٩٦٧ والفروق الهائلة واضحة تتحدث عن نفسها

ويظهر من الجدول رقم (٦) ، أن قروض المصارف التجارية الى القطاع الخاص ، تزايدت من ١٧٧٧ مليون دينار عام ١٩٦٣ ، فوصلت ٩٠٤ مليون دينار عام ١٩٧٠ ، كما زاد الدخل الاهلي من ١٤٦٢ مليون دينار عام ١٩٦٣ ، الى حوالي ١٠١٨٧ مليون دينار عام ١٩٦٩ . والنتيجة أن كلا من القروض والدخل الاهلي ، في تزايد ، ولكن من المهم أن نعرف نسبة التزايد السنوي في كل منهما ، ولذا نأخذ أرقام الجدول السابق رقم (٦) ، لنحصل منها على معدل زيادة قروض القطاع الخاص ، ومعدل زيادة الناتج الاهلي الاجمالي ، على اعتبار أن سنة ١٩٦٣ هي سنة الاساس كما يلي :

جدول رقم (٧) ٦٣

معدل زيادة القروض ومعدل زيادة الناتج الاهلي الاجمالي

(١٩٦٣ سنة الاساس)

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
القروض	٠.٢٥٤	٠.٥٨٢	٠.٩٨٩	١.١٥٨	١.٨٧٠	٢.٢٥٤	٣.٢٨٨	٤.١٠٧
ن . ١ . اجمالي	٠.٤٧٧	١.٠٥٥	١.٨٩٥	٢.٥٩٤	٣.٣٣٠	٤.٩٢٦	٥.٩٦٨	

ولنأخذ الجدول الآتي أيضا ، لنعرف معدل الزيادة السنوية في كل منهما :

(٦٣) أنظر الهامش في الصفحة المقبلة .

جدول رقم (٨) ٦٢

معدل الزيادة السنوية في القروض والناتج الاهلى الاجمالى

بين	بين	بين	بين	بين	بين	بين	بين	
٦٩-٧٠	٦٨-٦٩	٦٧-٦٨	٦٦-٦٧	٦٥-٦٦	٦٤-٦٥	٦٣-٦٤	٦٢-٦٣	
٠.١٩١	٠.٣١٨	٠.١٣٤	٠.٣٢٩	٠.٠٨٢	٠.٢٦١	٠.٢٦١	٠.٢٥٤	القروض
	٠.١٧٦	٠.٣٦٩	٠.٢٠٤	٠.٢٤٢	٠.٤٠٨	٠.٣٩٢	٠.٤٧٧	ن. ا. اجمالى

ومن الجدول رقم (٧) ، اتضح لنا معدل زيادة القروض ، ومعدل زيادة الناتج الاهلى الاجمالى ، بالمقارنة بسنة الاساس وهى ١٩٦٢ . ويمكن ملاحظة ، أن معدل نمو الناتج الاهلى الاجمالى ، أسرع من معدل نمو القروض ، حتى ليكاد معدل زيادة الناتج ، أن يكون ضعف معدل زيادة القروض .

والجدول رقم (٨) يمثل معدل الزيادة السنوية ، فى كل من المتغيرين ، وطالما أن الزيادة سنوية ، فستزيد فيها التقلبات . ويمكن القول ان معدل الزيادة السنوى فى القروض ، يكاد يكون ثابتا حتى عام ١٩٦٥ ، اذ يتزايد بمقدار ٣٦٪

(٦٣) أنظر الارقام المقدمة من الدكتور سومار ماكىرجى الاستاذ المشارك فى الاقتصاد الرياضى بالكلية ، وحسب معدل الزيادة للقروض، كما يلى $\frac{١٧٧-٢٢٢٢}{١٧٧}$ وهكذا

وحسب معدل الزيادة للناتج القومى الاجمالى ، كما يلى $\frac{١٤٦٢-٢١٥٩}{١٤٦٢}$ وهكذا

وحسب معدل الزيادة السنوية للقروض كما يلى $\frac{١٧٧-٢٢٢٢}{١٧٧}$ ثم $\frac{٢٢٢-٢٨٠}{٢٢٢}$

وحسب معدل الزيادة السنوية لنتائج الاهلى الاجمالى $\frac{١٤٦٢-٢١٥٩}{١٤٦٢}$ ثم

$\frac{٢١٥٩-٣٠٠٥}{٢١٥٩}$ ثم وهكذا والفضل فى حساب هذه الارقام على الآلة الكاتبة ، للدكتور ماكىرجى .

تقريباً • أما بعد عام ١٩٦٥ ، فإن المعدل يتقلب ، بمعنى أنه يقل في عام ويزيد في عام آخر ، وإذا استمر الحال على هذا المنوال ، فمن المنتظر ، أن يزيد الطلب على القروض في عام ١٩٧١ ثم يتناقص في عام ١٩٧٢ وهكذا •

وأما الناتج الاهلي الاجمالي - في جدول رقم (٨) أيضاً - فإنه يظهر لنا زيادة ثابتة نسبياً ، تقترب من ٤٠٪ حتى عام ١٩٦٥ ، وبعد هذه السنة ، تبدأ الزيادة في التناقص ، باستثناء زيادة عام ١٩٦٧-١٩٦٨ ، التي يمكن أن تعزى الى :
(أ) ربما كانت الارقام غير صحيحة ، وأن معدل الزيادة السنوي لتلك السنة ، يكون أقل من ذلك •

(ب) أن الزيادة في الاستثمار - عن طريق جزء من القروض - تزيد الناتج الاهلي الاجمالي ، بعد سنة ، أي يكون هناك تأخر أو تقاعس ، لمدة عام ، ثم يزيد الناتج الاهلي ، ويعود فتتأخر الزيادة عاماً ، ثم يتزايد وهكذا ، كما يتضح من الملخص الآتي ابتداء من عام ١٩٦٥ :

جدول رقم (٩)

٧١-٧٠	٧٠-٦٩	٦٩-٦٨	٦٨-٦٧	٦٧-٦٦	٦٦-٦٥	
	٠.١٩١ منخفض بعد عام	٠.٣١٨ مرتفع بعد عام	٠.١٣٤ منخفض بعد عام	٠.٣٢٩ مرتفع بعد عام	٠.٠٨٢ منخفض بعد عام	معدل الزيادة السنوية للقروض
	↓	↓	↓	↓	↓	
ينتظر منخفض	ينتظر مرتفع	٠.١٧٦ منخفض	٠.٣٦٩ مرتفع	٠.٢٠٤ منخفض		معدل الزيادة السنوية في الناتج الاهلي الاجمالي

ومن الجدول رقم (٨) يتضح ، أن زيادة منخفضة في القروض خلال عام ١٩٦٦/٦٥ ، تنتهي بزيادة منخفضة في الناتج الاهلي الاجمالي عام ١٩٦٧/١٩٦٦ ، وأن زيادة كبيرة في القروض ، خلال عام ١٩٦٧/٦٦ ، تنتهي بزيادة كبيرة في الناتج

الاهلى الاجمالى بعد سنة ، أى خلال عام ١٩٦٧/٦٨ • فاذا صح هذا الارتباط ، كسبب ونتيجة ، فمن المنتظر أن يتزايد معدل زيادة الناتج الاهلى الاجمالى ، لسنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، وأن يقل معدل زيادته لسنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ •

ولكن يجب أن تكون هناك دراسة اقتصادية احصائية ، عن العلاقة بين القروض والناتج الاهلى الاجمالى ، وعن أنموذج الزيادة فى الاثنين ، وأن تتضمن تلك الدراسة :

(أ) الجزء من القروض ، الذى يذهب الى الاستثمار ، لان الناتج الاهلى لن يتغير أو يتأثر بالقروض ، الا اذا كان جزء كبير من تلك القروض ، يستخدم فى عمليات استثمارية •

(ب) أن الناتج الاهلى الاجمالى ، يتضمن الدخل من البترول ، والبترول وحده يقدم حوالى ٥٤٪ من الناتج الاهلى ، وهو يأتى بطبيعة الحال بلا قروض ، أى أن الـ ٥٤٪ دخل مستقل عن القروض •

(ج) لا يصح استبعاد صناعة البترول كلها ، بل يجب أن يتضمن الناتج الاهلى الاجمالى ، كل المنتجات البترولية ، التى تنتج فى ج.ع.ل •

١٣ - مصرف ليبيا والاسلحة النقدية ٦٤ :

كان مصرف ليبيا فى الماضى ، يعترف - فى استقامة صارمة وفى كثير من المناسبات - بعجزه عن استعمال الاسلحة النقدية ، المخولة لكل المصارف المركزية ، حتى أنه كتب أنه « لم يستطع وضع أو تنفيذ سياسة نقدية سليمة »^{٦٥} ، على أسس طبية ، تهدف الى تشجيع النمو الاقتصادى ، المصحوب بالاستقرار النقدى • وكانت هناك أسباب كثيرة لهذه المواقف أهمها :

(٦٤) انظر الفصل السادس عشر « المصارف فى ليبيا » ص ٢٨١ - ٣٠٤ من كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها فى ليبيا » اذ لن نعيد هنا ، ما ذكرناه فى ذلك الفصل •

(٦٥) انظر ص ١١٢ من « مصرف ليبيا » - موجز تاريخى عن سنواته العشر الاولى • ١٩٦٦/١٩٥٦

- (أ) لم تكن هناك قوانين ، تشد أزر المصرف المركزي .
- (ب) لما صدر قانون ١٩٦٣ ، أتيحت لمصرف ليبيا أسلحة نقدية ، هي إعادة الخصم والرقابة على السيولة والاقتناع الادبي ، ولكنها لم تكن أسلحة قوية فعالة .
- (ج) كانت مصارف الودائع التي أنشئت في ليبيا ، فروعاً لمصارف أجنبية ، وكانت تحصل على النقد السائل كلما أرادت ، من مراكزها الرئيسية في الخارج ، ولم تكن تنظر الى مصرف ليبيا ، نظرة المصارف الى المصرف المركزي .
- والى جوار ذلك ، قامت عقبات كثيرة في الماضي أمام مصرف ليبيا ، اذ طالبت السلطات الولائية ، بإنشاء مصارف مركزية ولائية منفصلة ، لخدمة الولايات . ولذلك قامت المعارضات ، كلما أقدم المصرف ، على اتباع سياسة معينة ، أو اتخاذ اجراءات مصرفية ، لصالح الاقتصاد القومي ، وذكر المعارضون ، أن المصرف الوطني الليبي ، هو مصرف اتحادي فقط ، وليس كمصرف للحكومة الاتحادية والولايات على السواء « ٦٦ » .
- (د) كان مصرف ليبيا - منذ ١٥ أبريل ١٩٦٣ - يتحمل تبعات المصرف المركزي ، ويحارب - وحده - في ميدان صعب ، ولا يستخدم - كما ذكرنا - الا ما توفر له من أسلحة قليلة غير فعالة .
- (هـ) كثيراً ما كانت تضيع المصلحة العامة ، في خلافات بين المصرف وبين الوزير ، من حيث تنفيذ القانون أو توفير أسلحة جديدة .
- كان هذا هو الماضي ، ولكن الحاضر والمستقبل ، يختلفان كل الاختلاف ، بعد أن تلبت المصارف التجارية ^{٦٧} ، وتأممت الحصص الاجنبية ^{٦٧} ، وأصبح مصرف ليبيا ، المهيمن والمشرّف على المصارف كلها ، بل ان الدولة أولته رعاية
-
- (٦٦) انظر ص ٢٨٧ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .
- (٦٧) انظر تلييب المصارف ص ٣٠٥ - ٣٢٣ ، وانظر تأميم الحصص الاجنبية ، ص ٥٢٥ - ٥٣٢ من كتابنا « النقود والمصارف » السابق الاشارة اليه .

كبرى ، وأعطته فوق ما كان ينتظر ، حينما نقلت اليه ملكية الاسهم التي تؤول الى الدولة ، وملكية رءوس أموال المصارف ، المملوكة للدولة ، وفضلت الحكومة ، أن ينوب عنها مصرف ليبيا ، في دفع التعويضات ، وأن يتولى مجلس ادارته ، ممارسة الاختصاصات المقررة للجمعيات العمومية للشركات المساهمة ، بالنسبة الى المصارف التي يمتلك أسهمها بالكامل .

واذا ، لم يبق لمصرف ليبيا عذر ، ويستطيع الآن أن يختار من الاسلحة النقدية المتعددة ما يشاء ، وما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية القائمة ، بتعاون كامل مع الحكومة ، ومساندة كبرى منها . ولو كان لديه تحفظ يدلى به اليوم للسلطات الحكومية ، فلعله النصيحة القائمة على ضرورة تعاون اسلحة السياسة الاقتصادية كلها - لا السياسة النقدية وحدها - للوصول الى الاهداف الكبرى .

وقبل أن نتحدث عن الاسلحة النقدية ، التي يمكن لمصرف ليبيا استعمالها ، نتساءل : بعد أن أصبحت الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية اشتراكية ، وبعد أن تليت المصارف وتأممت حصصها الاجنبية ، وأصبح مصرف ليبيا مصرف الحكومة ومصرف المصارف ، هل هناك ضرورة اقتصادية ، لاستخدام الاسلحة النقدية ، اذا كانت المصارف المالية اليوم ، ستستمتع بكل عناية ، وستنفذ بكل دقة ، ما يأمر به المصرف المركزي ، فهل لا بد من أدوات للائتمان ؟

ونحن نجيب في الحال ، بضرورة استخدام أدوات الرقابة لاسباب كثيرة منها:

- (أ) لم تصبح المصارف التجارية في ج.ع.ل. فروعاً لمصرف ليبيا بعد .
- (ب) يوجد بالمصارف المالية ، مساهمون لبييون ، الى جوار مساهمة الحكومة ، يعنى يشترك القطاع الخاص والقطاع العام في المصارف ، وربما جنحت مجالس ادارات المصارف الى ناحية ، لا تتلاءم مع الظروف الاقتصادية القائمة ، أو الظروف الاقتصادية التي يهدف اليها المصرف المركزي .
- (ج) تحديد سعر المصرف مثلاً ، يحدد الاسس التي تبنى عليها المصارف والشركات والافراد ، أسعار الفائدة .

(د) لا بد لرجال الاعمال أن يعرفوا سعر الفائدة السائد في السوق ، قبل اقدامهم على عمليات الاستثمار ، كي يقارنوا بين معدل الفائدة ، ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال ^{٦٨} .

(هـ) قد يرى المصرف المركزي ، أن كثيرا من الافراد بدءوا في الاكتناز ، واختفى جزء من أوراق البنكنوت ، وبدأ الجمهور يسحب جزءا من ودائعه من المصارف التجارية ، لاكتناز البنكنوت - ولو الى فترة ما - مما يخرج المصارف التجارية ، لتعرض نسبة سيولتها الى الانخفاض . هنا يعمل المصرف المركزي ، على تسهيل الائتمان ، بخفض سعر المصرف وتخفيض نسبة السيولة . وقد نشأ هذا الموقف فعلا بـ ج.ع.ل. بعد التلييب وبعد التأمين المشار اليهما ، أبقى مصرف ليبيا سعر الفائدة كما هو ، - ٥٪ - (لانه منخفض عن أسعار الفائدة في معظم بلاد العالم) ولكنه خفض نسبة السيولة ، من ٢٥٪ الى ١٥٪ ، في أكتوبر ١٩٧٠ ^{٦٩} .

(و) أن المصرف المركزي ، يستطيع استخدام سعر الخصم ، كلما أرادت المصارف التجارية اعادة خصم بعض أوراقها التجارية لديه ، ولذا يجب أن يكون ذلك السعر معروفا لديها .

فلنر الآن ما يمكن أن يختاره مصرف ليبيا ، من أسلحة نقدية ، نعددها فيما يلي :

أولا : سعر الخصم :

ولسنا نريد أن نعيش مع سعر الخصم ، منذ أنشئ مصرف ليبيا ، ولكن لا بد من سرد موجز جدا ، لمقارنة بعض العقبات التي صادفت المصرف ، في استعمال ذلك السلاح ، بالحرية الواسعة التي يتمتع بها مصرف ليبيا اليوم ، بعد زوال العقبات .

(٦٨) أنظر ص ٤٠١ - ٤٠٢ من كتابنا الأنف الذكر « اقتصاد النقود والمصارف » .

(٦٩) أنظر محاضرة الأستاذ نوري بريون مدير ادارة البحوث بمصرف ليبيا ، عن السياسة النقدية والمصرفية ، بكلية الاقتصاد والتجارة مساء الثلاثاء ٣٠/٣/٧١

في عهد المصارف الاجنبية في ليبيا ، كان المصرف يرفع سعر المصرف ، وينتظر النتيجة الطبيعية التي تحدث ، ألا وهي انخفاض حجم الائتمان ، ولكن العكس تماما كان يقع ، أى أن الائتمان المصرفي ، كان يزداد حجما بعد رفع سعر المصرف^{٧٠} ، لان المصارف التجارية أو كل الفروع الاجنبية ، « لم تكن تستجيب لذلك السلاح ، فانعدمت كلية العلاقة بين حجم الائتمان وسعر المصرف . كما أن المصارف لم تكن تعيد خصم الكمبيالات لدى المصرف الوطنى ، لزيادة سيولتها من جهة ، ولرغبتها فى الاحتفاظ بالكمبيالات ، حتى يحين موعد استحقاقها ، من جهة أخرى »^{٧١} .

فمثلا ، حاول المصرف - فى أكتوبر ١٩٥٧ - أن يحد من التوسع النقدي ، بغية تضيق الخناق على الاتجاهات التضخمية ، فرفع سعر اعادة الخصم على سبيل الانذار ، من ٤٪ الى ٥٪ ، « وبعد وقت قصير وجد أن السيولة العالية للاقتصاد ، والاتجاهات التضخمية ، لم تتأثر بهذا الاجراء ، إذ كانت الاموال تتدفق من القطاع النفطى ، وكانت الحكومة تتلقى أموالا متزايدة على شكل معونة خارجية ، ولم تتأثر هذه الموارد برفع سعر اعادة الخصم ٠٠٠٠ »^{٧١} فاتجه المصرف الى تنقيح تشريعاته ، ليتمكن من انتهاج سياسة نقدية فعالة ، وطالب باعادة النظر فى قانون المصرف الوطنى وسياسته ووسائله الفنية ، بصورة شاملة على ضوء حاجات الاقتصاد الليبي القائمة وقتئذ والمستقبل .

ولم يفت الفشل فى عضد المصرف ، فحاول من جديد - وهذه المرة فى أغسطس ١٩٦٠ - أن يكافح التضخم كما يقول ، برفع سعر اعادة الخصم ، من ٥٪ الى ٦٪ ، وبالرغم من ذلك ، لم تتأثر سيولة المصارف ، لا بل ان الاثر الوحيد ، اتجه نحو اثراء المصارف التجارية ، وجنيها الربح الوفير ، مستغلة فرصة رفع سعر اعادة الخصم ، كى ترفع هى سعر الفائدة على الحسابات المدينة ، « بحيث أصبح سعر الفائدة مضافا اليه المصاريف الاخرى والعمولة ١١٪ فى بعض

(٧٠) أنظر ص ٣٠٩ من مؤلفنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .

(٧١) أنظر ص ١١٣ من الموجز التاريخى لمصرف ليبيا (١٩٦٦/٥٦) .

الحالات»^{٧٢} ، وهنا زار التجار بالشكوى ، ولاموا المصرف الوطني ، الذي أراد أن يسهر على الصالح العام ، برفع تكاليف القروض التي تطلبها منه المصارف ، كي تقلل هي من تقديم الائتمان ، ونحن لا نلوم المصرف إطلاقاً على هذا ، لأنه أراد أن يفعل ما فعلته وتفعله كل المصارف المركزية . والحقيقة أن الفروع الأجنبية لمصارف الودائع في ليبيا ، رفعت معدلات الفوائد والمصاريف والعمولة ، مع أنها لم تقتض من المصرف الوطني بالسعر المرتفع ، إذ لم تكن في حاجة الى الاقتراض منه ، لزيادة الاموال السائلة لديها . ومعنى هذا أنها لم تلجأ الى المركزى لاعادة الخصم مثلاً ، أو للاقتراض منه ، حتى يقال ان تكاليف قروضها قد زادت ، بل بقيت تلك التكاليف ثابتة ، بينما رفعت هي سعر الفائدة والعمولات ، على الحسابات المدينة للعملاء . لهذا وتصحيحاً للوضع ، عاد المصرف بسعر اعادة الخصم ، الى ٥٪ في فبراير ١٩٦١ (أى بعد حوالى خمسة أشهر فقط) ، ثم طالب المصارف بتخفيض أسعار الفائدة ، التي كانت تتقاضاها من العملاء ، الى ما كانت عليه قبل أغسطس ١٩٦٠ . وبذلك ذهبت جهود مصرف ليبيا أدراج الرياح ، ولم يصبح لسعر الفائدة أثر ، في الحد من التسهيلات الائتمانية .

ثم جاء قانون المصارف (رقم ٤ لسنة ١٩٦٣) ، ومنح مصرف ليبيا سلطات المصرف المركزى ، فأعطاه - ضمن ما أعطى من حقوق - تحديد سعر اعادة الخصم ، والحق في أن يضع حداً أقصى لسعر الفائدة الذى تتقاضاه المصارف ، وحدد المصرف فعلاً ، الحدود القصوى لاسعار الفائدة والعمولة ٠٠٠ الخ كما جاء في تقريره عام ١٩٦٤ ، « وكانت أسعار الفائدة ٢٪ فوق سعر اعادة الخصم (٥٪ حالياً) للقروض المضمونة ، ٢.٥٪ فوق سعر اعادة الخصم للقروض غير المضمونة »^{٧٣} . ومن أول أكتوبر ١٩٦٥ ، رفع مصرف ليبيا ، سعر الفائدة التى يدفعها على الودائع

(٧٢) انظر المرجع السابق ص ١١٦ ، وانظر بحثنا عن « فائض ميزان المدفوعات الالمانى مع الإشارة الى الفائض الليبى » فى مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ربيع ١٩٦٩

(٧٣) انظر ص ٢١ من تقرير مصرف ليبيا فى ٣١/٣/١٩٦٤

لاجل للمصارف التجارية ، بنسبة $\frac{1}{2} \times 74\%$. وفي سنة ١٩٦٦ ، أراد المصرف ، أن يمتص من القطاع المصرفي ، بعض الاصول السائلة ، فرفع من جديد سعر الفائدة التي يعطيها للمصارف على ودائعها الآجلة بمعدل $\frac{1}{2} \times 70\%$ (عندئذ أصبحت أسعار الفوائد من $\frac{3}{4}$ الى $\frac{5}{8}$) ، كما رفع مصرف ليبيا سعر الفائدة للمدخرين لديه (بالتعاون مع المصارف الاخرى) ، الى $\frac{4}{5} \times 70\%$.

ولم يذكر مصرف ليبيا شيئا ، عن سعر الفائدة أو سعر الخصم لديه ، ففى تقريره الاخيرين (٣١ مارس ١٩٦٩ ثم ٣١ مارس ١٩٧٠) ، وذلك على الرغم من أنه أفرد كلمات طويلة ، فى التقريرين الآنفى الذكر ، عن أسعار الفائدة فى العالم العربى وغيره 76% . وكنا ننتظر أن نحرف رأى مصرف ليبيا ، فى سعر الفائدة ، وأن نعرف نيته فى استعماله كسلاح هام من الاسلحة النقدية ، بعد تلييب المصارف وتأميم حصصها الاجنبية ، خصوصا وأن السلطات النقدية ، فى كثير من الدول الغربية ، قد لجأت الى استعمال سعر الفائدة ، كوسيلة من أهم الوسائل النقدية ، للتأثير فى :

- (أ) النشاط الاقتصادى فى الامة .
- (ب) اعادة توازن ميزان المدفوعات .
- (ج) مكافحة التضخم .
- (د) المحافظة على قيمة العملة .

وكانت المملكة المتحدة ، تعتمد على سعر الفائدة اعتمادا كبيرا ، حتى وهى تتجه بكيلياتها الى الاشتراكية البريطانية ، فغيرت سعر الفائدة ٢٥ مرة 77% منذ عام ١٩٦٠ ، ضمن أدوات السيطرة على الائتمان واعادة التوازن الاقتصادى ، وسجلت أعلا معدل رسمى للفائدة فى العالم ، حيث وصل الى $\frac{1}{8}$ ابان أزمة تخفيض

(٧٤) انظر ص ٢٣ من تقرير مصرف ليبيا عن ٦٥-١٩٦٦

(٧٥) انظر ص ٢٩ من تقرير مصرف ليبيا عن ٦٦-١٩٦٧

(٧٦) انظر ص ١٥ - ١٧ من تقرير مصرف ليبيا عن ١٩٦٨-١٩٦٩

وكذلك ص ١٦ - ١٨ من تقرير مصرف ليبيا عن ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، وأغلب

الظن أن سعر الفائدة بمصرف ليبيا استمر 5% .

(٧٧) انظر تقرير مصرف ليبيا ٣١ مارس ١٩٧٠ المشار اليه آنفا ص ١٦

الاسترليني الشهيرة في نوفمبر ١٩٦٧^{٧٧} . ثم جرت منذ ذلك الوقت ، عدة تعديلات بالزيادة أو النقص ، حتى وصل سعر الفائدة الى ٧٪ في ١٥ أبريل ١٩٧٠ ، بعد أن حقق ميزان المدفوعات البريطاني ، نتائج ايجابية .

وفي ألمانيا ، رفع المصرف المركزي الالماني (البوندس بنك) سعر الفائدة ، من ٦٪ الى ٧٪ في مارس ١٩٧٠ ، وذلك لتقليل القوة الشرائية والسيطرة على الائتمان ، وكاجراء بديل لزيادة الضرائب .

ورفعت إيطاليا سعر الفائدة من ٤٪ الى ٥٪ « بقصد الحفاظ على القوة الشرائية للأجور والمهايا ، والحد من ارتفاع الاسعار ، الذي أدى الى موجة من الاضرابات »^{٧٨} .

وفي مارس ١٩٧٠ ، رفعت أسبانيا سعر الفائدة من ٦٪ الى ٦٫٥٪ « لتهدة الرواج والحفاظ على القوة الشرائية لعملة »^{٧٨} .

وحتى في سويسرا ، أوصت رابطة المصارف السويسرية ، في مارس ١٩٧٠ ، جميع أعضائها برفع أسعار الفائدة ، من ٤٫٧٥٪ الى ٥٫٢٥٪ ، مع أن أسعار الفائدة في سويسرا ، كانت أدنى مستوى بين جميع الدول المتقدمة ، نظرا لضخامة مدخراتها ، والاعتماد الكبير على نفسها في تمويل اقتصادياتها ، والثقة المتزايدة بها ، كسوق عالمي للنقد »^{٧٨} .

وقل مثل ذلك عن فرنسا وهولندا وبلجيكا واليابان ، حيث ارتفعت أسعار الفائدة فيها عام ١٩٦٩ . أما أمريكا ، فقد استمر معدل الفائدة الرسمي في الارتفاع فيها ، حتى وصل الى ٦٪ في أبريل ١٩٦٩ ، وهو أعلا نسبة في تاريخها الاقتصادي الحديث ، وذلك « لمكافحة التضخم وموازنة ميزان مدفوعاتها »^{٧٨} .

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة في العالم الغربي ، في أوائل السبعينيات ، كما حدث بالفعل في مارس ١٩٧٠ ببريطانيا .

ومصرف ليبيا يعلم هذا ، ويكتبه وينشره ، ولكنه حينما أراد للمصارف

التجارية أن تتوسع في الائتمان ، لم ينقص سعر الفائدة عن ٥٪ ، بل لجأ في أكتوبر ١٩٧٠ - كما سبق أن ذكرنا - الى تخفيض نسبة السيولة من ٢٥٪ الى ١٥٪ اقتناعا من مصرف ليبيا ، بأن سعر الفائدة عنده منخفض ، ولا يحتاج الى تخفيض آخر .

واذا كان من سياسة مصرف ليبيا ، أن يبقى سعر الفائدة على ما هو عليه ، فانا نقترح أن يرفع معدلات الفائدة للاذخار ، كى يمتص جزءا من فائض القوة الشرائية .

ثانيا : هل يمكن استخدام الخصم في ج.ع.ل ؟

في سبتمبر ١٩٧٠ ، كتبنا أن « مصرف ليبيا يستطيع أن يعتمد اعتمادا كبيرا ، على سياسة اعادة الخصم ، لو قل فائض الاحتياطي القانوني ، لدى المصارف التجارية ، بعد أن بدأت الكمبيالة تلعب دورا هاما في الاقتصاد الليبي » ^{٧٨} .

وان الباحث فيما ينشره مصرف ليبيا من تقارير سنوية ، وما تنشره ادارة بحوثه الاقتصادية ، من نشرات وملاحق واحصائيات ، يتبين الزيادة المستمرة ، في بند الكمبيالات المخصومة ، لدى المصارف التجارية ، ولدى ما كان يسمى «قسم العمليات التجارية بمصرف ليبيا» ، تلك الكمبيالات التي يمكن أن يعاد خصمها ، أو خصم جزء منها ، لدى المصرف المركزي ، لو لم تتوفر سيولة فائضة لدى المصارف التجارية ^{٧٩} ، تجعلها تحجم عن اعادة الخصم ، اذ كلما قلت السيولة لدى المصارف التجارية ، عن نسبة الاحتياطي القانوني ، كلما حاولت المصارف أن تزيد النقد السائل لديها ، بالاقتراض من المركزي ، أو باعادة الخصم ، أو ببيع بعض أصولها أو غير ذلك .

ويتضح لنا أن المصارف التجارية في ليبيا ، فضلت في العامين الاخيرين ، أن تقترض من مصرف ليبيا ، لانخفاض سعر الفائدة ، عن أن تعيد خصم الكمبيالات ، فيضيع عليها جزء من فوائدها . والجدول الآتي يبين قروضها :

(٧٨) أنظر ص ٣٢٢ من كتابنا السابق الذكر « النقود والمصارف » .

(٧٩) سنتحدث عن فائض السيولة في بند مقبل .

قروض المصارف التجارية من مصرف ليبيا

جدول رقم (١٠) ٨

بالآف الدينارات الليبية (مقربة)

القروض	السنة	القروض	السنة	القروض	السنة	القروض	السنة	القروض	السنة
٣١٠٠	٧٠ أغسطس	٧٨٨٠٠	٧٠ مايو	٦٩٠٠	٧٠ فبراير	٥٥٠٠	٦٩ يونيو	٥٢	٦٦ ديسمبر
١٥٠٠	٧٠ سبتمبر	٦٨٠٠	٧٠ يونيو	٥٦٠٠	٧٠ مارس	٧٢٠٠	٦٩ ديسمبر	٢٠٠	٦٧ «
		٥٤٠٠	٧٠ يوليو	٥٢٠٠	٧٠ أبريل	٧٩٠٠	٧٠ يناير	٤٧٠٠	٦٨ «

(٨٠) أنظر الجدول رقم « ٢ » من النشرة الاقتصادية سبتمبر\أكتوبر ١٩٧٠

ويتضح ان المصارف التجارية ، لم تلجأ الى مصرف ليبيا للاقتراض منه ، الا منذ عام ١٩٦٨ ، اقتراضا حقيقيا ، وزادت القروض باشتداد السحب ، وللرغبة المؤقتة عند الجمهور للاكتناز ، ثم عادت الامور الى وضعها الاصلى ، وبدأت القروض من المصرف المركزى تنخفض •

ونحن نقول ، ان المصارف التجارية بعد التلييب والتأميم ، لن تستطيع الحصول على أموال من الخارج ، وستلجأ دائما الى مصرف ليبيا ، كلما أعوزها نقد سائل ، ولما كان خصم الكمبيالات لدى المصارف التجارية ، قد وصل الى أرقام طيبة وأحجام متزايدة ، فانا نتنبأ بأن المصارف التجارية ستعيد خصم الاوراق التجارية ، لدى مصرف ليبيا ، كبديل للاقتراض منه ، ونتنبأ بأن اعادة خصم الكمبيالات ، سيصبح من الاسلحة الهامة ، التى يستطيع المصرف المركزى ، استخدامها بفعالية فى المستقبل • ولكى ندلل على ما تتخذه الآن « الكمبيالة » من أهمية فى سوق النقد ، بالجمهورية العربية الليبية ، نقدم الجداول الثلاثة الآتية :

جدول رقم (١١) ٨١

الكمبيالات المخصوصة لدى « قسم العمليات المصرفية » بمصرف ليبيا

أى قبل أن يصبح « المصرف التجارى الوطنى » ٨٢

(بالآلاف د.ل.)

التاريخ	الكمبيالات المخصوصة	التاريخ	الكمبيالات المخصوصة
مايو ١٩٥٦	٢	ديسمبر ١٩٦٧	١٧٥٠
ديسمبر ١٩٥٨	٩٩	ديسمبر ١٩٦٨	٢١٨٩
مارس ١٩٦٢	١٥١	٣٠ يونيو ١٩٦٩	٤٠٣٣
ديسمبر ١٩٦٣	٣٣٠	ديسمبر ١٩٦٩	٢٢٧١
ديسمبر ١٩٦٤	٧٦٧	يونيو ١٩٧٠	١٦٧٨
ديسمبر ١٩٦٥	١٦٤١	يوليو ١٩٧٠	١٦٤٨
		سبتمبر ١٩٧٠	١٥٦٠

وما أوردنا هذا الجدول ، الا لنبرهن ، على أن قسم العمليات المصرفية بمصرف ليبيا ، لم يكن يخضم من الكمبيالات فى أول الامر ، الا مبالغ زهيدة جدا ، وصلت الى ٢٠٠٠ جنيه فقط فى مايو ١٩٥٦ ، فلما اكتشف النفط وصدر ، زاد النشاط التجارى فزاد خضم الكمبيالات لدى مصرف واحد ، حتى وصلت عمليات الخضم الى أكثر من ٤ مليون ج.ل. فى آخر يونيو ١٩٦٩ . ومع أن عمليات الخضم قد قلت ، فلم تزد عن ١٥ مليون ج.ل. الا قليلا ، فى سبتمبر ١٩٧٠ ، الا أنه رد فعل فى

(٨١) كونا هذا الجدول من (١) جدول رقم (٢) من الملحق الإحصائى لمصرف ليبيا ، يوليو ١٩٦٧

(ب) أصول وخصوم مصرف ليبيا (النشرة الاقتصادية)

مايو / يونيو ١٩٦٩

(ج) أصول وخصوم مصرف ليبيا (النشرة الاقتصادية)

سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٠

(٨٢) هذا هو الاسم الجديد لقسم العمليات المصرفية بمصرف ليبيا ، بعد اندماجه بمصرفى العروبة والاستقلال . أنظر قانون تأميم الحصص الأجنبية ، الصادر فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٥٢٥ - ٥٢٦ من كتابنا « النقود والمصارف » السابق الإشارة اليه .

اعتبارنا ، لن يلبث الا أن ينتهى ، ويعود نشاط الكميالة لدى هذا المصرف ، الى سابق عهدها .

ومن جهة أخرى ، لاحظنا أن المصارف التجارية الاخرى ، قد قامت بعمليات كبيرة ، فى خصم الكميالات ، مع ملاحظة أن السوق النقدية فى ليبيا ، سوق جديد ضيق ، وأن استعمال الكميالة فيه على مستوى المصارف التجارية كلها ، أمر يعزز تنبؤنا ، بما ستحتله الكميالة من أهمية ، فى سوق النقد الليبية . ولكى نبرهن على ذلك ، نأخذ الجدول الآتى :

جدول رقم (١٢) ٨٢

الكميالات المخصومة لدى المصارف التجارية بليبيا

بملايين دول . (تقريبية)

الكميالات المخصومة	التاريخ	الكميالات المخصومة	التاريخ
٩٠	نهاية ١٩٦٨	١٢٩	نهاية ١٩٥٦
١٠٢٧	آخر يونيو ١٩٦٩	٢٢٧	« ١٩٥٨
٨٢١	ديسمبر ١٩٦٩	٣٢٨	« ١٩٦٠
٨٢٤	يونيو ١٩٦٩	٥٠	« ١٩٦٣
٨٢٦	يوليو ١٩٧٠	٧٢٦	« ١٩٦٥

وهكذا يتبين الدور الهام ، الذى تلعبه الكميالات المخصومة ، وستلعبه فى المستقبل ، لدى المصارف التجارية ، اذ بعد أن كان الخصم يقل عن مليونى دينار ل . فى نهاية ١٩٥٦ ، وصل الى أكثر من ١٠٢٧ مليون دول . فى آخر يونيو ١٩٦٩ ، ولا يزال رقما طيبا هو ٨٢٦ مليون دول . فى يوليو ١٩٧٠ .

ونستطيع أن نكون جدولا آخر ، باضافة مبالغ الكميالات المخصومة لدى قسم العمليات المصرفية بمصرف ليبيا ، مع مبالغ الكميالات المخصومة ، لدى

(٨٣) انظر جدول رقم (٨) من الملحق الاحصائى الانف الذكر ، وكذلك النشرة الاقتصادية مايو/يونيو ١٩٦٩ ثم سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠ بالجدولين رقم (٨) .

المصارف التجارية الاخرى ، مع الاقتصار على بعض أرقام عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، كما يلي :

جدول رقم (١٣)

الكمبيالات المخصومة لدى المصارف التجارية وقسم العمليات المصرفية

بآلاف د.ل.

التاريخ	الكمبيالات المخصومة	التاريخ	الكمبيالات المخصومة
يونيو ١٩٦٩	١٤٧٣٣ر	يونيو ١٩٧٠	١٠٠٧٨ر
ديسمبر ١٩٦٩	١٠٤٧١ر	يوليو ١٩٧٠	١٠٢٤٨ر

وعلى ذلك ، فإن مبالغ من ١٠ مليون الى ١٥ مليون ، لخصم الكمبيالات ، في سوق جديدة ضيقة صغيرة ، في العامين الاخيرين ، أمر يقوى عندنا التفاؤل ، بأن المصارف التجارية ، ستمول القطاع الخاص عن طريق الكمبيالة ، وأن تلك المصارف نفسها ، ستجد نفسها مضطرة الى اعادة الخصم ، كلما أعوزتها سيولة نقدية ، وحينما تكون المقارنة بين الاقتراض من المركزى ، أو خصم كمبيالات لديه ، في صالح عمليات الخصم ، علما بأن المصارف التجارية ، لم تبدأ الاقتراض من المركزى بطريقة جديدة ، الا منذ عام ١٩٦٨ ، كما يتضح من الجدول رقم (١١) الآنف الذكر ، بينما بدأ خصم الكمبيالات بالمصارف التجارية للعملاء ، من ١٩٥٦

ورب قائل ، كيف تتفاهل بما سيكون لعملية اعادة الخصم من أهمية ، مع أن المصارف التجارية ، لم تخصص لدى مصرف ليبيا ، ونحن نرد على المتسائلين ، بل نحن نقدم لهم جدولا ، يدل على ضالة عمليات اعادة الخصم لدى مصرف ليبيا ، ثم انتهائها عند سنة ١٩٦٥ كما يلي :

جدول رقم (١٤) ٨٤

الكمبيالات التي أعادت خصمها المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا

بآلاف د.ل.

الكمبيالات	التاريخ
١٣	مارس ١٩٦٢
٢١٣	نوفمبر ١٩٦٥

وكأن المصارف التجارية ، لم تكن في حقيقة الامر ، تعيد خصم الكمبيالات لدى المصرف المركزي ، ولكن هذا - في اعتبارنا - من صفات الماضي ، أما اليوم ، وبعد تلييب المصارف وتأمين حصصها الاجنبية ، وبعد أن هيمن مصرف ليبيا على المصارف كلها ، وبعد أن أصبح له الاشراف الفعلى والمراقبة الحقيقية ، فمما لا شك فيه ، أن المصارف ستعتمد أكثر وأكثر على خصم الكمبيالات ، كبند هام من بنودها الرئيسية ، ثم ستجد نفسها أحيانا ، وقد زادت حاجتها للنقد السائل ، فتعيد خصم بعض الكمبيالات .

والكمبيالة ركن هام من أركان سوق النقد ، يساعدها ويشد أزرها السندات الحكومية ، مما يحفزنا - كما سنفعل فيما بعد - الى أن نقترح على الحكومة الليبية ، استعمال حقها في اصدار أذون مالية وسندات في حدود ١٠٪ من مجموع أصول قسم الاصدار .

ثالثا : سياسة السوق المفتوحة :

وهذه تتطلب وجود سوق للنقد ، أساسه الاذونات الحكومية والسندات ثم أسهم الشركات . وحيث أن هذه الادوات ، لا توجد الآن في الجمهورية العربية الليبية ، وحيث أننا سنقترح انشاء مثل هذه السوق ، في نهاية هذا البحث ، لذلك

(٨٤) أنظر الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي السالف الذكر .

نرجى الحديث عن السوق المفتوحة *

رابعاً : الاحتياطي النقدي :

اتضح لمصرف ليبيا منذ عام ١٩٦٠ ، أن النقد السائل يفيض لدى المصارف التجارية ، حتى بعد توسعها في الاقراض ، وكانت في ذلك الوقت فروعاً لمصارف أجنبية ، فلجأت دائماً الى مراكزها الرئيسية بالخارج ، كلما احتاجت الى مزيد من السيولة ، دون أن تلجأ الى مصرف ليبيا لتقترض منه * عندئذ طلب المصرف منها ، عدم الاقتراض من مكاتبها الرئيسية (أى السحب على المكشوف) ، قبل الحصول على اذن منه (المصرف الوطنى الليبى وقت ذاك) ، وأراد المصرف أن يرفع نسبة السيولة ، وأن يفرض احتياطات الزامية ، ولكنه لم يستطع « بسبب مشاكل تتعلق باختصاصات المصرف ، واختلاف وجهات النظر بين المصرف وبين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد »^{٨٥} .

ثم صدر قانون المصارف لعام ١٩٦٣ ، وأمكن مصرف ليبيا - الى جوار تحديد سعر اعادة الخصم - أن يفرض على المصارف الاحتفاظ باحتياطات قانونية الزامية على خصومها الايداعية ، تتراوح بين ١٠ - ٤٠ في المائة عن الودائع تحت الطلب و ٥ - ٢٠ في المائة عن الودائع لاجل وودائع التوفير ، وأعطى المصرف بموجب القانون الآنف الذكر ، القدرة على مزاولة عمليات السوق المفتوحة *

وقد استخدم مصرف ليبيا ، سلاح الاحتياطي النقدي فرفع نسبته ، ورفع نسبة السيولة أيضاً عام ١٩٦٦ ، حينما نزل الميدان بكل قواه ، لمحاربة الاتجاهات التضخمية ، وكانت في ليبيا حين ذاك ، بعثة من صندوق النقد الدولي ، ذكر لها ممثلوا ليبيا^{٨٦} ، أن الحكومة فرضت قيوداً على الائتمان في ١٩٦٦ ، للحد من الضغوط التضخمية ، وتتلخص القيود المذكورة فيما يأتى :

أولاً : أن السلطات النقدية ألزمت المصارف التجارية في ليبيا ، بأن تقرض ٥٠٪ فقط أو أقل من ذلك ، مما كانت تقرضه بضمان العقارات والعمارات *

(٨٥) أنظر ص ٢٨٧ - ٢٨٨ من كتابنا الآنف الذكر (النقود والمصارف) ثم ص ٢٩٦

(٨٦) أنظر تقرير بعثة صندوق النقد الدولي عن « ليبيا » ، ص ١١ بتاريخ ٢٨/٦/٦٨ (بالانجليزية) ، وأنظر أيضاً ص ٤٤ من تقرير مصرف ليبيا الثانى عشر عن سنة ١٩٦٨ / ٦٧

- ثانيا : رفعت نسبة ما تحتفظ به المصارف من أصول سائلة (نسبة السيولة)^{٨٧} من ٢٠٪ الى ٢٥٪ (من ١٩٦٦/٧/١) •
- ثالثا : رفعت نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب^{٨٨} من ١٠٪ الى ١٥٪ (من ١٩٦٦/٧/١) •
- رابعا : زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للمدخرات والودائع الآجلة ، من ٥٪ الى ٧٫٥٪ (من ١٩٦٦/٧/٦) •
- خامسا : يدفع المستوردون نقدا ٢٥٪ - كحد أدنى - من قيمة وارداتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة •
- سادسا : عدم تقسيط قيمة السلع الاخيرة ، الا في حدود ٥٠٪ ، مع تحذير من المصرف للمصارف التجارية ألا تفتح حسابات مكشوفة للعملاء كي لا يتحايلوا على هذا الامر •

وقد أدت هذه الاجراءات ، الى زيادة ما أخذه القطاع الخاص بمبلغ ٧ مليون دولار فقط عام ١٩٦٧ ، مقارنة بمبلغ ١٢ مليون دولار عام ١٩٦٦ • وكانت هذه كلها اجراءات طيبة ، لا يسع المتتبع لها ، الا أن يحدد للمصرف المركزي ، اتخاذه لها • ولكن « بالرغم من هذا كله ، كانت المصارف التجارية - حتى أبريل ١٩٧٠ - تحظى بسيولة فائضة ، قدرها حوالي ٨٪ ما الاحتياطي القانوني ، وتستطيع التوسع في الائتمان ، حتى في حدود القانون »^{٨٨} لان الفائض (أو الزيادة عن الاحتياطي القانوني) ، وصل في آخر مارس ١٩٧٠ ، الى ٨٫٥ مليون دولار •

ويحسن أن تبين الفائض في نسبة السيولة ، وفائض الاحتياطي القانوني ،

في الجدول الآتي :

- (٨٧) جددت نسبة الاحتياطي القانوني بـ ١٥٪ على الودائع تحت الطلب ، و ٧٫٥٪ على الودائع لاجل والادخار ، اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٦ ، مع العلم أنها كانت ١٠٪ و ٥٪ على التوالي اعتبارا من يوليو ١٩٦٣
- أما نسبة السيولة العامة ، فإنها كانت ٢٠٪ منذ عام ١٩٥٨ ، ثم زادت الى ٢٥٪ اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٦ - أنظر ص ٤٤ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٦٨/٦٧
- (٨٨) أنظر ص ٣٠٠ من كتابنا الآنف الذكر « النقود والمصارف » •
- (٨٩) أنظر جدول رقم ١٠ من النشرة الاقتصادية سبتمبر\أكتوبر ١٩٧٠

جدول رقم (١٥)

- ١ - نسبة السيولة
- ٢ - الاحتياطي القانوني
- ٣ - فائض الاحتياطي القانوني

بمليون د.ل. (بالتقريب)

في آخر ديسمبر

يوني ٧٠	يوني ٧٠	آخر يوني ٦٩	٦٨	٦٧	٦٦	٦٥	٦٤	٦٣	
									نسبة السيولة (من قسمة) الاصول المسألة على الودائع)
٪٦٦	٪٢٩	٪٣٣	٪٣٥	٪٣٨	٪٣٠	٪٣٣	٪٢٣	٪٢٨	نسبة السيولة القانونية
٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٠	الاحتياطي القانوني
١٠٠٢	١٠٠١	١٠٠٨	٩٥٥	٧٥٥	٦٩٤	٣٥٥	٢٦٣	٢٠٠٩	فائض الاحتياطي القانوني
٣٥	٣١	٥٦	٣٤	٣٨	٢٥	٢٧	١١٢	١٣	

(٩٠) جدول أخذت أرقامه من الحدودين رقمي ٨ ١٠ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا مايو/يوني ٦٩ المجلد ٩ ، العدد ٣ ، وانظر الملاحظات المذكورة في نهاية الجدولين

ويظهر من الجدول رقم (١٥) ، أنه بالرغم من زيادة نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ، وبالرغم من تزايد الاحتياطي القانوني ، إلا أن فائض ذلك الاحتياطي ، ظل يرتفع كذلك ، حتى وصل الى ٥٦ مليون دولار في آخر يونيو ١٩٦٩ ، وتستطيع المصارف التجارية ، أن تخلق ائتمانا بأضعاف هذه الملايين، تمشياً مع نظرية « خلق الودائع »^{٩١} ، والمفروض أن المصرف المركزي ، رفع نسبة السيولة من ٢٠٪ الى ٢٥٪ عام ١٩٦٦ ، ليقفل قدرتها على الاقتراض من ناحية ، ولتتجه الى الاقتراض منه كلما أعوزتها سيولة ، من ناحية أخرى ، بيد أن « هذا الاجراء ، لم يحفز المصارف الى الاقتراض من المصرف المركزي ، الا بمقدار يسير ، حيث كان فائض الاصول السائلة ، أكبر مما تستوعبه الزيادة في نسبة السيولة »^{٩٢} .

والحق أن مصرف ليبيا ، وضع تدابير هامة وكثيرة للحد من التضخم ، وحاول مراقبة توسع المصارف التجارية في الاقتراض ، ومع ذلك ظلت القروض تتزايد بشكل كبير ، كما أشرنا اليها فيما سبق^{٩٣} . ولكن يلاحظ أن فائض الاحتياطي القانوني ، وصل الى ذروته في آخر أبريل ١٩٦٩ ، فبلغ ٥٦ مليون دولار ، وبعد ذلك بدأ الفائض في التناقص ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٦) ٩٤

فائض الاحتياطي

بمليون دولار . (بالتقريب)

في نهاية كل شهر

مارس ١٩٧٠	٥٨	يوليو ١٩٧٠	٣٥
أبريل ١٩٧٠	٦٥	أغسطس ١٩٧٠	٤٢
مايو ١٩٧٠	٣٤	سبتمبر ١٩٧٠	١٩
يونيو ١٩٧٠	٣١	أكتوبر ١٩٧٠	١٧

(٩١) أنظر ص ١٢٣ - ١٣٧ من مؤلفنا « اقتصاد النقود والبنوك » الطبعة الثانية عام ١٩٥٦

(٩٢) أنظر ص ٣٢ من تقرير مصرف ليبيا ، ١٩٦٧/٦٦

(٩٣) أنظر بند (١٠) من هذا البحث .

(٩٤) أنظر الجدول رقم (١٠) من النشرة الاقتصادية سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠

ويتضح من هذا الجدول ، أن فائض الاحتياطي القانوني ، بدأ في التناقص منذ أبريل ١٩٧٠ ، ويمكن أن يعزى ذلك ، الى ازدياد سحب الجمهور لجزء من ودائعه ، بقصد الاكتناز ، اذ يذكر مصرف ليبيا ، في معرض الحديث عن عرض النقود « والملاحظة الاخرى التي يمكن اضافتها في هذا الخصوص ، هي ان زيادة عرض النقود ، كانت نتيجة لارتفاع ميل الجمهور ، نحو الاحتفاظ بكميات أكبر من العملة (العملة لدى الجمهور) سواء لغرض المعاملات أو الاكتناز . علما بأنه لدينا شعور قوى ، أن معظم الزيادة في العملة لدى الجمهور ، كانت للغرض الاخير (الاكتناز) ، وبالتالي ليس لها أثر على الاسعار أو الناتج القومي»^{٩٥} .

وتتضح ظاهرة الاكتناز هذه ، من انخفاض سرعة تداول النقود ، التي كانت قد وصلت الى ٢٠٦ في أبريل ١٩٦٩ ، ثم بدأت تتناقص كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٧) ٩٦

سرعة تداول النقود

معدل دوران الودائع		معدل دوران الودائع	
١٠٣	خلال نوفمبر ١٩٦٩	٢٠٦	خلال أبريل ١٩٦٩
٩	« ديسمبر »	١٥	« مايو »
١٠٢	« يناير ١٩٧٠ »	١٦	« يونيو »
٩	« فبراير »	١٨	« يوليو »
١٥	« مارس »	١٧	« أغسطس »
٢٠	« أبريل »	٦	« سبتمبر »
١٤	« مايو »	٩	« أكتوبر »

(٩٥) أنظر ص ٤٠ من تقرير مصرف ليبيا (الرابع عشر) للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ حيث تحدث أيضا عن انخفاض سرعة تداول النقود ، في النصف الثاني من السنة المالية المذكورة .

(٩٦) معدل دوران الودائع = $\frac{\text{اجمالي المسحوبات من الودائع تحت الطلب}}{\text{متوسط اجمالي الودائع تحت الطلب}}$
 أنظر الجدول رقم (١٧) والهامش ، في النشرة الاقتصادية سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠

ويتبين من الجدولين الاخيرين (١٦) و (١٧) ، أن المصرف المركزي واجه موقفا حرجا ودقيقا ، يتلخص في أمرين :

الاول : أن أفراد الجمهور سحبوا بعض ودائعهم من المصارف التجارية ، فتناقص فائض الاحتياطي النقدي ، تناقصا نسبيا كبيرا في ستة أشهر فقط ، اذ كان ٦٥٠ م.د.ل. في نهاية أبريل ١٩٧٠، وأصبح ١٧٠ م.د.ل. في نهاية أكتوبر ١٩٧٠ ، مع أنه كان يتزايد على مر السنين ، من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠ .

في نفس الوقت ، ظهرت حاجة بعض المصارف للسائل النقدي ، وزاد ذلك السائل عند مصارف أخرى ، فسمح المصرف المركزي للمصارف الاولى ، أن تقترض من الثانية ٩٧ .

ثانيا : وجد مصرف ليبيا أن الامر لم ينته بسحب بعض الودائع ، بل ان المودعين فضلوا اكتناز تلك المسحوبات ، فقل معدل دوران الودائع ، من ٢٦٦ خلال أبريل ١٩٦٩ ، الى ٩٩ خلال أكتوبر ١٩٧٠ .

وكان لا بد للمصرف المركزي ، أن يتخذ لهذا كله قرارا هاما ، وجاء ذلك القرار في أكتوبر ١٩٧٠ ، بتخفيض نسبة السيولة ، من ٢٥٪ الى ١٥٪ فقط ، مع أنها لم تنخفض عن ٢٥٪ ، منذ أول يوليو ١٩٦٦ . وكان هذا هو العلاج المتوقع ، الذي يجيء عادة مع انخفاض سعر المصرف ، ولكن مصرف ليبيا لم يتعرض لسعر المصرف ، لانه منخفض في اعتباره ، كما سبق أن ذكرنا .

خامسا : الاقناع الادبي :

وكان هذا أهم سلاح ، استطاع مصرف ليبيا أن يستخدمه ، وعلى الاخص بعد أن منحه قانون المصارف لسنة ١٩٦٣ ، سلطة الرقابة والاشراف ، وبعد أن أعطاه حق الاطلاع في أى وقت ، على دفاتر ومستندات وحسابات المصارف ، كى يتأكد

(٩٧) انظر محاضرة الاستاذ بربون الأنفة الذكر .

(٩٨) انظر هامش « رابعا : الاحتياطي النقدي » ص ٦٤ من هذا البحث .

من مراعاتها لتعاليمه ، وسيرها تبعا لسياسته الائتمانية ، وذلك عن طريق قسم التفتيش الذى أنشأه المصرف لهذا الغرض .

وفي الماضى ، كان مصرف ليبيا ، لا يجد أمامه من أسلحة يستعملها ، الا الاقتناع الادبى ، وكان المصرف لبقا وحذرا ودبلوماسيا الى أبعد حد ، كلما استعمل سلاحه الوحيد ، « التحايل الادبى » ، وكان أضعف الايمان وقتئذ سلاح ، أما اليوم ، فهو آخر سلاح يستعمله المصرف المركزى ، بعد أن زادت قوته ، وعظمت شوكته واعترفت المصارف بهيمنته واشرافه ، بعد تلييب المصارف ، وبعد تأمين حصصها الاجنبية ، وبعد أن أصبح مصرف ليبيا سيد الموقف ، يستطيع استعمال الخصم أو الاحتياطى النقدى ، ويستطيع ادخال اعادة الخصم ان شاء .

وسائل لمصرف ليبيا :

ويمكن لمصرف ليبيا - ما دمنا فى معرض الحديث عن الاسلحة النقدية - أن يستخدم بعض الوسائل التى ذكرناها ، مثل الوسائل الآتية :

(أ) تحديد كمية الائتمان :

فى وقت الاتجاه نحو التضخم ، يستطيع المصرف المركزى ، أن يطلب من المصارف التجارية ، أن تمنح عملاءها ٧٠٪ أو ٨٠٪ مثلا ، مما كانت تمنحه لهم ، أو أن يدفع المركزى ٦٠٪ أو ٧٠٪ من قيمة الاوراق التجارية ، المعاد خصمها لديه ، اذا بدأ فى عمليات اعادة الخصم ، وقد ذكرنا أن مصارف مركزية كثيرة ، استعملت هذا السلاح ، منها مصرف انجلترا ومصرف الرايخ الالمانى ومصرف فرنسا ، ومصارف بعض الدول الاشتراكية .

(ب) السوق المفتوحة :

اذا اقتنعت الحكومة باصدار سندات ليلية أو أذونات ، تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة ، بحيث لا تزيد قيمتها على ١٠٪ من مجموع

أصول قسم الاصدار^{٩٩} ، فان هذه السندات ، ستكون نواة لاقامة سوق مالية في البلاد .

نقول هذا ونحن نعلم تماما ، أن الحاجة لم تنشأ لدى الحكومة الليبية ، كي تقترض من أبناء الامة . ولكننا نعلم أيضا ونحن ننتهي من هذا البحث (أبريل ١٩٧٠) ، أن الحكومة أمرت بتحويل مرتبات موظفيها الى المصارف ، كي تخلق وعيا مصرفيا من جهة ، وكي تشجع الموظفين على الادخار من جهة أخرى . فلتكن السندات المصدرة - اذا أصدرت - سندات ادخار ، يستخدمها المصرف المركزي ، ضد الضغوط التضخمية أو الانكماشية .

واذا وافقت الحكومة الليبية على هذا الاقتراح ، فسيكون لسياسة السوق المفتوحة - سلاح - مزايا كثيرة منها :

- أولا : يشترك أبناء الامة مع الدولة في تمويل بعض المشروعات .
- ثانيا : اذا نشأت سوق نقدية ، فان الحكومة تعطى الشركات والافراد والمؤسسات ، فرصة استثمار الاموال الفائضة ، أو الاموال المستقطعة على شكل احتياطي للاستهلاك أو الاموال المكتنزة .
- ثالثا : سوق النقد هي الميزان الامثل لمعرفة أسعار الاسهم والسندات .
- رابعا : تشجيع المدخرين الذين يرغبون في الادخار لفترة قصيرة أو لفترة طويلة ، فقد رأينا كيف زاد عرض النقود زيادة ضخمة ، وكيف زاد الدخل الاهلي زيادة كبيرة ، ومع ذلك لم تزد الودائع لاجل الا بمقدار ١٤ وودائع التوفير بمقدار ١٥٤ فقط بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٨^{١٠٠} ، ومن عدد سكان ج.ع.ل. ٠٠٠ر٨٧٠ر١ نسمة « لا توجد الا نسبة ضئيلة تصل

(٩٩) أنظر ص ٢٧٦ - ٢٨٠ من كتابنا « النقود والمصارف » السابق الإشارة اليه ، وأنظر أيضا ص ٣٨ من بحثنا « فائض ميزان المدفوعات الالمانى ، مع الإشارة الى الفائض الليبى » السابق ذكره .

(١٠٠) أنظر ص ٢ - ٣ من تقرير البروفسور أ. كانيلوبولوس عن « دور النظام المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبى » ١ ربيع الثانى ١٣٩٠ هـ الموافق ٦ يونيو ١٩٧٠ م

الى ١٩٪ فقط ، لديهم العادة في التوفير بالمصارف » •

خامسا : أن المصرف المركزي يستطيع تقرير الوقت المناسب ، الذي يطبق فيه هذه السياسة ، ويستطيع تقرير حجم العمليات • وسياسة السوق المفتوحة ، تؤثر على حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية، فتستعمل كأداة من أدوات التوازن وإعادة الاستقرار

سادسا : لهذه السياسة مرونة كبيرة ، من حيث حجم العمليات التي يقوم بها المصرف المركزي ، ومن حيث وقت الانتهاء منها باليوم والساعة • ويمكنها أن تمتص الطلب الفائض ، وتقلل الضغوط التضخمية •

سابعا : لسياسة السوق المفتوحة ، فعالية ضخمة عند المصارف التجارية ، اذ تستمع بطريقة مباشرة ، الى صوت المصرف المركزي ، الذي يمكنه حينئذ ، أن يقرر ما يراه من تغيير في عرض النقود وفي سعر الفائدة •

(ج) احتياطي قانوني آخر :

وهذا يتوقف على استخدام السوق المفتوحة ، فتحفظ المصارف التجارية ، باحتياطي آخر لفترة التضخم ، على أى شكل من الاشكال ، مثل الاوراق الحكومية القصيرة الاجل • ولم تتوقف مزايا هذا السلاح ، على محاربته للتضخم ، وعلى مساعدته للمصرف المركزي ، لاستعمال سعر الخصم بفاعلية كبيرة ، بل برهنت فوق ذلك ، في الدول التي استعملته^{١١} ، على أنه أداة قوية في يد الحكومة أحيانا ، كلما أرادت أن تستعمل سياسة التمويل بالعجز •

(د) العمل المباشر :

وهذه الوسيلة تتضمن الزام المصرف المركزي ، لمصرف تجارى أو مؤسسة مالية ، باتباع سياسة معينة ، ولا نعتقد أن الظروف الحالية ، ستضطر مصرف ليبيا،

(١٠١) مثل بلجيكا وإيطاليا وفرنسا والمكسيك والهند ، والسويد والنرويج وهولندا والفلبين - أنظر بند رقم (٥) من هذا البحث ، ص ١٤ - ١٨ •

الى اتخاذ شيء من ذلك ، لان المصارف كلها مليية ، ولن يجد المصرف المركزى صعوبة منها فى تنفيذ سياسته .

١٤ - مصرف ليبيا والتسهيلات الائتمانية :

وصلت التسهيلات الائتمانية ، التى قدمتها المصارف التجارية للتجارة العامة (الجملة والتجزئة)^(١٢) ، الى ٣٥٤٪ فى نهاية مارس ١٩٦٨ ثم ٣٦٤٪ فى نهاية مارس ١٩٦٩ ثم ٤٣٢٪ فى نهاية مارس ١٩٧٠ . ويلي ذلك تمويل البناء الذى يتراوح بين ١١٪ الى ١٦٪ والصناعة حوالى ١٠٪ والزراعة حوالى ٢٪ الخ . وبذا تكون التجارة العامة قد حصلت على نصيب الاسد ، من التسهيلات الائتمانية كلها . وكان مصرف ليبيا قبل تلييب المصارف ، وقبل تأميم الحصص الاجنبية ، يأخذ على فروع المصارف الاجنبية ، انها كانت « تميل بطبيعة تكوينها ، الى تمويل خلاصة العمليات الآمنة المضمونة ، ذات الفترة القصيرة ، والاكثر استنداراً للربح ، مثل تمويل التجارة الخارجية »^(١٣) . وبعد قانون ١٩٦٣ ، اكتسب مصرف ليبيا حقوقاً جديدة ، وبأشر سلطات وحاول استخدام بعض الاسلحة ، وكان دائماً يوصى بتوزيع التسهيلات ، على الاغراض الائتمانية المختلفة ، حتى لا يقتصر معظمها على تمويل التجارة العامة .

واليوم ، تتعاون الحكومة مع المصرف المركزى ، ومع المصارف التجارية أيضاً بطبيعة الوضع القائم . فهل سيسمح للمصارف التجارية ، أن تشترك فى تمويل العمليات المنتجة ، العمليات الائتمانية ، عمليات للزراعة والسياحة والصناعة وغيرها ؟ ان السياسة الائتمانية لا تكون ناجحة موفقة ، الا اذا ساهمت فى دفع عجلة الجهاز الانتاجى كله .

واذا قيل ان فى ج.ع.ل. مصرفاً زراعياً ومصرفاً عقارياً ، وان الاموال المخصصة لهما ، فاضت كثيراً عن العمليات المطلوبة منهما . اذا قيل هذا فكيف نوفق بينه وبين الرغبة الملحة عند السلطات الليبية ، فى الاصلاح الزراعى والتصنيع؟

(١٢) انظر الجدول رقم (٥) من هذا البحث ، ص ٤٢ .

(١٣) انظر ص ٣٠٥ - ٣٠٦ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .

نسمع كل يوم عن مصنع من فرنسا للمبات المجوفة ، ومصنعين للالبان ، ومصنعا للاسمنت وغيرها ، فكيف نوفق بين السيولة الزائدة في المصرفين المذكورين ، وبين الاتجاهات الضخمة الكبيرة نحو التنمية ؟ • وإذا صح وجود سائل تقدي كبير في المصرفين ، فلا بد أن هناك خطأ ينتظر ويتطلب الاصلاح •

ولا يزال السؤال يلح علينا ، بعد أن كان مصرف ليبيا هو نفسه ، يلح به على المصارف الاجنبية ، لا زلنا نسأل ، هل سيسمح مصرف ليبيا لمصارف الودائع ، أن تغير نمط التسهيلات الائتمانية ، ذلك النمط الذي سارت عليه منذ انشائها ، هل سيفضل ألا تشغل المصارف التجارية ، الا في عمليات تجارية قصيرة الاجل ، كما كان الحال في بريطانيا قديما ، أم ستوظف المصارف أموالها في أغراض التنمية كلها ، كما هو حال المصارف في القارة الاوروبية ؟ وما دام الامر سينتهي بهذه المقارنة ، فلا بأس من أن نلقى بعض الضوء على ما حدث وما يحدث الآن في بريطانيا •

وما دامت الجمهورية العربية الليبية ، مقبلة على التنمية الاقتصادية ، فلا أقل من أن يشجع مصرف ليبيا ، المصارف التجارية ، على تخصيص جزء من أموالها ، للاقراض الاستثمارى الطويل الاجل •

ولنضرب مثلا بما حدث في بريطانيا في الماضي ، وما يحدث فيها الآن ، اذ لم يكن من عادة المصارف البريطانية ، أن تمد يد العون الى الصناعة ، وأن تقدم لها رأس المال ، حتى جاء الكساد الكبير ، ووجدت المصارف التجارية نفسها في مركز لا يغطيها عليه أحد ، فهي اذا لم تساعد الكثيرين من عملائها ، فلن يستطيعوا دفع قروضهم ويصبحون أمام افلاس محقق ، مما يهدد كيان المصارف نفسها • ولم يكن من المصلحة العامة ، أن تتخلى المصارف عن عملائها في وقت المحنة والشدة ، ولذا شجعت الحكومة مصرف انجلترا ، ثم عضدته في هذا أيضا ، المصارف التجارية ، فنزل الى الميدان ، وقدم المعونة الى حالات كثيرة مختارة ، عن طريق شركتين فرعيتين له وللمصارف التجارية معا • وقدمت المساعدات بشراء السندات التي تصدرها الشركات الصناعية ، التي اتفق على تعضيدها •

وفي عام ١٩٣١ ، أوصت « لجنة ماكميلان » في تقريرها عن الصناعة والتمويل ،
بضرورة وضع أسس للتعاون الوثيق ، بين المصارف التجارية والصناعة •

ومنذ عام ١٩٤٥ ، ساعد مصرف إنجلترا الصناعة في بريطانيا ، عن طريق شركتين
كبيرتين ، يملك المصرف غالبية أسهمهما •

وهكذا تغيرت التقاليد ، التي ظلت سائدة في بريطانيا عشرات السنين ، وتغيرت
نظرة المصرف المركزي بالذات الى الصناعة ، فساعدتها ولكن بطريقة غير مباشرة ،
أى أنه حل المشكلة بالطريقة الانجليزية ، طريقة « الحل الوسط »

To come to a Compromise

هذا حال مصرف إنجلترا ، ترى ماذا سيفعل مصرف ليبيا ؟

١٥ - الميزانية العامة :

ذكرنا فيما سبق ، أن « السياسة المالية ، تشير الى تغييرات في الانفاق
الحكومي ، وتغييرات في الإيرادات من الضرائب ، بقصد التخلص من الشفرة
التضخمية ، أو الشفرة الانكماشية » ١٠٤ وذكرنا أيضا ، أن للقطاع الحكومي أهمية
كبيرة ، في تأثيره على الاقتصاد ، حتى لو جاءت الميزانية متوازنة ، وان كانت
القاعدة العامة ، أن الميزانيات غير المتوازنة ، تؤثر على الدخل الاهلي والعمالة
والائتمان ، بدرجة أكبر من تأثير الميزانيات المتوازنة •

ويجدر بنا الآن أن نتساءل ، هل توجد في الميزانية الليبية ، بنود هامة ، يمكن
أن تؤثر على الاقتصاد ، وهل ظلت الميزانية متوازنة أم كان هناك تمويل بالعجز
أو بالفائض ؟

وللاجابة عن هذه الاسئلة ، نأخذ الجدول الآتي :

جدول رقم (١٨) ١٠٥

الايادات المقدرة والايادات الفعلية

بآلاف د.ل. (مقربة)

الفعلية				المقدرة		بنود الايرادات
٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	
٣٧٨	٢٦٢	٢٦٠	٢١٠	٣٨٣	٣٠٧	الجمارك ورسوم الانتاج
٣٥٣	٢٤١	٢٥٤	٢٠٤			رسوم الواردات
—	—	—	١٠٢			ضرائب ورخص ورسوم
١٧٥	١٢٠	٨٥	٧٢	٩٠	١٥٦	ضرائب مباشرة
٥٠	٣٨	٣٩	٣٠	٥٤	٤٩	احتكارات
٧٩١	٤٧٥	٥٣٢	٤٢٠	٧٠٢	٧٠٠	مجموع الايرادات العادية
٢٧٩٨	١٩١٠	٢٦٨٥	٨٣٦	٣٥٦٠	٢٧٥٠	عوائد النفط
—	—	—	—	—	—	ايرادات أخرى
٣٥٨٩	٢٤٩٥	٣٢١٧	١٢٥٦	٤٢٦٣	٣٩٢٨	المجموع الكلى للايرادات

ويتضح من هذا الجدول :

١ — أن نسبة أى بند من بنود الايرادات ، صغيرة جدا اذا قورنت ببند الايرادات من النفط ، أو بالمجموع الكلى للايرادات .

٢ — أن الجمارك ورسوم الواردات ، هما أهم البنود التى يمكن — بخلاف النفط — أن تؤثر على الميزانية ، ولكن هذا النوع من الايرادات ، هو ضرائب

(١٠٥) أنظر جدولى الايرادات ص ١٠٧ — ١٠٨ من تقرير مصرف ليبيا (١٩٧٠ / ٦٩) .

غير مباشرة ، تقع معظم أعبائها في الغالب على المستهلكين ، كما أن ليبيا في حاجة ماسة الى استيراد السلع من الخارج ، وليس من المصلحة زيادة الرسوم وبالتالي ارتفاع الأثمان .

٣ - أن الضرائب المباشرة ، لا زالت تحتل مكانة متواضعة في الميزانية ، وإذا أرادت الحكومة أن تستخدم - كالدول الغربية - الادوات المالية الاوتوماتيكية لاعادة التوازن Automatic Stabilizers فليس أمامها الا الجمارك والواردات والضرائب ، وحتى مع استعمال هذه البنود ، فسيكون التأثير ضعيفا ، لحاجة ليبيا للواردات كما ذكرنا . ولكن اذا وجدت الحكومة نفسها ، أمام تضخم مستمر ، فلا بأس من استعمال تلك الادوات .

٤ - اتضح لنا من استقرار أرقام الميزانيات الماضية ، (إيرادات ومصروفات) ، ان كان هناك عجز في الإيرادات قبل النفط ، بسبب زيادة النفقات المحلية ، وكانت تسد الثغرات بالمنح والمساعدات . أما فيما بعد النفط ، فقد وقفت الميزانية موقفا محايدا (٦٣ - ١٩٦٧) ، أى أنها لم تستحدث العجز أو الفائض ، اللهم الا في العامين الاخيرين من أعوام الخطة الماضية ، حيث زاد الاحتياطى بمبلغ ١٠ م.د.ل. في ٦٦ / ١٩٦٧ ، وكذلك بمبلغ ٢٠ م.د.ل. في ٦٧ / ١٩٦٨ ، وفيما عدا ذلك ، فقد كانت الميزانية متوازنة .

٥ - لا يبقى بعد ذلك الا النفقات ، وهذه نفقات عادية متكررة ، وأخرى للتنمية ، ويمكن للحكومة وقف ارتفاع الاثمان ، ان تقلل من النفقات المتكررة ، ولا يصح لها أن تنفق للتنمية طفرة ، أو نفقات فجائية ضخمة خوفا من التضخم . وفي رأينا أنه من واجب السلطات العامة ، تقليل الرسوم الجمركية الى أدنى

(١٠٦) جاء في هامش ص ١٠٦ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٦٨\١٩٦٩ «انفق الاحتياطى العام للدولة ومقداره ٢٠ مليون د.ل. (٦ كانت مخصصة للميزانية العامة و ١٤ مليون د.ل. لميزانية التنمية) على الدعم العربى ، بموجب المرسوم الصادر في ١٨ يونيو ١٩٦٧ ، وبذلك حولت مخصصاته الى بند مخصصات الدفاع القومى والدعم العربى » .

حد ممكن، لان الاستيراد أمر أساسى حيوى للجمهورية العربية الليبية حاليا ، وكلما زادت الرسوم الجمركية ، زادت أعباء المستهلك بارتفاع الائمان ، وليست الحكومة الليبية فى حاجة الى حصيلة الرسوم الجمركية ورسوم الواردات ، بقدر ما هى فى حاجة الى رفع مستوى معيشة أبنائها ، ولن يتأتى هذا فى الوضع الراهن (أى قبل التصنيع وتطوير الزراعة الخ) الا بتقليل أئمان الواردات لائمان ليبيا . ولو كانت الجمهورية العربية الليبية فقيرة فى الاموال أو العملات ، لكان لنا رأى آخر .

١٦ - التنسيق بين السياسات :

قلنا - فى بداية هذا البحث - ان للسياسة الاقتصادية ، أسلحة متعددة ، منها السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة تجارية . . الخ ١٧ ، والمسألة الرئيسية التى تتطلبها الاستقرار المالى ، هو التطور السريع والتكامل التام ، فى السياسات النقدية والمالية والتجارية والائتمانية وغيرها ، فلا يصح أن توضع سياسة نقدية مثلا ، للحد من الاتجاهات التضخمية ، ثم تأتى سياسة مالية أو تجارية ، لمساعدة التضخم ، فمثلا « باغت تكلفة الزيت المستورد عند المصرف الزراعى ٢٢٠ ديناراً للطن الواحد ، فى السنة المالية ٦٩ / ١٩٧٠ ، وباعه لتجار التجزئة بسعر ٢٧٠ ديناراً، أى بربح قدره ٥٠ ديناراً للطن ، ينتهى بربح يقدر مثلاً بـ ٥٠ ديناراً أخرى للطن لتاجر التجزئة من المستهلك . وأهمية هذا الامر ، أن الجمهورية الليبية تعمل على كبح جماح التضخم ، بالحد من الاسعار ومراقبتها ، فلا يصح اذن أن تتجه سياسة مصرفية ، الا نحو هذا الهدف .

وعلى كل حال ، فليست الحكومة الليبية هى وحدها ، التى تعاني من ضرورة التنسيق بين السياسات ، بل ان الولايات المتحدة نفسها تعاني من ذلك أيضا ، ففي يناير ١٩٧٠ ، ذكر رئيس الولايات المتحدة ، أن حكومته حققت فائضا فى الميزانية ، قدره ١١ بليون دولار ، لمحاربة ارتفاع الاسعار والحد من الاتجاهات التضخمية ، وأن « المسألة الآن فى يد مجلس المصارف الاحتياطية الاتحادية ، أن يخفف سياسته

(١٧) انظر البند رقم (١) من هذا البحث .

النقدية الشديدة to relax its tight monetary policy^{١٠٨} ومعنى هذا ، أن من الواجب أن يحدث التنسيق ، لصالح الاقتصاد القومي ، بحيث اذا تشددت الحكومة وحقت فائضا في الميزانية ، فمن المهم أن يقلل ويخفف المصرف المركزي ، من صرامة سياسته النقدية .

ومن الاهمية بمكان ، ألا يعاني الاقتصاد الليبي ، من تضخم نفقات السلع المستوردة ، ومن زيادة القدرة على الاستيراد . وهذه حالة تشبه الى حد ما ، الامور التي يعاني منها الاقتصاد البريطاني في الوقت الحالي ، وهي أمور اقتصادية متناقضة^{١٠٩} ، حيث زادت أجور العمال بمقدار ١٤٪ عن العام السابق، دون أن يزيد الانتاج ، وارتفعت الائتمان عن العام السابق ، بمقدار ٨٥٪ ، بينما زادت البطالة بين الرجال ، حتى وصلت معدلات شديد الارتفاع - لبلد صناعي متحضر - وصل الى ٥٤٪ ، وقد يصل الى ٦٪ في الشتاء المقبل ، اذا استمرت الحالة على ما هي عليه .

واذا بوزير الخزانة يعلن في يوم الميزانية (٦ أبريل ١٩٧١) أو في خطاب الميزانية ، أن ثلاثة أمور هددت الاقتصاد البريطاني وهي :

(أ) أسوأ تضخم من النفقات cost inflation عرفته بريطانيا (وهذا الذي يسميه علماء الاقتصاد cost-push inflation) .

(ب) أسوأ بطالة منذ الحرب الثانية ، وأسوأ ارتداد أو رجوع recession منذ الحرب أيضا في الاستثمار .

(ج) المتاعب المحتملة من زيادة الطلب الداخلي ، وما قد يؤدي اليه من زيادة نسبية أكبر في الواردات .

وقد قرر وزير الخزانة ، أن يعالج البطالة والاستثمار ، تاركا الامرين الاول والثالث ، ويتلخص علاجه فيما يلي :

(١٠٨) أنظر Sunday Times (Business News) عدد أول فبراير ١٩٧٠ ص ٢٥

(١٠٩) أنظر The Economist عدد ٢٧ مارس ١٩٧١ ص ١١ - ١٣ ثم عدد ٣ أبريل ١٩٧١ (ص ٣ - ٩) ثم ١٣ - ١٥

أولاً : زيادة الناتج الاهلى الاجمالى بمقدار ١٪ (أى زيادة قدرها ٥٠ مليون جنيه فى السنة) بتخفيض معدلات الضرائب بمقدار ٥٤٦ مليون جنيه فى السنة .

ثانياً : اتباع سياسة نقدية سهلة ، وسياسة مالية مخففة ، كى يصل معدل النمو فى الناتج القومى الاجمالى الى ٣١٪ بدلا من ٢٪ .

ثالثاً : تخفيض سعر البنك بمقدار ١٪ ودون أن يستعمل البنك حدودا أو عراقيل للائتمان .

وقد كتب الاقتصاديون البريطانيون فى الحال ، أن ضعف الميزانية يأتى من عدم وجود سياسة بها ، لايقاف التضخم من النفقات ، كما أنها لم تحم ميزان المدفوعات من أحداث المستقبل .

وهكذا يعترف الانجليز أنفسهم ، بأن آخر ميزانية لهم ، وضعت بغير سياسة !! .

وفى حالة الجمهورية العربية الليبية ، نجد أن ميزان المدفوعات فى صالحها ، ولكن لم تكن هناك سياسة نقدية ، ونستدل على ذلك لو نظرنا الى سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٣ - ١٩٦٧) نجد انه لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم ، ولا سياسة مالية محددة ومرسومة . ولا يمكن لخطة التنمية أن تسير سيرا مستقيما أو تحقق أهدافها ، دون وضع هاتين السياستين .

فى الخطة القديمة مثلا ، لم يكن التمويل مكملا للخطة ، لانها لم تكن خطة شاملة ، لم تكن برنامجا للتنمية يضم بين طياته ، القطاع العام والقطاع الخاص ، بل كانت مجموعة مفيدة من مشروعات الانماء الاقتصادى ، خصصت لها أموال تصرف عليها . وما احتاجت الخطة الاولى الى أموال تؤخذ من أصحاب الدخول ، كى تستثمر فى المشروعات ، لان إيرادات النفط أغنت الحكومة عن مثل هذا التفكير ، مع ما للمال المأخوذ من أصحاب الدخول الكبيرة ، من آثار اقتصادية هامة ، نذكر منها :

- أولاً : الحد من الاتجاهات التضخمية ، التي تظهر كنتيجة للتنمية ١٠ .
- ثانياً : كى تصل الاموال المخصصة للخطة الثانية الى أهدافها تماما ، يرى البعض ضرورة التحكم ومراقبة الاسعار ، ويوصى بفرض رقابة فعلية مباشرة من قبل الدولة على الاسعار • ومع أن الرقابة على الاسعار مسألة هامة الا أن زيادة المعروض من السلع والخدمات في نفس الوقت ، يخدم الرقابة لعدة أسباب :
- (أ) استحالة التطبيق الشامل لكثرة المشاكل ، مثل تجنيد عدد كبير من المفتشين ، ثم التحايل ازاء ملايين من عمليات البيع •
- (ب) قيام السوق السوداء ، لان المستهلكين يفضلون دفع الاسعار المرتفعة ، دون أن يحرموا من السلعة •
- (ج) يتحول المستهلكون الى شراء سلع أخرى ، لم تفرض عليها الرقابة ، لان المسألة الاصلية الواجب علاجها ، هى زيادة القوة الشرائية •
- (د) نجحت رقابة الاسعار أثناء الحروب فقط ، لان الشعوب تتكتل بطريقة وطنية قومية خلف حكوماتها ، ومع ذلك لم يخل الامر من انتهازين وأغنياء الحرب •
- (هـ) تحديد ايجارات المساكن لسهولتها في التنفيذ ، وقد أخذت الثورة الليبية بذلك فعلا ، فأصدرت في نوفمبر ١٩٦٩ ، القانون الخاص

(١١٠) وفي هذا يقول الدكتور راعول فارلى « ... وليس في ليبيا الان مثل تلك الضغوط التضخمية الشديدة ، التي تكابدها دول كثيرة في أمريكا اللاتينية في هذه الايام . فواقع الامر أن اضطراب ارتفاع الاسعار في ليبيا ، انما هو نتيجة طبيعية في هذه المرحلة ، وان علينا أن نوضح هذا للشعب بكل صراحة ، لا بل ان ارتفاع الاسعار هو في الحقيقة منشط لازم للاستثمار والاجتهاد ، وهذا ايضا يجب أن نقبله ونسلم به . فالاسعار المرتفعة انما تصبح ضارة للاوساط التجارية والعمال وجميع المصالح الاخرى ، عندما تتجاوز حدودا معينة ، ولم يثبت أحد حتى الآن ، أن الاسعار في ليبيا قد وصلت تلك الحدود » .

أنظر ص ٢ من « تعليق على ما يسمى بمشكلة التضخم في ليبيا » للدكتور راعول فارلى كبير الخبراء الاقتصاديين ، وخبر مجلس المساعدة الفنية ، التابع للامم المتحدة - الترجمة العربية في ١٤/٨/١٩٦٤

بتخفيض الايجارات السكنية • ومع ذلك يحسن أن ننوه بضرورة تشجيع القطاع الخاص لبناء المساكن ، حتى لا يقل عرضها فى المستقبل ، فتنشأ لها سوق سوداء ، تتخذ أشكالا وأنواعا متعددة •

ثالثا : من الاهمية بمكان ، أن نستطيع - عن طريق السياسة المالية - التحكم فى الدخول عن طريق الضرائب ، وخصوصا على الارباح غير المنتظرة ، الارباح الهابطة من السماء ، والتي تدخل جيوب الافراد ، أثناء تنفيذ مشروعات التنمية ، كى نحسن توزيع ما يطرأ على الدخول من تغييرات^{١١١} • وفى هذا المجال يحتاج القانون الى صياغة دقيقة وادارة حاذقة ، تخدم الاهداف المتوخاه دون خنق النشاط الاقتصادى •

رابعا : الاستزادة من التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والوصول الى عدالة فى توزيع الثروة •

خامسا: العمل على تكوين المنشآت المالية ، مثل سوق الاوراق المالية ، وسوق للخصم ان أمكن ، ومصارف للادخار ، وغير ذلك من المؤسسات ، التى ترقى بالمنابع المالية ، وتنمى الهيكل العام للاقتصاد القومى ، وتحول المدخرات الخاصة الى استثمارات منتجة ، تقلل من الاستيراد •

سادسا: يجب العمل على تنسيق السياسات الحالية ، حتى لا تتعارض مع بعضها البعض عند التنفيذ • وللتدليل على ضرورة ذلك ، نجد مصرف ليبيا يضع ويشرف على السياسة النقدية ، بينما يوكل جزءا من السياسة التجارية الى وزارة الخزانة ، مثل تنظيم الرسوم على الواردات ، وجزء آخر الى وزارة الاقتصاد ، مثل الاشراف على التنظيم العدى للمصادر والواردات •

سابعا : من أول فبراير ١٩٦٨ ، أدخلت تعديلات جوهرية على التعريف الجمركية يمكن وضعها فى مجموعات ثلاث :

(١١١) مثال ذلك ، لو أنشئ فى بنغازى طريق دائرى ، وباع أصحاب الاراضى الواقعة حوله ، المتر المربع من الارض بمبلغ ٢٥ ديناراً بدلا من ٢ دينار •

١ - انخفضت الرسوم الجمركية على أنواع كثيرة من المواد الخام الى النصف ، لتكون من ٥ - ١٠٪ ، مع الغائها كلية في بعض الحالات

٢ - زادت الرسوم الجمركية بمقدار من ٣٣٣٪ الى ١٠٠٪ على بعض السلع الغذائية ، مثل الخبز والبسكويت والعصير والخمور

٣ - ارتفعت الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكمالية ، وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة ، ولكن بدرجات مختلفة ، فمثلا زادت الرسوم على الغراء من ٣٣٣٪ الى ٦٠٪ ، والمجوهرات من ٢٥٪ الى ٣٠٪ ، والراديو من ١٠٪ الى ٢٠٪ ، والسيارات من ١٥ - ٤٠٪ الى ٢٠ - ٥٠٪ .

وقد كان الغرض من المجموعة الثانية ، غرضا حمائيا ، أما المجموعة الثالثة ، فقد كان الغرض منها ايراديا .

ولا تزال هناك علامات استنفهام كثيرة ، حول ما سيعود من فوائد على الاقتصاد القومى ، بعد هذا التعديل ، خصوصا بالنسبة الى المجموعتين الاخيرتين (ثانيا وثالثا) ، وهل زادت مرونة الطلب عليهما أم قلت ، بعد أن زادت الدخول ، وهل جنت الدولة ايرادا أكبر من المجموعة الثانية ، أم تناقص الطلب لارتفاع الثمن ، فانخفضت الايرادات .

ربما كانت التعديلات المالية الآتية الذكر ، مسائل هامة ، ولكن لا بد من دراسة نتائجها الاقتصادية ، دراسة مستفيضة ، بالرد على ما وضعنا من أسئلة ، وما يمكن أن يوضع من أسئلة أخرى .

لهذا كله ، نقترح على الحكومة ، تكوين لجنة على أعلا مستوى ، من كبار الفنيين المتخصصين ، لتنسيق السياسات المختلفة .

ثامنا : الاتفاق الحكومى والسلع المحلية :

أما عن الاتفاق الحكومى ، فمن الواجب مراعاة الاقتصاد التام ، كلما أنفقت الحكومة أموالا ، سواء كان الاتفاق للتنمية أو كان اتفاقا عاديا . ولا نغنى

بالاقتصاد في النفقات ، البخل والتقتير ، بل نعني جهودا أكبر بنفس المكافآت النقدية ، ممن كانوا يخلون على الدولة بجهودهم ، ونعني أموالا زائدة تعطى ، للعدد القليل الذى يبذل جهودا اضافية ، فوق الجهود الانسانية المحتملة . والمهم أن « تقليل النفقات العامة بمبلغ ما ، يميل الى تحقيق آثار أكثر تقييدا ، عما تحققه زيادة الضريبة بنفس المبلغ »^{١١٢} .

فللحكومة أن تنفق على التنمية وعلى التشييد والبناء ، ولكن فى حدود الطاقة الموجودة ، وللحكومة أن تنفق على الخدمات والادارة ، ولكنها يجب أن تطلب كفاية انتاجية أعلا . وعلى الحكومة أن تقلل الفقدان أو الخسارة أو التلف ، وأن تقتصد فى توظيف العمال ، حتى لا يكون فائض منهم بلا عمل ، وأن تشتري مشترياتها من أرخص الاسواق .

وفىما يختص بالسلع المحلية ، فقد حدثت ضغوط تضخمية فى الماضى^{١١٣} ، من زيادة نفقات الحكومة وشركات البترول ، فانبعثت روح جديدة فى القطاع الخاص ، أحدثت ضغطا ثالثا . ولو توقف الامر عند السلع المستوردة ، لعلجت بزيادة المستورد منها ، كى لا ترتفع أسعارها ، ولكن الامر يتعدى ذلك الى السلع المحلية ، التى يتصلب عرضها أحيانا كثيرة ، ويكاد يصل الى الحد النهائى للعرض غير المرن ، فلا يستطيع التشكل سريعا ، بالشكل الذى يتخذه الطلب ، والنتيجة ، أن ترتفع الاثمان وتتجدد الضغوط . ومن أسباب ذلك ، وجود المنافسة غير الكاملة ، أى نقص المعلومات عند البائع وعند المشتري ، وصعوبة انتقال عوامل الانتاج ، وقلة المخزون أحيانا . كما أن الواردات - حتى اذا زادت وكانت سلعاً كاملة الصنع - تحتاج فى نقلها الى أيد عاملة ، وفى تخزينها الى مخازن ، فتعمل على زيادة نفقات النشاط الاقتصادى ، وهى كلما انتقلت من المستورد الى بائع الجملة الى بائع القطاعى ، تزداد نفقاتها وبالتالي أسعارها . لذلك نقترح :

(١١٢) أنظر ص ١٠٨ من كتاب The Public Finances

للبروفسور J. M. Buchanan طبعة ١٩٦٥

(١١٣) زاد مستوى الرقم القياسى لنفقة المعيشة ، بنسبة ١٠٠٪ خلال عام ١٩٦٩ ،

مقابل انخفاض بسيط بلغ ٢٪ خلال عام ١٩٦٨ (١٠٠ = ١٩٦٤)

أنظر ص ٧ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٦٩/١٩٧٠

(أ) أن تعمل الحكومة على زيادة بواعث الانتاج ، فتزيد من عرض السلع ومن الدخول الحقيقية ومعدلات الاستهلاك ويجب أن يستمر تزايد بواعث الانتاج ، حتى لا يزد الطلب ، ونواجه بالتضخم الناجم من زيادة الطلب • Demand-pull inflation

(ب) أن تدرس الحكومة أو يدرس الباحثون ، دراسة تحليلية لارباح مؤسسات الجملة والقطاعي ، من حيث ثمن السلعة الاصلى ، نفقاتها ، ثمن بيعها ، مجمل الربح وغير ذلك لمعرفة :

- ١ - هل ترتفع نفقات الحصول على السلع •
- ٢ - هل تزيد النفقات الادارية •
- ٣ - هل ينتهز أرباب الاعمال الفرص للربح الفاحش •
- ٤ - هل زادت القوة الشرائية ، حتى بعد ارتفاع الائمان •

(ج) أن توفر الحكومة للباحثين :

- ١ - احصائيات كاملة عن الاسعار ، منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن •
- ٢ - احصائيات كاملة عن السلع والخدمات •
- ٣ - الكميات المعروضة في كل قطاع من قطاعات الاسواق •
- ٤ - أسعار الجملة والقطاعي •
- ٥ - أرقاماً صحيحة عن الدخل الاهلى والنتاج القومى الاجمالى •
- ٦ - نفقات المعيشة فى ج.ع.ل كلها •

واذا كانت موجة التضخم النقدي لا زالت مستمرة في ليبيا ، « وان كانت بدرجة أقل خلال عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ، من العام السابق » ، الا أن هدفنا من الارقام والاحصائيات المقترحة ، ليس فقط للحد من الاتجاهات التضخمية ، بل لكل الدراسات المستقبلية ، لا يستطيع رجل الاقتصاد ، أن يطبق نظرياته على حقائق الواقع ، الا اذا كانت لديه الاجهزة والعدد والآلات •

١٧ - الغطاء الذهبي :

يتكون غطاء أوراق البنكنوت ، التي يصدرها مصرف ليبيا ، من ٢٥٪ ذهب ، ١٠٪ سندات الحكومة الليبية ، ٦٥٪ سندات مالية وأذونات تصدرها حكومات أجنبية^{١١٤} . وقد تمشى المصرف المركزي ، مع مقتضيات القانون ، منذ عام ١٩٦٣ حتى اليوم .

ولنا اقتراحات بشأن الغطاء :

الاول : خاص بالسندات الحكومية الليبية (١٠٪) ، وقد تحدثنا عنها فيما سبق^{١١٥} ، وذكرنا أن الحكومة لو أصدرت تلك السندات (ولو على شكل سندات ادخار) ، لوضعت نواة سوق النقد في ليبيا .

الثاني : خاص بزيادة الغطاء الذهبي ، الى ٣٥٪ .
ونحن نقترح هذا الاقتراح الثاني ، مع علمنا بالامور الآتية :

(أ) أن مركز الغطاء الليبي أمر تحسده عليه مصارف مركزية كثيرة ، اذ تتمنى أن تصل الى ٢٥٪ من الغطاء ذهباً .

(ب) أننا لسنا من عبدة الذهب ، وأنا نعلم ونعلم الطلاب ، أن المسألة الآن مسألة زيادة الانتاج ، وزيادة الدخل ، وتوازن أو فائض ميزان المدفوعات ، أى أن المسألة لا تقاس بالذهب ، بقدر قياسها بقوة الاقتصاد الاهلى .

(ج) أن زيادة نسبة الغطاء الذهبي الى ٣٥٪ ، سيقلل ما تحصل عليه الحكومة الليبية ، من فوائد السندات الاجنبية ، المستخدمة حالياً بنسبة ٧٥٪ .

ومع هذا كله ، فإن لرفع نسبة الغطاء الذهبي الى ٣٥٪ - فى رأينا وفى مركز ليبيا بالذات - المزايا الآتية :

(١١٤) أنظر المادة (٣١) من قانون المصارف رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ ، ص ٢٧٢ - ٢٨٠ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .
(١١٥) أنظر ص ٦٩ - ٧١ من هذا البحث .

- (أ) كل دول العالم تغطي عملتها بجزء من الذهب ، ولو أمكنها لرفعت النسبة
- (ب) كان معظم الغطاء بالعملة الاسترلينية ، أى بسندات الحكومة البريطانية ، فلما انخفضت قيمة الاسترليني في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ ، بمقدار ١٤.٣٪/ قلت القيمة الرأسمالية للغطاء بنفس النسبة ، أى أن الغطاء الاسترليني للبنكنوت الليبي ، انخفض في قيمته بمقدار ١٤.٣٪/ دفعة واحدة ١١٦.
- (ج) ربما قيل ان ليبيا نوعت في غطاءها ، فاستبدلت بعض السندات البريطانية ، بسندات حكومات أخرى • ونحن نوافق على عدم زيادة نسبة الغطاء الذهبي ، اذا ضمن لنا المعارضون ، أن السندات البريطانية أو غيرها ، لن تنخفض قيمتها • والمهم أن الفائدة السنوية ، لا تغنى عن الخسارة الرأسمالية كل بضعة أعوام •
- (د) نحن ننظر الى هذا الموضوع ، نظرة بعيدة المدى ، فقد يحدث (ولا قدر الله) أن تدخل ليبيا حربا ، فتجد السند أو جزءا منه فى الذهب • والله وحده يعلم ، أحداث القرن العشرين ، وما قد تؤدي اليه • ومن جهة أخرى ، فقد تختلف ليبيا مع شركات النفط ، أو قد يقل الناتج فى بعض الاعوام (ولا قدر الله) ، فتجد الحكومة قوة ذهبية ، ويمكنها فى هذه الحالة ، أن تبيع جزءا من الذهب ، وأن تعود الى نسبة ٢٥٪/ ، وكأننا نريد فقط ، أن تحتاط ليبيا العزيزة ، لعوائل الدهر (هـ) وأهم من هذا كله ، انه قد يحدث سوء تفاهم أو حرب أو ما شابه • بين ليبيا وبين الدولة أو الدول صاحبة الغطاء ، وتصادر الاخيرة غطاء البنكنوت الليبي •

(و) ان الدول لا تلجأ الى تخفيض قيمة عملتها ، الا حينما ينخفض مقدار الغطاء الذهبى ، فبريطانيا لم تخفض قيمة الجنيه الاسترليني ، الا لان

(١١٦) كانت امارات الخليج تملك ٤٧٨ م. جنيه استرليني ، من الارصدة الاسترلينية المؤلفة من عائدات النفط . « فاذا افترضنا أن كل الدول العربية (بما فيها السعودية والكويت) ، كانت تملك ٢٠٠٠ م. جنيه استرليني ، فمعنى ذلك أن قيمتها الرأسمالية انخفضت بمقدار ٢٨٦ م. ج. استرليني » انظر عن رقم امارات الخليج « تأثير قيمة النقد البريطانى وتأثيره فى الاقتصاد الليبي » للاستاذ الدكتور هاشم حيدر ص ٤١ عام ١٩٦٨

غطاءه أصبح ١٩٤٨ جرام لكل جنيه ، ولم تخفض ليبيا قيمة الجنيه الليبي ، مع أنها كانت في المنطقة الاسترلينية ، وكان الغطاء كله تقريبا بالاسترليني ، والسبب في عدم تخفيض قيمة الجنيه الليبي ، أن غطاءه ظل ٢٤٨٨٢٨ جرام لكل جنيه .

(ز) فلتترك العوامل والمؤثرات السيكلوجية ، مع أنها هامة جدا فسي موضوع الذهب ، ولنذكر أن صندوق النقد الدولي يشترط على الدول المشتركة فيه ، شرطا أساسيا هاما ، وهو أن يدفع العضو ٢٥٪ من حصته بالذهب ، أو - إذا أراد - ١٠٪ مما يمتلك من ذهب رسميا . هذا الجهاز الدولي ، الذي أنشئ لمساعدة أعضائه ولانماء التجارة الخارجية ، يشترط أول ما يشترط على العضو ، أن يدفع ٢٥٪ من حصته بالذهب ، تقديرا منه للذهب .

(ح) أن الذهب رخيص جدا الآن ، فقد ارتفعت الاوقية الى ٤٨ دولار منذ عام ، ولا يزيد ثمنها الآن عن ٣٨٩٥ دولار ١١٧ ، والذهب هو العملة الدولية المقبولة لدى كل الدول ، وفي كل الاوقات .

(ط) وإذا لم يكن للذهب أهمية كبرى ، فلماذا سعت دول غرب أوروبا ، الى زيادة احتياطيها منه ؟

وإذا قيل ان ليبيا اذا اشترته الآن بالسعر المنخفض ، فان صندوق النقد الدولي ، يحتتم عليها أن تبيعه - اذا باعتها - بنفس السعر . ويقول أصحاب هذا الرأي في نفس الوقت ، ان صندوق النقد الدولي ، يأخذ على مصرف ليبيا دائما (أى كل عامين) ، أن يتجر بالذهب . وكأن مصرف ليبيا يستطيع أن يجد مخرجا اذا أراد ، كما يجد مخرجا في الاتجار بالذهب .

هذا رأينا ، ما ذكرناه حبا في الاصفر الرنان ، ولكن حماية لمستقبل ليبيا ، ودعما لمركزها الاقتصادي في المستقبل ، اذا فرضت عليها حرب ، أو حلت بها سنة من السنين العجاف ولا قدر الله .

(١١٧) أنظر Sunday Times عدد ١٨ أبريل ١٩٧١ . ملاحظة : في ١٩٧٢/٢/٩ - عند طبع هذا البحث - وصل ثمن أوقية الذهب الى ٤٨١٥ دولارا . أنظر Financial Times لنفس التاريخ المذكور .

١٨ - مراقبة النقد :

وهذه توجد في معظم البلاد النامية ، ولها أغراض منها :

- ١ - المحافظة على العملات الاجنبية ، لاستثمارها في خطة التنمية .
- ٢ - عدم السماح للاجانب ، بتهريب أموالهم .
- ٣ - عدم السماح للمواطنين ، بتهريب أموالهم .
- ٤ - تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدفع الخ .
- ٥ - تنفيذ القرارات الحكومية ، الخاصة بالاتجار مع بعض البلدان أو الاستيراد من بعض الدول . الخ .

وفي رأينا ، أن ليبيا لا تجنى فوائد كثيرة من مراقبة النقد ، ان لم تكن هناك مضار تلحق بها ، ولذا نقترح أن تفكر الحكومة ومصرف ليبيا في المستقبل ، في إلغاء مراقبة النقد بطريقة تدريجية ، للأسباب الآتية :

- ١ - أن معظم الدخل في ليبيا من النفط ، وهو في يد الحكومة ، وأرصدهه الاجنبية تتصرف فيها الحكومة بمعرفتها .
- ٢ - يستبعد جدا أن يحاول بعض الليبيين تهريب أموالهم ، وحتى لو حدث ذلك فستكون قلة لا يؤبه بها أو بأموالها ، بعد أن اتخذت الحكومة موقفا ، فيما يختص بمن هاجروا أو من اغتبنوا بطرق غير شرعية .
- ٣ - الحكومة تسمح للاجانب بتحويل ٦٠٪ من مرتباتهم ، ولا يوجد الآن أجانب كثيرون من ذوى الثروات الطائلة في ليبيا .
- ٤ - أن ليبيا ليست في حاجة الى نقد أجنبي ، مثل حاجة البلاد النامية الاخرى ، لتوفر الذهب والنقد الاجنبي لديها والله الحمد . ويكفى أن نذكر ، أن لها ١٧١٢ مليون دولار من الذهب والعملات الاجنبية كاحتياطي ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٩) ١١٨
يناير ١٩٧١

ميزان المدفوعات			دخل الفرد بالدولارات	تقديرات الناتج الاھلى الاجمالى بملايين الدولارات	البلد
كم شهرا يغطى الاحتياطى قيمة الواردات	نسبة التغير في ١٢ شهر الماضية	الاحتياطى من الذهب والعملات الاجنبية بملايين الدولارات			
٣٢٦	+ ٧٧٪	١٧١٢	١٦٩٥	٣٢٨٧	ليبيا
٢٧	+ ٢٤٪	١٤١	٢٠٢	٣٠٤٠	مراكش (١٩٦٠)
٢٨	+ ٦٩٪	٦٤	٢٣٩	١٢١١	تونس
٢٧	— ٣٣٪	١٦٥	١٩٠	٦٣٠٠	مصر
٣٢	+ ١٣٪	٩٦٦	٨٧٥	١٧٥٦٠	جنوب أفريقيا

٥ - يتضح من الجدول السابق ، أن ليبيا تمتلك أكبر قدر من الذهب

والعملات الاجنبية في أفريقيا ، فهي ليست في حاجة الى جهاز كبير من

الموظفين لمراقبة النقد في كل مدينة كبيرة ، واستنفاد أوقاتهم وأوقات

العملاء ، لتحويل مئات أو آلاف من الجنيهات .

ويلاحظ أن احتياطى ج.ع.ل. من الذهب والعملات الاجنبية ، يكفى لسد

احتياجاتها من الواردات ، لمدة ٣٢٦ شهرا ، كما هو موضح في الجدول السابق ،

مع أن احتياطيات بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا والمملكة المتحدة

وأمریکا ، تكفى سد وارداتها لمدة تتراوح بين ٣ - ٥ شهور فقط ١١٩ .

وفوق ذلك ، لقد استردت ليبيا ٧٦٠ مليون دولار ، من شركات النفط فى

أكتوبر ١٩٧٠ ١٢٠ .

(١١٨) أنظر World Finance, a Chase Manhattan bi-weekly service for corporate customers and correspondent Banks, March 28th., 1971.

(١١٩) أنظر ص ١٥ من تقرير البروفسور كانيلوبولوس الأنف الذكر .

(١٢٠) صرح بذلك الرائد عبد السلام جلود ، نائب رئيس الوزراء لقطاع الانتاج لجريدة

الثورة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٧٠ ، وأنظر أيضا التقرير الشهرى العربى من مجلة

البتروال ، العدد الثانى أكتوبر ١٩٧٠ ، حيث تضع الرقم ٨٠٠ مليون دولار .

- وبعد الاتفاق الاخير في أبريل ١٩٧١ ، ستتحقق زيادة سنوية في دخل الحكومة ، قدرها ٢٢٠ مليون دينار ليبي ، بالإضافة الى ما سبق ١٣١ .
- ٦ - وإذا ليست ليبيا في حاجة الى مراقبة للنقد ، ليست في حاجة الى الطواير الطويلة والروتين العقيم وضياح الوقت للموظفين والعملاء .
- ٧ - لا يصح أن تقارن مركز ليبيا ، بمركز بلاد نامية كثيرة ، يزيد عدد سكانها وتندر عندها العملات الاجنبية .
- ٨ - لو ألغت ليبيا مراقبة النقد ، وأصبحت سوقا حرة مثل لبنان وسويسرا وألمانيا ، لحصلت في الحال على أمرين :
- (أ) ارتفاع قيمة الجنيه الليبي .
- (ب) زيادة الدخول من العملات الاجنبية ، التي ترد الى ليبيا ، وليس من الضروري أن تستثمر فيها ، بل تستثمر في الخارج ، وتحصل ليبيا على حصيلتها .
- ٩ - كان ميزان المدفوعات الليبي ، ولا يزال في صالحها كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٠) ١٢٢

مليون د.ل.

السنة	الفائض	السنة	الفائض	السنة	الفائض
١٩٦١	٢٠	١٩٧٨	٦٤	٦٧	١٤٣
٦٢	١٠	٢٧٢	٦٥	١٢٣	٥٣٩
٦٣	٩٧	٣٢٤	٦٦	٦٩	١٣٦٤

- (١٢١) أنظر جريدة الثورة بتاريخ ٤ أبريل ١٩٧١ حيث ذكرت « ان الاخ الرائد عبد السلام جلود ، أعلن ذلك الرقم ، بعد اتمام الاتفاق مع شركات النفط » .
- (١٢٢) أنظر الملاحق « لميزان المدفوعات الليبي » ص ١٩ - ٢٦ ، مصرف ليبيا ، اعداد ادارة البحوث الاقتصادية عن ميزان المدفوعات الليبي لسنة ١٩٦٩ (يوليو ١٩٧٠) وانظر ص ١٣٣ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٧٠/٦٩
- (١٢٣) بلغ فائض الميزان التجاري ، خلال التسعة شهور الاولى من عام ١٩٦٩ ، مبلغ ٤٨٠ مليون د.ل. - أنظر جريدة الحقيقة عدد ١٨ مايو ١٩٧١

(١٢٧) أنظر تقرير مصرف ليبيا ٦٩/ ١٩٧٠ الانف الذكر ص ٤٤

الحرّة اللبببة ، المضمونة باقتصاد يستند الى احتياطى ضخم ، كما سبق أن أشرنا •

والحبقة أن المشكلة الكبرى ، التى تواجه الجمهورية العربية اللبببة ، هى البحث عن أحسن الطرق وخير الوسائل ، لاستثمار الجزء الأكبر من الاموال الاحتياطية ، التى توفرت للجمهورية اللبببة ، بخلاف الطرق القديمة الكلاسيكية ، وهى الاستثمار فى سندات أو أذونات الحكومات الاجنبية •

ومهما يكن من أمر ، فان هذه المسائل قابلة للجدل والنقاش ، ومن الصعب أن يهتدى الانسان وحده ، الى السياسة النقدية المثلى ، لاية دولة من الدول ، وليس أدل على ذلك ، مما حدث بين أستاذين كبيرين للاقتصاد فى جامعة لندن ، وفى مناظرة صحفية بينهما عن الموقف الاقتصادى فى بريطانيا ، فى مارس ١٩٧١ ، اذ قال أحدهم وهو البروفسور بيش Paish « من الصعب أن تعرف سياسة الحكومة ، وربما لا تلاحظ ذلك الحكومة نفسها » ١٢٨ •

المراجع العربية

(حسب ورودها)

- ١ - « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا » من منشورات الجامعة الليبية ، عام ١٩٧٠ ، للأستاذ الدكتور عبد المنعم اليه .
- ٢ - « فائض ميزان المدفوعات الألماني ، مع الاشارة الى الفائض الليبي » للأستاذ الدكتور عبد المنعم اليه ، في مجلة (دراسات) ، ربيع ١٩٦٩ ، المجلد الخامس ، العدد الاول .
- ٣ - « تأثير قيمة النقد البريطاني وتأثيره في الاقتصاد الليبي » عام ١٩٦٨ ، للأستاذ الدكتور هاشم حيدر .

الدوريات العربية

(حسب ورودها)

- ١ - النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو/يونيو ١٩٦٩ - المجلد ٩ - العدد ٣ .
- ٢ - النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠ - المجلد ١٠ - العدد ٥ .
- ٣ - تقرير مصرف ليبيا (الرابع عشر) ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠
- ٤ - تقرير مصرف ليبيا (الثاني عشر) ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨
- ٥ - تقرير مصرف ليبيا (الثامن) ، ٣١/٣/١٩٦٤
- ٦ - تقرير مصرف ليبيا (العاشر) ، ٦٥/٦٦/١٩٦٦
- ٧ - تقرير مصرف ليبيا (الحادي عشر) ، ٦٦/٦٧/١٩٦٧
- ٨ - تقرير مصرف ليبيا (الثالث عشر) ، ٦٨/٦٩/١٩٦٩
- ٩ - تقرير مصرف ليبيا (الرابع عشر) ، ٦٩/٧٠/١٩٧٠
- ١٠ - تقرير بعثة صندوق النقد الدولي عن « ليبيا » في ٢٦/٦/١٩٦٨
- ١١ - تقرير بعثة البنك الدولي عام ١٩٦٨

- ١٢ - تقرير وزير المالية ردا على تقرير بعثة البنك الدولي عام ١٩٦٨
- ١٣ - تقرير لودفيج س. هيلبورن عن التقرير الخاص بلجنة التضخم في ١٨ فبراير عام ١٩٦٧
- ١٤ - « ضرائب الدخل الجديدة » للأستاذ مصباح العريبي ، من ص ٥٣ في (دراسات) مجلة الاقتصاد والتجارة ، المجلد الخامس ، العدد الاول ربيع ١٩٦٩
- ١٥ - الحسابات الاهلية الليبية (٦٢ - ١٩٦٧) وزارة التخطيط والتنمية ، مايو ١٩٦٩
- ١٦ - المجموعة الاحصائية (لوزارة التخطيط والتنمية) سابقا مصلحة الاحصاء والتعداد ، طرابلس ١٩٦٧
- ١٧ - « مصرف ليبيا » موجز تاريخي عن سنواته العشر الاولى ١٩٦٦/٥٦
- ١٨ - محاضرة عن « السياسة النقدية والمصرفية » للأستاذ نوري بريون ، مدير ادارة البحوث بمصرف ليبيا - أقيمت بكلية الاقتصاد بينغازي في ٧١/٣/٣٠
- ١٩ - الملحق الاحصائي لمصرف ليبيا - يوليو ١٩٦٧
- ٢٠ - تقرير البروفسور ا. كانيلوبولوس عن « دور النظام المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي » في ٦ يونيو ١٩٧٠
- ٢١ - « تعليق على ما يسمى بمشكلة التضخم في ليبيا » للدكتور راءول فارلى كبير الخبراء الاقتصاديين وخبير مجلس المساعدة الفنية التابع للأمم المتحدة الترجمة العربية في ١٤/٨/١٩٦٤
- ٢٢ - مجلة لبترو - العدد الثاني - أكتوبر ١٩٧٠
- ٢٣ - تصريحات الاخ الرائد عبد السلام جلود ، نائب رئيس الوزراء لقطاع الانتاج في جريدة الثورة ، ٥ أكتوبر ١٩٧٠ ، وعدد ٤ ابريل ١٩٧١
- ٢٤ - ميزان المدفوعات الليبي لسنة ١٩٦٩ ، اعداد ادارة البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا ، يوليو ١٩٧٠
- ٢٥ - جريدة الحقيقة ، عدد ١٨ مايو ١٩٧١

المراجع الأجنبية

(حسب ورودها)

1. « Money & Banking » by Prof. W. H. Steiner & Prof. Eli Shapiro, 3rd ed., New York, 1953.
2. « Economics » by Prof. C. R. Mc Connell, New York, 1966.
3. « Money, Banking & Economic Welfare by Prof. Paul B. Trescott, 2nd ed., New York, 1965.
4. « An Objective Analysis of the Objectives of American monetary Policy, 1952—61 », by Prof. W.Y. Dewald & Prof. H. Y. Johnson, 1963, ed. by Prof. D. Garson.
5. « Monetary Policy For Stable Growth » by Prof. E. Victor Morgan London 1966.
6. « Central Banking » by M. H. De Kock, 3rd ed., London 1961.
7. « Money » by Sir Roy Harrod, London 1969.
8. « Federal Reserve Discount Policy & Its Critics » by Prof. M. E. Polakoff [from « Banking & Monetary Studies, » ed. by Prof. D. E. Carson, 1963.]
9. « Money, Prices & Policy » by Prof. W. W. Haines, 2nd ed., New York, 1966.
10. « A Textbook of Economics » by F. L. Hanson, London, 4th ed., 1966.
11. « Economics » by Prof. P. Samuelson 4th ed., 1958 & 6th ed., 1965.
12. « Federal Budgetting & Eiscal Policy » by Arthur Smithies. 1949.
13. « The Public Finances » by Prof. J. M. Buchanan, revised edition, 1965.
14. « Economics of Public Finance » by Prof. O. H. Brownlee, 1954.
15. « Principles of Economic Policy » by Prof. K. E. Boulding, 1964.
16. « Government Finance : Economics of the Public Section » by John F. Due, 4th ed., 1968.

الدوريات الأجنبية

(حسب ورودها)

1. « The Economist », 27.3.1971 — 3.4.71.
2. « The Sunday Times », 25.4.1971 — 1.2.70 — 18.4.71 — 7.3.71.
3. « World Finance », a Cdase Manhattan bi-weekly Service for corporate customers and correspondent Banks, March 28 th, 1971.
4. Financial Times, London, 9.2.72.